الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **١٢**
الخميس ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كليب (إندونيسيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

خطاب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جورجيا.

اصطحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ساكاشفيلي (تكلم بالإنكليزية): إنه دائما لشرف عظيم لي أن أخاطب الاجتماع السنوي للجمعية العامة.

في الأوقات الحرجة كالتي نمر بها، يغدو التعاون ضروريا أكثر من أي وقت مضى. وما لم نقف معا ونبتكر أساليب جديدة للتصدي للتحديات العالمية التي نواجهها جميعا، سيمزقنا الخوف والمصالح الذاتية المدمرة. ولذلك فإن اجتماعات من قبيل هذا الاجتماع لن تكون لها قيمة إلا إذا مكنتنا من تشكيل رؤية مشتركة لاتخاذ إجراءات ملموسة نحو تحقيق السلام والتضامن والتنمية والعدالة.

هذا الشهر، وبفضل الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي وقيادة الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية كلينتون، استؤنفت محادثات السلام المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. هذه مرحلة مهمة للغاية، لأن المحادثات استؤنفت تحديدا حينما فقد كثيرون من الناس الأمل في تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

إن الطريق صوب السلام والأمن والعدل لا يزال طويلا. والعقبات المتبقية هائلة. لكن هذا الهدف نبيل وضروري إلى درجة أنه ينبغي ألا يدخر جهدا من أجله. ولذلك أود أن أشيد بكل من يخاطرون من أجل السلام.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

نعم يخاطرون، لأن السلام ليس بديهيا بالمرة وليس يسيرا بالمرة. ذلك صحيح قطعا في الشرق الأوسط، وصحيح قطعا في منطقتي أيضا.

لا بد إذا أن يكون من أهدافنا المشتركة، تمكين هؤلاء المجازفين الذين لديهم الشجاعة لتحدي الحكمة التقليدية وفتح مسارات جديدة نحو السلام. السلام ليس طريقا سهلا. لكن السلام هو الطريق الوحيد.

وبصفتي رئيسا لديمقراطية فتية عانت مؤخرا من الحرب والغزو ولا تزال ترزح تحت احتلال جزئي لجزء مهم من أراضيها على يد دولة عظمى نووية، يمكنني أن أقول هذا: إن السلام هو هدفنا المشترك الأثمن، وفي الوقت نفسه، هو سبيلنا الوحيد صوب تحقيق الأهداف الأخرى التي نشاطرها.

وأقول، للموجودين هنا وفي بلدي بالذات الذين لا يرون سبيلا إلى وقف الاحتلال المسلح وخفض حدة التوتر الإقليمي: إن السلام ليس الغاية فحسب، بل هو الوسيلة لتحقيق أي غاية.

إن منطقتي عند مفترق طرق اليوم. لقد عانت، لفترة طويلة، من الانقسام والظلم والصراع والاستعمار والعنف. لكن، التغيير ممكن اليوم. بل إن التغيير يحدث في الواقع بالفعل. جئت هنا لأتكلم عن هذا التغيير ولأروج لرؤية محددة – رؤية منطقة القوقاز حرة ومستقرة وموحدة.

من أيام بوشكين أو ليرمونتوف أو تولستوي إلى اليوم الحاضر، كانت جبال القوقاز رمزا للبرية والمفارقات، منطقة كان الأفراد والأرواح فيها أحرارا بشكل أساسي، لكنها منطقة يتعرض فيها المواطنون للقمع الوحشي، منطقة كانت الشعوب والثقافات فيها شديدة التسامح، لكن الحكومات والسلطات أثارت فيها انقسامات مصطنعة؛ منطقة كان الرعاة يعبرون فيها جبال ارتفاعها ٠٠٠ ٥ متر، لكن الحكام أقاموا فيها جدرانا لا يمكن لأحد أن يجتازها. جئت إلى هنا اليوم لأبلغ الجمعية العامة بأن تلك الحقب تزول، وأن حلم الوحدة والسلام ممكن.

حينما خاطبت الجمعية العامة قبل عامين – عقب الغزو الشامل، وعندما كان وزير الخارجية الروسي يناقش علنا مع الدبلوماسيين الأجانب والمجتمع الدولي احتمال إبادة جورجيا بالكامل – اعتقد البعض أن بلدي سيظل باقيا كدولة مستقلة وديمقراطية. اعتقد البعض أن حكومتنا ستبقى وأن اقتصادنا سيصمد في مواجهة الحرب والأزمة العالمية، وأننا سنحقق تقدما مستمرا باتجاه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والهياكل الأوروبية – الأطلسية.

حسنا، أنا فخور بأن أبلغ الجمعية العامة، بعد انقضاء عامين، بأننا نجحنا رغم كل المصاعب، بفضل التزام الشعب الجورجي وبفضل دعم الأصدقاء والحلفاء. اليوم، عادت جورجيا.

عادت جورجيا، أولا، كمختبر للإصلاح السياسي والتحول الاجتماعي.

نحن ملتزمون، أكثر من أي وقت مضى، بالوعد الكامل في صميم الثورة الوردية بتحويل دولة منهارة إلى دولة أوروبية حديثة. إن انتخاباتنا المحلية في أيار/مايو الماضي كانت دليلا على ذلك التحول وعلامة بارزة على ديمقراطيتنا ونتيجة سبع سنوات من الإصلاحات المتأتية والمستمرة والدؤوبة.

هدفنا واضح وهو: إقامة نظام حكم ديمقراطي ليبرالي يتسم بمزيد من المؤسسية.

إن ولايتي كرئيس ستنتهي في عام ٢٠١٣. وستبقى هذه التغييرات بعد رئاستي وبعد الحكومة الحالية، لأننا لا نتكلم عن تغيير القيادة أو إصلاح المؤسسات فحسب، بل نتكلم عن شئ أعمق وأقوى – شئ وصفته مجلة

الإيكونومست اللندنية مؤخرا بأنه ''الثورة العقلية'' لجورجيا.

لقد ذاق شعب جورجيا طعم الحرية وانعدام الفساد وثمار التنمية الاقتصادية وظهور مكافأة الجدارة الحقيقية. لقد غير شعب جورجيا سلوكه ونظرته إلى العالم، بل غير أحلامه وسيقاوم بقوة أي محاولات للرجعة عن هذه التغييرات – سواء أتت تلك المحاولات من الداخل أو من الخارج.

هذا هو انتصارنا العظيم: لقد ساعدنا في إقامة شئ يتجاوز القادة والأحزاب التي قادت الثورة الوردية. ساعدنا في إحداث ثورة للقلوب والعقول.

حققت جورجيا، التي كانت ذات يوم من أكثر البلدان فسادا في عصر ما بعد العالم السوفيتي، مكاسب في مكافحة الفساد، وفقا للمنظمة الدولية للشفافية، أكثر من أي بلد آخر خلال السنوات الخمس الأخيرة. والآن وفقا لتصنيف البنك الدولي تحتل جورجيا، التي كانت ذات يوم مكانا يتعرض فيه المستثمرون الأجانب إلى الاختطاف على أيدي العصابات والمافيا، المرتبة ١١ فيما يتعلق بسهولة القيام بالأعمال التجارية في العالم – وهي مرتبة نأمل أن نحسنها هذا العام – والمرتبة ١ في شرق ووسط أوروبا. يبين هذان المركزان بالتالي أن مصلحة جورجيا الوحيدة هي التسوية السلمية للصراعات: جورجيا تكسب السلام – جورجيا تكسب عن طريق السلام.

توقعت جارتنا الشمالية أن نغير مسارنا حينما فرضت علينا حصارا كاملا في عام ٢٠٠٦، وغزتنا في عام ٢٠٠٨، وقامت بعمليات تطهير عرقي في مناطق جورجية واحتلت بشكل غير قانوني ٢٠ في المائة من أرضنا، وهو احتلال مستمر حتى اليوم. كل هذه الإجراءات كان لها هدف واحد: تدمير المختبر الجورجي للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي – لمنع المنطقة من التغيير.

لقد تصدينا لهذه الهجمات المستمرة بتنشيط إصلاحاتنا وزيادة فتح اقتصادنا وتسريع تحولنا الاجتماعي. هذه هي سياستنا، ولا استفزازا سيجعلنا نغيرها أبدا. بفضل هذا الالتزام بالإصلاح، أصبحت جورجيا الآن طرفا فاعلا دوليا مسؤولا.

أنا فخور بأن أمتي تكافح الإرهاب الدولي في أفغانستان. وأشيد هنا بقرابة ١ ٠٠٠ من جنودنا الذين يعرضون حياتهم للخطر يوميا في جنوب أفغانستان لمساعدة الشعب الأفغاني على ضمان مستقبل مستقر وخال من الإرهاب. وأشيد بشكل خاص اليوم بقائد السرية الملازم أول موخران شوكفاني، الذي توفى هذا الشهر. قتل موخران من أجل السلام، وأثناء الخدمة إلى جانب قوات منظمة حلف شمال الأطلسي في مقاطعة هلمند الخطيرة بأفغانستان.

نحن نكافح آفات مشتركة أخرى، ونركز الآن بصفة خاصة على الخطر المروع للاتجار بالمواد النووية. واعترضنا مرات كثيرة، خلال السنوات السبع الماضية، مجرمين كان بحوزتهم المكونات الأساسية لأجهزة نووية. وفي كل خطوة على الطريق، تعاوننا مع حلفائنا في المجتمع الدولي لكفالة أن تبذل جورجيا قصارى جهدها لمجابهة هذا الخطر العالمي.

هنا، لا بد أن أتوقف كي استرعي الانتباه إلى مشكلة خطيرة نجمت عن الاحتلال الجزئي لبلدي – مشكلة ينبغي أن يساور الجميع القلق حيالها؛ حتى من يتجاهلون القانون الدولي ولا يهتمون كثيرا لانتهاكه، من نسوا ٥٠٠ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا ولاجئ؛ بل ومن يتجاهلون ولا يعبأون كثيرا للاعتداءات المتكررة على حقوق الإنسان الأساسية والحريات المدنية والبيئة.

أنا أتكلم عن الخروج على القانون الذي يغذيه الاحتلال الروسي. منطقتانا المحتلتان موجودتان في فراغ

للحكم. يتصرف المجرمون اليوم في تلك الأراضي، بدون عقاب. تنتهك حقوق الإنسان الأساسية. ويجري تهريب الأسلحة والمخدرات. ويجري الاتجار بالبشر. ويجري نقل أسلحة دمار شامل محتملة إلى الإقليمين وخارجهما، مما يشكل تهديدا لنا جميعا.

قبل ثلاثة أيام، اجتمعنا في نفس هذا المكان لنناقش الأهداف الإنمائية للألفية والتقدم المحرز في بلوغها خلال العقد الماضي. ولن أرهق الجمعية العامة بسرد الجهود التي نبذلها لتحقيق تلك الأهداف، والخطوات الكبيرة التي قطعناها نحو تخفيض معدل الفقر إلى النصف وتخفيض الفقر المدقع بمقدار الثلثين وإصلاح نظامنا التعليمي وتحسين الرعاية الصحية.

لكنني أقول للجمعية إن كل تلك النجاحات تظل ناقصة بالنسبة لي، لأن الشعب الجورجي كافة لا يتمتع بها – ولا يتمتع بها أولئك الذين يعيشون خائفين على حقوقهم الأساسية في الأراضي المحتلة، ولا يتمتع بها على نحو كامل نصف مليون من الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين الذين طُردوا من بيوتهم ولا يستطيعون العودة واستعادة ممتلكاتهم.

فخلال العامين الأخيرين، ظل الاتحاد الروسي ينتهك اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بوساطة صديقي العزيز الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، الذي كان يمثل حينها الاتحاد الأوروبي. ولم ينسحب الجيش الروسي كما ينص على ذلك اتفاق وقف إطلاق النار. ولا يستطيع مراقبو الاتحاد الأوروبي دخول المناطق التي تحتلها روسيا داخل جورجيا، حيث يجري تعزيز للقوة العسكرية على نحو منتظم. ولا يزال مئات الآلاف من الأشخاص المشردين داخلياً ومن ضحايا حملة التطهير العرقي التي تقودها القوات الروسية ممنوعين من دخول منازلهم.

كيف ردت جورجيا على هذه الانتهاكات للقانون الدولي وحقوق الإنسان؟ كان ردنا متسما بالصبر والهدوء. لقد نفذنا – بشكل كامل – اتفاق وقف إطلاق النار، وتجاوزنا واجباتنا، وبدون أن نستخدم أبداً رفض روسيا للامتثال ذريعة. وفي الشهر الماضي، أثنى رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي للمراقبة في جورجيا، السفير هابر، علناً على سياسة جورجيا حين وصفها بـ ''الأحادية البناءة''.

ماذا تعني الأحادية البناءة؟ إنها تشير، على سبيل المثال، إلى التزامنا الهدوء حينما قتلت المليشيات التي تدعمها قوات الأمن الاتحادية الروسية رجال شرطتنا على خط الاحتلال، أو إلى استعدادنا لإطلاق سراح مجرمين يعملون لصالح نظام الاحتلال حينما كان الجانب الآخر يختطف بعض المراهقين الذين أرادوا زيارة منزلهم الخالي مباشرة بعد انتهاء يومهم الدراسي.

الأحادية البناءة تعني أننا نتصرف بأسلوب متحضر وحليم، حتى في الأوقات التي يستخدم فيها عدونا أساليب همجية، أو يقوم بتنفيذ سياسة متهورة وغير عقلانية. إنها تعني أن الطرف الواحد يستطيع أن يمهد الطريق للسلام بدون أن يكون الطرف الآخر متعاوناً، ذلك بالرغم من أن السلام يتطلب أن يأتي كلا الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

وتقوم هذه الأحادية البناءة على أساس فكرة أن السلام يمثل مصلحة عليا لجورجيا، وأن السلام هو الطريق الوحيد لإنهاء الاحتلال في بلدنا. إنها تمثل جوهر الاستراتيجية التي اتبعتها حكومتي بشأن الأراضي المحتلة لإشراك السكان الذين أخذهم المحتلون الروس رهائن، على الجانب الآخر من الستار الحديدي الجديد الذي يقسم بلدنا بطريقة غير شرعية.

ومثلما انهار جدار برلين، سينهار الجدار الذي يقسم جورجيا وأمثاله، لكن لن يكون ذلك بالقنابل، بل بالتزام المواطنين ببناء بلد حر وموحد، وبالتزام المجتمع العالمي بإنفاذ القانون الدولي ومبادئ الميثاق.

ويتجسد هذا الالتزام في رفض العالم كله تقريباً إضفاء الشرعية على الاحتلال الروسي وعلى نتائج التطهير العرقي بأن يعترف بما يسمى استقلال إقليم أبخازيا ومنطقة تسخنفالي، الذي هو ضم فعلي من جانب الاتحاد الروسي لأراضٍ جورجية.

ومن الملاحظ أنه، بالرغم من الضغوط الشديدة والتهديدات المتعددة من جانب موسكو، لم تعترف ولا واحدة من الجمهوريات السوفياتية السابقة بهذا التفكيك لجورجيا. إن ذلك يوضح – أمام دهشة أولئك الذين يصفون سقوط الإمبراطورية السوفياتية بأنه أسوأ كوارث القرن العشرين – إن الزمن القديم قد ولى بدون رجعة. ويوضح أن التغيير الذي تحدثت عنه سابقاً قد بدأ بالفعل يتأصل. ويوضح أن كل الدول الأسيرة سابقاً في العهد السوفيتي قد أضحت دولاً مستقلة تستطيع أن تقدر سياستها بنفسها. إنه أمر ملحوظ، وقد لاحظته موسكو.

واليوم أدعو رسمياً تلك الدول الأعضاء الثلاث المعزولة التي اعترفت بضم روسيا الفعلي لأراضينا وأضفت الشرعية على التطهير العرقي الروسي الذي طال نحو ٥٠٠ ألف مواطن، لأن تعترف بأن الوقت لن يفوت أبداً لتغيير سياسة خاطئة. لقد فشلت محاولة تفكيك جورجيا فشلاً كاملاً – وحتى الاتحاد الروسي سيحتاج يوماً ما إلى تغيير سياسته الكارثية. تخيلوا كيف سيشعر هؤلاء القادة من البلدان البعيدة بعدم الارتياح حين تختار موسكو نفسها الامتثال للقانون الدولي وتسحب قواتها. إن ذلك اليوم لآت.

وأما أولئك الذين ادعوا النصر العسكري في ٢٠٠٨ يواجهون الآن هزيمة دبلوماسية وسياسية. وسيكون الاحتلال وعملية الضم موضع نقاش قريباً في موسكو. بل في الحقيقة قد أصبحا بالفعل موضع نقاش في أروقة الكرملين، لأن هذه الحالة غير مستدامة، حتى في نظر القيادة الروسية.

ويوجد الآن في بلدنا جنود روس يفرون من وحداتهم ويهربون إلى الجانب الجورجي عبر الجدران التي أقامها رؤساؤهم، بالضبط مثلما كان يفعل الجنود الروس أمام جدار برلين أثناء الحرب الباردة. في أي اتجاه يتحرك التاريخ؟ بالتأكيد ليس في اتجاه أولئك الذين يستطيعون نشر آلاف الدبابات في وقت قصير جداً، لكنهم لا يستطيعون العناية بجنودهم أو منعهم من الفرار.

وأولئك الذين يرفضون تحديث مجتمعهم وفتح نظامهم السياسي قد تكون لديهم مصلحة في الحرب وعدم الاستقرار. لكننا في جورجيا ندرك ومثلما أدركنا دائماً، أن مصلحتنا في السلام، الذي هو شرط مسبق لبقائنا ولنجاحنا.

ولدي ثلاث دعوات أوجهها اليوم.

دعوتي الأولى أوجهها إلى زملائي المواطنين، من عرقية الأبخاز والأوسيتيين، ممن يعيشون وراء الستار الحديدي الجديد الذي يقسم دولتنا المشتركة. أريد أن أقول لهم مرة أخرى: إننا سنحمي حقوقكم وثقافتكم وتاريخكم؛ وسنعمل معكم، وسنعمل من أجلكم. أنتم جزء من تاريخٍ مشترك، وثقافة مشتركة، ومستقبل مشترك. فاختلافاتكم تثري نسيجنا الوطني الذي نفتخر به. وبدلاً من أن نراكم تستسلمون لعملية الضم التي تقوم بها الإمبراطورية الروسية الناشئة، فإننا ندعوكم لكي تبنوا معنا مجتمعاً متعدد الثقافات والأعراق سيكون نموذجاً إقليمياً في التسامح والاحترام.

أنا أحلم باليوم الذي يصبح فيه مواطنٌ أبخازي أو أوسيتي رئيساً وزعيماً لجورجيا الديمقراطية والأوروبية، مثلما

حدث عدة مرات في تاريخنا المشترك. وهذا الحلم سيصبح ممكناً في جورجيا الموحدة والحرة، جورجيا التي ستبني علاقات إيجابية، بل وتتعاون تعاوناً مكثفاً مع الاتحاد الروسي، مع اتحاد روسي يتصرف كطرف فاعل دولي عقلاني وليس كقوة رجعية وانتقامية؛ اتحاد روسي يختار التعاون بدلاً من المواجهة، ويتخلى عن سياسة العقوبات وعدم التسامح، وبدلاً من شن الحملات سيصبح شريكاً جيداً يمكن التعاون معه.

دعوتي الثانية أوجهها، إذن، إلى القيادة الروسية، التي أقول لها: أمامك الخيار. فإما أن تضطلعي بدور رئيسي في عملية التحول الجارية في منطقتنا المشتركة، وأن تقبلي حقيقة أن البلدان الأخرى شريكة لك وليست تابعة، وإما أن يتم هذا التحول بدونك. فكلنا نريد – وأنا شخصياً أريد – أن تكون روسيا شريكاً كبيراً ولا نريدها عدواً. وهذا هو السبب في أن الحكومة الجورجية تؤيد مراجعة الولايات المتحدة لسياستها تجاه روسيا وسياسة الاتحاد الأوروبي للحوار مع روسيا. ولا أحد لديه مصلحة أكبر من مصلحتنا في أن نرى روسيا وهي تتحول إلى بلد يعمل بشكل حقيقي في مجتمع الدول، ويحترم القانون الدولي وحقوق الإنسان الأساسية، وهما أمران مترابطان في الغالب.

أريد أن أقول لأفراد الشعب الروسي إنهم مرحب بهم على الدوام في جورجيا بوصفهم سياحاً وطلاباً ورجال أعمال وصحافيين، أو ببساطة كأصدقاء، لكن ليس أبداً كقوات احتلال. وأريد أن أقول للقادة الروس إن عليهم أن يهتموا بمواطنيهم أكثر من اهتمامهم بتوجهنا السياسي، وأن يهتموا أكثر بتطوير مناطق شمال القوقاز – وهي منطقة تتفجر في هذه اللحظة التي أتكلم فيها – بدلاً من محاولة تقويض تنميتنا. إنهم مرحب بهم هم أيضاً إن أرادوا، وذلك لكي يفهموا كيف يستطيع مجتمع من فترة ما بعد الحقبة السوفياتية أن يتحول إلى بلد أوروبي. فنحن ندعوهم إلى أن يأتوا حاملين الدفاتر وليس الصواريخ، حاملين أجهزة الآيباد وليس بنادق الكلاشنكوف.

وقد سررتُ بأن بعض إصلاحاتنا ألهمت بعض الخطب الرئاسية مؤخراً في موسكو. فبدلاً من أن يحارب بعضنا بعضاً يجب أن نبرع معاً في تحديث منطقتنا المشتركة. وبدلاً من أن يقلدوا سراً إصلاحاتنا أو يغبطوننا عليها، ينبغي أن يتعاونوا معنا في بناء منطقة مستقرة وحرة، وبناء بلدان مستقرة وحرة. فالنظر خلسةً إلى كراسة التلميذ النجيب لا تعطي الصورة الكاملة لمعنى التحديث. فالصورة الكاملة أبسط من ذلك: لا يمكن تحقيق الاستقرار الدائم والازدهار بدون احترام بعض المبادئ الأساسية.

إن التحديث بدون الحرية لن يكون مستداماً. ولا يمكن للمرء أن يأمل في تنويع اقتصاده وتطويره بينما يرسل أكثر رجال أعماله مهارة ونجاحاً إلى معسكرات السخرة (الغولاغ)، مثلما حدث لميخائيل خودوركوفيسكي. فأجهزة الحاسوب لا تكفي لوحدها بدون عقول حرة تديرها. فلنحرر عقولنا إذن من الماضي السوفياتي المشترك لكي نبني مستقبلاً مشتركاً.

وندائي الثالث والأخير موجه إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي: ساعدونا في كفالة السلام – في جورجيا وكذلك في منطقتنا الأوسع. وقد تعلمنا نحن الجورجيين على نحو مأساوي كيف يمكن لما يسمى بتراع مجمد أن يتحول إلى صراع ساخن بسرعة كبيرة جدا.

وأنا على اقتناع بأنه يمكن كفالة السلام الدائم في القوقاز إذا ما كان هناك دعم واضح من المجتمع الدولي. وأنا على اقتناع بأنه يمكننا تحقيق المعجزات إذا ما أبدى العالم في منطقتي نفس الالتزام بإيجاد حل سلمي للصراعات الذي يبديه في أنحاء أخرى من العالم. ومن مصلحة الجميع أن

تصبح هذه المنطقة الاستراتيجية، ملتقى الحضارات، أكثر استقرارا وازدهارا وانفتاحا.

لقد تعلمنا من التاريخ أن الحروب يمكن أن تشتعل بسرعة – ولكن أيضا أن الزعماء الشجعان يمكنهم كفالة السلام في حالات لا يخطر مطلقا على بال أحد أن الصراعات يمكن حلها. وتعلمنا من التاريخ أن المناطق التي مزقتها الصراعات المسلحة وعكرت الكراهية صفو أجوائها – بدءا بأوروبا – يمكنها إحلال السلام الدائم عبر التعاون والترابط والوحدة. وتعلمنا من التاريخ أن الأحلام غالبا ما تكون أكثر واقعية من الاستسلام لليأس.

وأعتقد اعتقادا راسخا أنه في يوم ما سيُولد قوقاز متحد إذا ما وُجدت سوق مشتركة ومصالح مشتركة وترابط سياسي واقتصادي. وذلك هو ما أدعو إليه اليوم.

إننا نشترك في تاريخ مماثل من القمع، ولكننا نتشاطر أيضا تطلعا عميقا وأساسيا لا يقهر إلى الحرية. فلنستفد من هذا التطلع. ولن تصبح منطقتنا حرة حقا أبدا ما لم تكن متحدة.

والأمر سيستلزم بالقطع سلسلة طويلة وصعبة من الجهود والبوادر، من جانبنا جميعا، لكن الهدف يستحق جميع التضحيات. وكما حدث قبل وقت طويل في حالة الاتحاد الأوروبي – تلك الثورة الجغرافية السياسية المدهشة التي نطمح إلى الانضمام إليها في يوم ما – فإن التحرك التاريخي باتجاه وحدة القوقاز سيبدأ بمشاريع ملموسة في قطاع الطاقة وفي التعليم وفي الميادين الثقافية وفي مجال المجتمع المدني.

وينبغي لنا أن نبدأ بزيادة عمليات التبادل بين الشعوب. ولقد آن الأوان لكي نتعارف ونقيم روابط تُجمعنا دونما تعديل الحدود الموجودة بين الدول.

إن مسقط رأسي وعاصمتنا، تبليسي، يسكنها قوقازيون من جميع الأديان ومختلف الأعراق. وهم يشكلون معا مثالا حيا للتسامح والتعاون. إذن، فالأمر ممكن. ويتعين علينا نحن الزعماء أن نتعلم من هذا التعايش بين الشعوب ونترجمه إلى جغرافيا سياسية.

ووحدتنا لن تكون موجهة ضد أحد. وأكرر مرة أخرى، إننا لن نطمح إلى تعديل أي حدود. وذاك أمر يتعين التأكيد عليه.

إننا ننتمي ربما إلى دول وجماعات عرقية مختلفة ونعيش على جوانب مختلفة للجبال، ولكن من منظور الحيز الإنساني والثقافي لا يوجد شمال القوقاز وجنوب القوقاز؛ هناك قوقاز واحد فحسب، ينتمي إلى الحضارة العالمية وإلى أوروبا وسينضم يوما ما إلى الأسرة الأوروبية الكبيرة المؤلفة من دول حرة، اقتداء بجورجيا.

لقد راودتنا نحن القوقازيين الآمال كثيرا جدا في أن تحمينا الإمبراطوريات المجاورة، مدفوعين في ذلك بتهديدات مشروعة أو متصورة بالدمج أو الهجوم من قبل قوى أخرى أو من بعضنا بعضا. ودفعنا هذا البحث المتلهف عن ملاذ أجنبي إلى الاستعباد والدمج والضم وإلى مأساة تاريخية. فقد سمح ذلك للزعماء الأجانب بالتشديد بشكل مصطنع على انقساماتنا واستغلالها.

ولقد ارتكبنا نحن – الشعب القوقازي – نفس الخطأ عبر التاريخ. وآن أوان التغيير. لقد حان الوقت لكي نتكاتف ونساعد بعضنا بعضا على البقاء والتقدم. وقد آن الأوان لفهم أن منطقتنا لديها موارد وإمكانات تكفينا جميعا. وقد آن الأوان للاعتماد على أنفسنا وعلى الإمكانات البشرية لمواطنينا وعلى تطوير نظامنا التعليمي وآن الأوان لكي ننظم تنميتنا.

إن القوقاز هو أحد مهاد الحضارة العالمية. ولقد آن الأوان لكي نبرهن على أن طاقة أسلافنا لا تنتمي إلى ماض أثير فحسب وأن لدينا ما نقدمه لأطفالنا وللعالم. ولقد آن

الأوان لكي نتوقف عن الاقتتال وإضعاف بعضنا بعضا وإدراك أن قوتنا تكمن في وحدتنا. وقد آن أوان الوحدة والسلام. وآن الأوان للفكاك من أسر الماضي والسير باتجاه مستقبلنا المشترك.

في الماضي، كان مواطنو جورجيا ينظرون إلى حدودنا مع الإمبراطورية العثمانية باعتبارها خطرا مطلقا. واليوم، فإن التنقل بين البلدين لا يحتاج إلى جواز سفر؛ ويمكن لكل منا دخول بلد الآخر بدون جوازات السفر وتأشيرات. ولدينا مطار مشترك وتجارة حرة مع تركيا ونرتبط معها بعلاقات ودية جدا. وغدا، سيتمكن مواطنو أرمينيا وأذربيجان من عبور حدودنا بلا جوازات السفر. بل هم يخضعون الآن لإجراءات مبسطة جدا؛ حيث أنهم لا يضطرون حتى للنزول من سياراتهم.

أخبرني دبلوماسي أجنبي مؤخرا أنه بعد أن اجتاز المعبر القانوني الوحيد لنا مع روسيا، صادف عشرات من حواجز الطرق يحرسها أفراد ميليشيات محليون غير حليقين يبدو أنهم خطرون وعناصر من دائرة الأمن الاتحادي، يحولون بين العبور من واد إلى آخر ومن قرية إلى أخرى، حيث يمنعون الأفراد بطريقة عدوانية من التنقل في بلدهم. ويتردد أيضا أن ثمة احتمالا واستعدادا لخوض حرب جديدة ضد جورجيا.

وآن الأوان للاستعاضة عن هؤلاء الأشخاص والأسلاك الشائكة والحواجز بحدود مفتوحة ودخول بلا جوازات السفر، وللاستعاضة عن مخيمات الأشخاص المشردين داخليا بمدارس وجامعات مشتركة، والاستعاضة عن مدافع الكالاشنيكوف بأجهزة الحاسوب، والاستعاضة عن القذائف بالكتب أو أجهزة التلفزيون.

في عام ٢٠٠٨، عبرت آلاف عديدة من الدبابات والمدرعات ومنصات المدفعية والقوات وأفراد الميليشيات جبال القوقاز، جالبة الدمار والموت والكراهية. ولقد آن الأوان لكي تعبر الأفكار – أفكار الحرية والوحدة التي نعتز بها جميعا – الجبال ذاتها، حاملة الأمل والحياة وحتى الحب.

وبينما أتكلم، تتخذ آلاف الدبابات والمدرعات ومنصات المدفعية مواقف دفاعية أو تتحرك في جميع أنحاء القوقاز. وإذا بقينا بمفردنا، معزولين عن بعضنا بعضا، فإن الغلبة ستكون لها بكل تأكيد. ولكن إذا صافح الجميع جيرانهم وإذا وقف عشرات الملايين من الأشخاص العزل معا بصورة سلمية، كتفا بكتف كالبنيان المرصوص، تماما مثل جبال القوقاز، فإن أي قوة وحشية لن تخترق أبدا هذه السلسلة من الأرواح البشرية المستيقظة وهذا التعطش الذي لا يقاوم للحرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جورجيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد محمود أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية إلى خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطحب السيد محمود أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمود أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أحمدي نجاد (تكلم بالفارسية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أشكر الله العلي القدير الذي أتاح لي الفرصة مرة أخرى لمخاطبة هذه الجمعية العالمية.

أود أن أبدأ بالترحم على الذين فقدوا حياتهم في الفيضانات الرهيبة في باكستان، وأن أعرب عن تعاطفي العميق مع الأسر التي فقدت ذويها، وكذلك مع شعب باكستان وحكومتها. وأحث الجميع على مساعدة إخوانهم من الرجال والنساء باعتبارها واجبا إنسانيا.

وأود أن أشكر السيد علي عبد السلام التريكي، الذي ترأس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، على كل جهوده خلال فترة ولايته. كما أهنئ السيد جوزيف ديس بانتخابه لرئاسة الدورة الحالية، وأتمنى له كل التوفيق والنجاح.

في السنوات الماضية، خاطبت الجمعية متكلما عن بعض الآمال والمخاوف؛ وبعض المخاوف تنطوي على أزمات الأسرة، والتحدي الأمني، وعدم احترام كرامة الإنسان، وتدهور الاقتصاد العالمي، وتغير المناخ وتجاهل تطلعات البشرية لتحقيق العدالة والسلام الدائم.

وبعد حوالي مائة عام من هيمنة النظام الرأسمالي، فقد ثبت أن ذلك النظام والنظام العالمي القائم غير قادرين على توفير الحلول المناسبة لمشاكل المجتمعات؛ وبالتالي فإن زوالهما قد حان. وسأحاول أن أبحث في عدة أسباب لهذا الفشل وأن أرسم الملامح لنظام مثالي.

يتعلق السبب الأول للفشل بمواقفنا ومعتقداتنا. وكما تعلم الجمعية جيدا، كُلف الأنبياء بدعوة البشر إلى عباده الله الواحد والمحبة والعدالة وهداية البشرية إلى طريق الفلاح. وهم يدعون الناس إلى التأمل وطلب العلم لكي يعرفوا الحقيقة بشكل أفضل ويتجنبوا الإلحاد والأنانية.

إن جوهر رسالة جميع الأنبياء واحد ولا يختلف. فكل رسول أيد الرسول الذي جاء قبله وبشر بالنبي الذي سيأتي من بعده، والذي عرض الدين على البشرية بصوره أكمل مما سبق وبما يتناسب مع إمكانية البشر في حينه. واستمرت هذه المسيرة حتى مجيء خاتم رسل الله الذي جاء بالدين بشكله التام والكامل.

ووقف في وجه دعوة الأنبياء المشرقة، المستبدون والجشعون وتصدوا لرسائل الأنبياء. ووقف نمرود بوجه سيدنا إبراهيم وفرعون بوجه سيدنا موسى وعبدة الدنيا بوجه يسوع المسيح وسيدنا محمد – صلى الله على جميع أنبيائنا.

وفي القرون الأخيرة، اعتبرت الأخلاق والقيم الإنسانية سببا للتخلف. وصورت على أنها تتعارض مع العقل والعلم، لأن الذين كانوا يدعون التمسك بالدين في العصور المظلمة التي مر بها الغرب هم من تسبب في تخلف الناس. لذلك، فإن قطع علاقة الإنسان بالسماء هو قطع لعلاقة الإنسان بحقيقته هو بالذات.

لقد تم اختزال الإنسان – المؤهل لأن يدرك أسرار الكون وأن يسعى إلى الحقيقة بفطرته وأن يطلب العدالة والكمال والجمال والطهارة وأن يكون خليفة الله في الأرض – إلى كائن يقيده العالم المادي بمهمة فحسب وهي إشباع أقصى ما يمكن من الملذات الفردية، وبذلك حلت الغرائز البشرية محل طبيعة البشر الحقيقية.

يعتبر أفراد البشر والشعوب بأنهم متنافسون وأن سعادة أي فرد أو أي شعب تتحقق على حساب الآخرين لدرجة القضاء عليهم أو قمعهم، وبذلك حل الصراع المدمر من أجل البقاء محل وضع أسلوب تعاون بنَّاء وتكاملي. وحلت عبادة رأس المال والسلطة محل عبادة الله الواحد التي هي المدخل إلى المحبة والوحدة.

وفتح هذا التصدي الواسع النطاق للقيم الإلهية من جانب المستبدين الطريق أمام الرق والاستعمار. فأصبح معظم مناطق العالم خاضعا لسلطة وهيمنة ثلة من الدول الغربية، واستعبد عشرات الملايين من البشر وتفككت عشرات الملايين من الأسر نتيجة لذلك. وتعرضت جميع ثروات وحقوق وثقافات الشعوب المُستَعمَرة للنهب والغزو. واحتلت الأراضي وارتكبت المجازر بحق السكان الأصليين وجرى إذلالهم.

ومع ذلك، انتفضت الشعوب وانحسر الاستعمار وتم الاعتراف باستقلال الشعوب. وبذلك عاد الأمل بالاحترام والرفاه والأمن إلى الشعوب. وفي مطلع القرن الماضي أوجدت الشعارات الجميلة في الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية أمالا كثيرة لتصبح بلسما لجروح الماضي العميقة. واليوم، مع ذلك، لم تتحقق تلك الأحلام فحسب، ولكن يسجل تاريخنا ذكريات أكثر مرارة أحيانا من ذي قبل أيضا.

ونتيجة للحربين العالميتين واحتلال فلسطين وحربي كوريا وفيتنام وحرب العراق على إيران واحتلال أفغانستان والعراق، فضلا عن العديد من الحروب في أفريقيا، قتل أو جرح أو تشرد مئات الملايين من الناس. وازداد الإرهاب وإنتاج المخدرات غير المشروعة والفقر والفجوات الاجتماعية. وارتكبت الحكومات الانقلابية والدكتاتورية بدعم الغرب جرائم لم يسبق لها نظير في أمريكا الجنوبية.

وبدلا من نزع الأسلحة، انتشر إنتاج وتكديس الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، وأصبح العالم معرضا لتهديد أكبر. ونتيجة لذلك، تم السعي لتحقيق الأهداف القديمة للاستعماريين ومالكي العبيد ولكنها الآن تحت شعارات جديدة.

ويتعلق السبب الثاني لفشل النظام العالمي القائم والرأسمالية بالإدارة العالمية الحالية وهياكل حكمها. وتم تأسيس عصبة الأمم ومن ثم منظمة الأمم المتحدة بوعد لتحقيق السلام والأمن وإعمال حقوق الإنسان وهي في الحقيقة إدارة عالمية.

يمكن للمرء أن يحلل نظام الإدارة السائد في العالم بدراسة ثلاثة أحداث.

الحدث الأول هو ما وقع في ١١ أيلول/سبتمبر وأثّر على العالم كله لحوالي عقد من الزمن. ونذكر أنه في ذلك الوقت تم فجأة بث خبر الهجوم على برجي التجارة العالمي في نيويورك باستخدام لقطات مختلفة. وأدانت جميع الدول والشخصيات المعروفة تقريبا هذا الحدث بشدة. ولكن بعد ذلك تحركت آلة الدعاية بكامل قوتها، وأوحي بأن العالم برمته أصبح الآن معرضا لخطر كبير – الإرهاب – وأن الطريق الوحيد لإنقاذ العالم هو نشر القوات في أفغانستان. وفي نهاية المطاف، احتلت أفغانستان ومن ثم العراق بعد فترة قصيرة من ذلك.

وأطلب إلى الجمعية أن تلاحظ بدقة: لقد قيل إن حوالي ٣ ألاف شخص قتلوا في ١١ أيلول/سبتمبر. ونحن جميعا نشعر بالحزن لذلك. إلا أنه حتى الآن قتل في أفغانستان والعراق مئات الآلاف من الناس، وفي الوقت نفسه جرح وشرد ملايين الأشخاص، ولا يزال الصراع مستمرا ويتسع نطاقه.

وعند تحديد هوية أولئك المسؤولين عن هجوم ١١ أيلول/سبتمبر، كانت هناك ثلاث وجهات نظر. الأولى، أن جماعة إرهابية قوية ومعقدة، قادرة على أن تتجاوز بنجاح كل مستويات الاستخبارات والأمن الأمريكية، نفذت الهجوم. وذلك هو الرأي السائد الذي أيده رجال الدولة الأمريكان.

وكانت وجهة النظر الثانية أن بعض القطاعات داخل حكومة الولايات المتحدة نظمت الهجوم لوقف تدهور الاقتصاد الأمريكي وسيطرته على الشرق الأوسط بغية إنقاذ النظام الصهيوني أيضا. وتتفق أغلبية الشعب الأمريكي فضلا عن دول أخرى وساسة آخرون في أنحاء العالم مع هذا الرأي.

وكانت وجهة النظر الثالثة أن الهجوم قامت به جماعة إرهابية، لكن الحكومة الأمريكية دعمت هذه الحالة واستفادت منها. ويبدو أن مؤيدي وجهة النظر هذه قلائل.

ويربط الدليل الرئيسي لوجهة النظر تلك بين الحادثة وبضعة جوازات سفر عثر عليها وسط كمية الركام الهائلة وشريط فيديو لفرد محل إقامته مجهول، لكن أعلن أنه شارك في صفقات نفطية مع بعض المسؤولين الأمريكان. وجرى أيضا التستر عليه، وقيل إنه لم يعثر على أي أثر للمهاجمين الانتحاريين نتيجة الانفجار والنيران.

وبصرف النظر عن وجهات النظر الثلاث تلك، لا تزال هناك بضعة أسئلة يتعين الإجابة عليها.

أولا، ألم يكن من المنطقي قيام مجموعات مستقلة أولا بتحقيق شامل لتحدد بشكل قاطع العناصر المتورطة في الهجوم ثم وضع خطة رشيدة لاتخاذ إجراءات ضدها؟

ثانيا، إذا ما افترضنا وجهة نظر الحكومة الأمريكية، هل من الحكمة شن حرب كلاسيكية من خلال نشر القوات على نطاق واسع مما أفضى إلى وفاة مئات الآلاف من الناس بغية التصدي لجماعة إرهابية؟

ثالثا، ألم يكن ممكنا العمل وفق الأسلوب الذي أدارت به إيران عمليات مكافحة جماعة ريغي الإرهابية، التي قتلت ٤٠٠ شخص بريئ؟ في العملية الإيرانية لم يتعرض أي شخص بريئ للأذى.

ويقترح أن تنشئ الأمم المتحدة فريقا مستقلا لتقصي الحقائق في ما يتعلق بحادث ١١ أيلول/سبتمبر لكفالة عدم حظر تناول الآراء المختلفة بشأنه في المناقشات في المستقبل.

وأود أن أعلن هنا أن جمهورية إيران الإسلامية ستستضيف في العام القادم مؤتمرا لدراسة الإرهاب ووسائل مواجهته. وأدعو المسؤولين والمثقفين والمفكرين والباحثين ومعاهد البحوث من جميع البلدان لحضور المؤتمر.

السبب الثاني لزوال النظام العالمي الحالي هو احتلال الأراضي الفلسطينية. فقد عاش شعب فلسطين المضطهد تحت حكم نظام الاحتلال لستين عاما، وحرم من الحرية والأمن والحق في تقرير المصير، في حين يحظى المحتلون بالاعتراف. وتدمر المنازل فوق رؤوس النساء والأطفال الأبرياء بشكل يومي. ويحرم الناس من المياه والغذاء والدواء في وطنهم.

وفرض الصهاينة خمس حروب شاملة على البلدان المجاورة وعلى الشعب الفلسطيني. وارتكب الصهاينة أفظع الجرائم ضد الناس العزل في الحروب ضد لبنان وغزة. وهاجم النظام الصهيوني قافلة إنسانية في تحد صارخ لجميع القواعد الدولية وقتل المدنيين. ويهدد هذا النظام، الذي يحظى بالدعم المطلق من بعض البلدان الغربية، بصفة منتظمة البلدان في المنطقة ويواصل الإعلان عن اغتيال الشخصيات الفلسطينية، في حين يتعرض المدافعون الفلسطينيون وأولئك الذين يعارضون النظام للضغط ويوصفون بأنهم إرهابيون ومعادون للسامية. وجرت التضحية بكل القيم، حتى حرية التعبير، التي يبدو أنها بالغة الأهمية في أوروبا وفي الولايات المتحدة، على مذبح الصهيونية.

والحلول مآلها الفشل لأن حق الشعب الفلسطيني لم يؤخذ في الحسبان. أكنا سنشهد هذه الجرائم الوحشية

لو جرى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بدلا من الاعتراف بالمحتل؟

ويدعو اقتراحنا الذي لا لبس فيه عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتصويت شعب فلسطين، كل الفلسطينيين، على ممارسة سيادته وتقرير نوع الحكم الذي يريده.

والسبب الثالث لزوال النظام الحالي يتعلق بالتوقعات الخاصة بالطاقة النووية. الطاقة النووية طاقة نظيفة ورخيصة وهبة من السماء من أنسب البدائل لخفض التلوث الناتج عن الوقود الأحفوري. تسمح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لجميع الدول الأطراف باستخدام الطاقة النووية بدون قيود، والوكالة الدولية للطاقة الذرية مكلفة بأن توفر لهذه الدول الدعم التقني والقانوني.

إن القنبلة النووية أسوأ سلاح لا إنساني، ولا بد من إزالتها بشكل كامل. وتحظر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية استحداثها وتخزينها وتدعو إلى نزع السلاح النووي. ورغم ذلك، لجأ بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وقوى نووية أخرى – تلك التي تملك القنبلة النووية – إلى التدابير التالية. لقد اعتبروا أن الطاقة النووية مساوية للقنبلة النووية وحالوا دون امتلاك معظم الدول هذه الطاقة بإنشاء احتكارات والضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، واصلوا صيانة وتوسيع وتحديث ترساناتهم النووية. ولعل الجمعية العامة سمعت أن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية طلبت هذا العام ٨٠ بليون دولار لصيانة قنابلها النووية.

وترتب على الحالة التي وصفتها ما يلي: إن نزع السلاح النووي لم يتحقق فحسب، بل انتشرت القنابل النووية في بعض المناطق، بما في ذلك من جانب النظام الصهيوني المحتل الذي يقوم بالتخويف. وهنا أود أن اقترح إعلان عام ٢٠١١ عاما لنزع السلاح النووي وتوفير الطاقة النووية للجميع، ومنع أي كان من حيازة الأسلحة النووية.

وأقر أنه، في كل الحالات التي أشرت إليها، لم تكن الأمم المتحدة قادرة على اتخاذ أي إجراء فعال وناجع. للأسف، قتل وجرح مئات الآلاف في العقد الذي أعلن ”عقدا دوليا لثقافة السلام“ جراء الحروب والعدوان والاحتلال، وتزايدت العمليات القتالية والعدائية.

وفي الآونة الأخيرة، شهد العالم عملا مشيناً ولا إنسانياً بحرق القرآن الكريم. القرآن الكريم كتاب مقدس، وهو المعجزة الخالدة لنبي الإسلام. إنه يدعو إلى عبادة الإله الواحد والعدالة والتراحم بين الناس والتنمية والتقدم والتفكير والتأمل والدفاع عن المضطهدين ومقاومة الطغاة ويذكر باحترام رسل الله السابقين، مثل نوح وإبراهيم وإسحاق ويوسف وموسى وعيسى المسيح – عليهم السلام – ويؤيدهم. حرق القرآن هو حرق كل تلك الحقائق والحكمة.

لكن الحقيقة لا يمكن حرقها. القرآن خالد، لأن الله والحقيقة خالدان. هذا العمل وأي عمل آخر مثله يزيد الشقة والتباعد بين الدول عمل شرير. وعلينا أن نتجنب بحكمة أن نسقط في أيدي الشيطان. وباسم الأمة الإيرانية، أعترف بكل الكتب المقدسة ومن يتبعونها. وها أنا أمسك القرآن في يد والإنجيل في الأخرى. نحن نعترف بالكتابين، إذ أن كليهما غال علينا.

لقد اتضح لنا بشكل كاف منذ سنين عديدة عدم كفاءة الرأسمالية والهياكل الحالية لإدارة العالم، بحيث أصبحنا نستطيع أن نفهم ماذا تعني. وبدأت معظم الدول والشعوب تسعى لإحداث تغييرات أساسية وتعمل من أجل أن تسود العدالة على صعيد العلاقات الدولية.

إن السبب وراء فشل الأمم المتحدة هو تركيبتها غير العادلة. فقد استأثرت الدول الكبرى بمجلس الأمن، عن طريق امتيازها بحق النقض (الفيتو)، وهمشت الجمعية العامة، بالرغم من أنها تمثل الركيزة الأساسية للمنظمة.

فخلال العقود الماضية كان هناك على الأقل واحد من الأعضاء الدائمين يمثل طرفا دائما في النزاعات التي شهدها العالم. وحين يكون الخصم والحكم على السواء في القضية على جانب واحد، فكيف نتوقع تحقيق العدالة؟ إنهما يشعران بالحصانة في ممارسة العدوان بسبب هيكلة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، لو كانت إيران تتمتع بامتياز حق النقض، فهل كان مجلس الأمن والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية سيتخذان نفس الموقف من القضية النووية؟

إن منظمة الأمم المتحدة هي أهم مركز لتنسيق الإدارة المشتركة للعالم وبالتالي يجب إصلاح هيكلها بحيث تشارك جميع الدول والشعوب المستقلة بشكل فعال وبناء في إدارة شؤون العالم.

ينبغي إلغاء امتياز الفيتو، وأن تكون الجمعية العامة أرفع هيئة، وأن يكون الأمين العام أكثر المسؤولين استقلالية، وأن تتخذ جميع مواقفه وأنشطته التي يقوم بها بموافقة الجمعية العامة، وأن تكون موجهة نحو تحقيق العدالة وإزالة التمييز عن النظام العالمي.

يجب ألا يخضع الأمين العام، في البيانات التي يدلي بها أو في إدارته للعدالة، لضغوط الدول الكبرى و/أو البلد الذي يوجد فيه مقر الأمم المتحدة. وثمة اقتراح بأن تعقد الجمعية العامة دورة استثنائية في غضون عام لوضع اللمسات النهائية لإصلاح هيكل الأمم المتحدة. ولجمهورية إيران الإسلامية اقتراحات واضحة بهذا الصدد، وهي على أتم الاستعداد للمشاركة الفعالة والبناءة في هذه العملية.

إني أعلن بوضوح أن احتلال الدول بذريعة فرض الحرية والديمقراطية جريمة لا تغتفر. فالعالم بحاجة إلى منطق الرفق والعدالة والمشاركة الجماعية بدلا من منطق القوة والهيمنة والنهج الفردي والحرب والإذلال. العالم بحاجة إلى أن يحكمه أناس فضلاء مثل الأنبياء المرسلين.

لقد شهدت منطقتان واسعتان في العالم هما أفريقيا وأمريكا اللاتينية تطورات تاريخية على مدى العقود الماضية غيرت وجه الحياة فيهما. وحققت النهج الجديدة في هاتين القارتين التي تقوم على أساس تحقيق المزيد من الاندماج والاتحاد، فضلا عن إضفاء الطابع المحلي على النمو الاقتصادي والتنمية، منافع كثيرة لشعوب هاتين المنطقتين. كما ساعد وعي زعماء القارتين وحكمتهم في التغلب على المشاكل والأزمات الإقليمية بعيدا عن التدخلات التسلطية من جانب الدول التي لا تنتمي إلى المنطقة.

وقامت جمهورية إيران الإسلامية خلال السنوات الأخيرة بتطوير علاقاتها في كل المجالات مع أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

أما الآن فسأتحدث عن إيران المجيدة. كان بيان طهران خطوةَ جبارة وبناءة في جهود بناء الثقة، وهي خطوة تسنت بفضل النية الحسنة المثيرة للإعجاب لحكومتي البرازيل وتركيا، إلى جانب التعاون الوثيق والمخلص والأمين الذي أبدته الحكومة الإيرانية. وبالرغم من رد الفعل غير الملائم من جانب بعض الدول الغربية، وبالرغم من القرار غير القانوني الذي صدر عقب البيان، فإن هذا الإعلان لا يزال صالحا.

لقد امتثلنا للوائح المنظمة الدولية للطاقة الذرية، وذهبنا إلى أكثر مما تتطلبه التزاماتنا، لكننا لم نستسلم مطلقا للضغوط غير القانونية المفروضة علينا، ولن نستسلم أبدا.

قيل إنهم يريدون إرغام إيران على التفاوض. حسنا، أولا إيران مستعدة على الدوام للتفاوض وفقا لمبدأ الاحترام والعدالة. وثانيا، لقد فقدت الأساليب المبنية على ازدراء الأمم تأثيرها منذ زمن. والذين استخدموا أسلوب التخويف والعقوبات في مقابل المنطق الواضح للشعب الإيراني إنما يدمرون في الواقع ما تبقى من سمعة مجلس الأمن وثقة الشعوب فيه، مما يثبت مرة أخرى مدى ظلم وظيفة المجلس.

إذا كان المعنيّون يهددون أمة عظيمة وشعبا عظيما، مثل إيران، التي عُرفت عبر التاريخ بعلمائها وشعرائها وفنانيها وفلاسفتها، واقترنت ثقافتها وحضارتها بالصفاء وعبادة الله ونشدان العدالة، فكيف يتوقعون أن تثق بهم الأمم الأخرى؟

وغني عن القول إن أساليب الهيمنة – وبشكل رئيسي الرأسمالية – قد فشلت في إدارة العالم. ليس لأن عهد الرق والاستعمار والسيطرة على العالم قد ولى فحسب، بل لأن الطريق نحو إحياء الإمبراطوريات القديمة بات مغلقا.

لقد أعلنا استعدادنا للمشاركة في نقاش جاد وحر مع المسؤولين الأمريكيين في هذا المكان نفسه لنعبّر بشفافية عن وجهات نظرنا في القضايا التي تهم العالم. وأقترح هنا، من أجل حوار بناء، أن تُعقد سنويا جلسة نقاش حر يجري تنظيمها في إطار الجمعية العامة.

وفي الختام، يعارض الشعب الإيراني ومعظم أمم العالم وحكوماته الإدارة التمييزية الحالية للعالم. هذه الإدارة غير الإنسانية في طبيعتها قد قادت العالم إلى طريق مسدود، وباتت بحاجة إلى إصلاح شامل.

يتطلب إصلاح شؤون العالم وتحقيق الاستقرار والازدهار فيه مشاركة الجميع، بفكر صاف، مستعينين بالتوجيه الإلهي، وبالقدرات البشرية التي منحنا إياها الله سبحانه وتعالى. ونحن جميعا على اقتناع بأن العدالة عنصر أساسي للسلام والأمن الدائم ونشر المحبة بين أبناء الشعوب والأمم. والإنسان إنما يسعى لتحقيق تطلعاته واستعادة حقوقه وكرامته في ظل العدالة، لأنه يرفض القهر والازدراء وسوء المعاملة.

وتتجلى حقيقة الإنسان في محبته للآخرين ولكل ما هو خير في الوجود. فالمحبة أفضل قاعدة تُبنى عليها العلاقات بين الناس وبين الأمم. وما أروع ما قاله الشاعر الإيراني العظيم وحشي بافقي: ”حتى لو شربت ألف جرعة ماء من نافورة الشباب، فأنت ميت من دون عشق“ إن البشر، في سعيهم لبناء عالم يسوده الصفاء والأمان والازدهار، إنما هم أصدقاء وليسوا غرماء. من لا يرون سعادتهم إلا في حزن الآخرين، ورفاهيتهم وأمنهم إلا في خوف الآخرين، ومن يرون أنفسهم فوق الآخرين، قد تنكبوا سبيل الإنسانية واتبعوا سبيل الشيطان.

إن الاقتصاد والوسائل المادية ما هما إلا أدوات لخدمة الآخرين، وبناء الصداقات، وتقوية العلاقات الإنسانية، وصولا إلى الكمال الروحي. وهي ليست أدوات للمباهاة أو التسلط على الآخرين.

الرجل والمرأة يكمّل أحدهما الآخر، ووحدة الأسرة، في ظل المودة الصافية والدائمة بين الزوجين، تصبح ضمانة لتفريخ الأجيال وتنشئتها، ومصدرا للسعادة الحقيقة، ومركزا لنشر المحبة الحقيقية، ولإصلاح المجتمع.

إن المرأة مظهر للجمال الإلهي وهي ينبوع المحبة والرعاية. وهي القيمة على طهارة المجتمع وتهذيبه. والاتجاه نحو تقسية نفوس النساء وسلوكهن يحرم المرأة من حقها الأساسي للغاية في أن تكون أما محبة وزوجة راعية. وسيؤدي ذلك إلى نشر العنف في المجتمع وإصابته بعاهات غير قابلة للعلاج.

والحرية حق إلهي ينبغي أن يخدم السلام والكمال الإنساني. والأفكار النقية وإرادة الصالحين هما مفاتيح أبواب حياة نقية مفعمة بالأمل والحيوية والجمال. وهذا وعد الله بأن الأرض يرثها الأخيار والصالحون. وسيتولى أشخاص تحرروا من أسر الأنانية إدارة العالم. وعندها لن يبقى أثر للحزن والتمييز والفقر وانعدام الأمن والعدوان. وسيأتي الزمان الذي تعم فيه السعادة الحقيقية ويزدهر فيه الطابع الحقيقي للجنس البشري، وفقا لمشيئة الله.

وكل الساعين إلى إقامة العدل وجميع الأحرار ينتظرون هذه اللحظة وقد وُعدوا بمجيء هذا الزمان المجيد. والإنسان الكامل والعبد الحقيقي لله والصديق الحقيقي للبشرية، الذي كان أبوه من سلالة نبي الإسلام الحبيب وكانت أمه من المؤمنين حقا بيسوع المسيح، ينتظر هو ويسوع، ابن مريم، وباقي الصالحين الظهور في تلك الأيام المشرقة ومساعدة البشرية.

وللترحيب بمقدمهم، ينبغي لنا توحيد الصفوف والسعي إلى إقامة العدل، على النحو اللائق بالإنسان.

فسلام على المحبة والعبادة، سلام على العدالة والحرية، سلام على الإنسانية الحقة والإنسان الكامل، المعين الحقيقي للجنس البشري. وأقول لجميع من يسمعونني: ”سلام عليكم وعلى جميع الصالحين والأخيار“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمود أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد إيفان غاسباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سلوفاكيا.

اصطحب السيد إيفان غاسباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفان غاسباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غاسباروفيتش (تكلم باللغة السلوفاكية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أود أن أهنئ السيد جوزيف ديس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. فلتؤكد الأمم المتحدة، تحت قيادته، دورها المركزي في الأحداث العالمية. وسلوفاكيا على أتم الاستعداد لدعمه. كما أقدر العمل الذي أداه سلفه في الدورة السابقة.

تعرب جمهورية سلوفاكيا عن تأييدها التام لبيانات الاتحاد الأوروبي. ويسعدنا أن الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب غيرها من البلدان المنتسبة، تتكلم بصوت واحد في هذا المحفل الدولي العالمي. وهذا شرط أساسي جيد لتمهيد السبيل أمام التعاون الفعال المتوقع قيامه على نطاق واسع بين الاتحاد والأمم المتحدة.

وأود الآن مشاطرة الجمعية العامة عدة ملاحظات بشأن مسائل عالمية وإقليمية معينة من منظور أولويات السياسة الخارجية السلوفاكية.

إن السياسة الخارجية لسلوفاكيا، بصفتها عضوا في الأمم المتحدة، مبنية على احترام القيم الديمقراطية الأساسية

والقانون الدولي وتعددية الأطراف الفعالة. ومن ثم، فإننا نرحب بالموضوع الرئيسي للدورة الخامسة والستين: ”إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“، ونؤيده. وقد زادت أهمية هذا الموضوع لأننا كثيرا ما نشهد عدم احترام قرارات ملزمة متخذة من قبل هيئات تابعة للأمم المتحدة، ويحدث ذلك من آن لآخر حتى بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة.

وتتمثل واحدة من أكثر مهام الأمم المتحدة أهمية في أن تعمل بمثابة ضامن لصياغة مبدأ الأمن الجماعي للدول وحمايته وتنفيذه. وبالتالي، فإن صون السلم والأمن الدوليين على الصعيد العالمي وضمن حدود القانون الدولي يجب أن يظل في صلب أنشطة الأمم المتحدة. ولأن السلام والأمن يكونان عرضة للخطر بشدة في أوقات الأزمات المالية والاقتصادية، فإنهما يتطلبان اهتماما أكبر من جانبنا لكي يظلا تحت سيطرة الدول والمجتمع الدولي.

وتمثل عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح أهم أداة لمنع الحروب وغيرها من الصراعات. والتقدم المحرز في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل يوفر لنا سببا للتفاؤل الحذر. ومن واجبنا مواصلة الجهد وتعزيز النظام العالمي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. غير أن احتمالات وقوع هذه الأسلحة في أيدي إرهابيين ما زالت كبيرة. كما أننا مستعدون للتعاون مع شركائنا بشأن عدد من الأولويات، مثل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونقدر توقيع المعاهدة الجديدة التي حلت محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ونعتقد أن المعاهدة ستنشط عملية نزع السلاح التي لا تزال في بدايتها وستزيد الضغط على دول معينة للتخلي عن مطامحها في امتلاك أسلحة نووية. وأود، بصفة خاصة، أن أؤكد على أهمية الدور الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح، الذي يوصف بأنه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، من الضروري مواصلة المفاوضات بما يؤدي إلى عقد معاهدة جديدة فعالة لتجارة الأسلحة. كما يجب إيلاء الاهتمام الكافي للأسلحة الصغيرة، التي قد يكون لانتشارها دونما رقابة عواقب وخيمة على صون السلم والأمن، وخاصة في مناطق الصراع.

تمثل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أحد أبرز أنشطة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى صون السلم والأمن في العالم. وسلوفاكيا، بصفتها مساهما نشطا في بعثات الأمم المتحدة وغيرها من العمليات الدولية لإدارة الأزمات التي تستند إلى ولاية من الأمم المتحدة، ترحب بالخطوات التي تهدف إلى إنعاش عملية إصلاح عمليات حفظ السلام على النحو الموصوف في الوثيقة ”خطة لشراكة جديدة: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“.

وأعتقد أن استراتيجية تقديم الدعم الميداني العالمية الجديدة، ستسهم إسهاما حقيقيا في التعجيل بانتشار بعثات حفظ السلام، وتضمن، في الوقت نفسه، استخداما أفضل للموارد البشرية والمالية.

والتنسيق السليم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يؤدي دورا هاما. وهناك مجال للتحسين، حين يتعلق الأمر بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي على المستوى التنفيذي على سبيل المثال، ولكن هناك مجالا أيضا لتنسيق أكثر فعالية على المستوى الاستراتيجي.

ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تؤدي دورا رئيسيا في منع الصراعات. وسلوفاكيا تدعم دور الوقاية

والوساطة للأمم المتحدة وبناءها للقدرات. لكنه من الضروري بذل جهود تآزرية، مع الأخذ في الحسبان مصالح جميع أصحاب المصلحة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، بغية القضاء على مصادر الصراع والمضيّ مباشرة في إرساء السلام.

وإنشاء الأمم المتحدة للمركز الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، الذي يترأسه دبلوماسي سلوفاكي، كان خطوة في الاتجاه الصحيح. وقد أثبتت الحوادث الأخيرة في قيرغيزستان جدوى هذه الأداة، وأكدت الحاجة إلى دعمها أكثر.

وتقوم سلوفاكيا بدور فعال في عمليات السلام. فمنذ بدء عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، واصلنا مشاركتنا في إصلاح قطاع الأمن. ويسرّنا أنه، منذ ذلك الحين، أُعدت عدة أوراق استراتيجية، وأنّه تمّ إحراز تقدّم في بناء القدرات المطلوبة، ولا سيما في التعاون مع البلدان الأفريقية.

وبصفتنا رئيس مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، فإننا نواصل العمل بهمة نحو توثيق العلاقات في هذه المسألة بين الدول الأعضاء والأمانة العامّة. وخلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، شكّلنا فريقا مع شركائنا من الأرجنتين وإندونيسيا لعقد حلقات عمل إقليمية تتناول إصلاح قطاع الأمن في الإطار الأوسع للحفاظ على السلام وبنائه، ولإقامة صلة بين جوانبه العالمية والإقليمية في الوقت نفسه. ونحن مصمّمون على المضيّ في هذا المسعى بالتعاون مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، فضلا عن التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية الأخرى.

وبموجب الميثاق، تقع المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن. ويمكن تسمية عملية إصلاح المجلس بالحكاية التي لا تنتهي تقريبا. لذا، فإننا سعداء لأن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن قد أُعطيت شكلا واضحا. ويجب أن يقوم إصلاح المجلس على الأركان التالية: تمثيليته، والفعالية في أداء مهمته وشفافية أساليب عمله، مع السماح بالإنفاذ الممكن لقراراته عبر فرض الجزاءات.

وقد كشفت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عن مواطن الضعف في الهياكل القائمة للنظام الاقتصادي العالمي. ويجب تأكيد الدور الرئيسي للأمم المتحدة ودولها الأعضاء في هذا البعد المالي والاقتصادي على المستوى العالمي أيضا.

وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، تشاطرنا الرأي الذي مفاده أن جهودنا لتحقيق هذه الأهداف، منذ بدايتها قبل نحو ١٠ سنوات، لم تصبح أقلّ موضوعية أو أقلّ أهمية. فالقضاء على الفقر والجوع، وتحسين نوعية التعليم، وإيجاد العمالة الكافية، وتحسين خدمات الرعاية الصحية والإسكان، وتحسين صحة الأم، والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية تبقى بين الشواغل المركزية لبرامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة.

وتبيّن لنا الحياة اليومية أيضا أنّ تهيئة الظروف للتنمية المنصفة والمستدامة يجب أن تسير يدا بيد مع احترام الطبيعة وقواعدها. فهناك صلة أصيلة بين الاثنين، ولكليهما أثر على حياة الأفراد، الذين هم جزء من النظام العالمي.

لقد كان من سوء طالع شعب سلوفاكيا أن يشهد قوة الطبيعة في شكل فيضانات ذات نطاق غير مسبوق، اجتاحت بلدنا في وقت سابق هذا الصيف. ويجب تحقيق توازن ملائم بين التنمية واحترام الطبيعة، استنادا إلى أسباب معقولة ومدعومة بتحليل ملائم، وبدون إفساح المجال للتأثير

الذي تسعى إليه منظمات انتقالية معيّنة محدودة التركيز، تسمّي نفسها منظمات بيئية.

وللمرة الأولى في هذه السنة، شاركت سلوفاكيا في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفتها عضوا فيه. وتُظهر تجربتنا أننا بحاجة إلى توثيق الصلات بين هذا المجلس ومنظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة وسواها، شريطة أن تعمل لتحقيق الأهداف نفسها.

وترحب سلوفاكيا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة الجامع المعني بشؤون المرأة – جهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونعتقد أنّ هذا الجهاز سيسهم في كبح جميع أشكال العنف ضدّ المرأة. كما نقدّم تمنياتنا الطيبة بولاية ناجحة للممثّلة الخاصّة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع.

وترفض سلوفاكيا أيّة وجميع أشكال التعصّب، وكراهية الأجانب، والتمييز، والعنصرية والنزعة القومية المتطرّفة. ونحن مكرّسون لحماية ودعم حقوق الإنسان على الصعيدين القطري والدولي. ونقوم بدور ريادي في المبادرة الأقاليمية الهادفة إلى اعتماد بروتوكول اختياري جديد لاتفاقية حقوق الطفل.

وتدعم سلوفاكيا دعما كاملا الكفاح لإنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، ومنها الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وبصفتنا ميسرا لعالمية وتنفيذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإننا نعمل بهمة لزيادة عدد الدول الأطراف في هذا النظام، ولتنفيذه بصورة ملائمة.

وتراقب سلوفاكيا عن كثب الحالة والمشاكل في فرادى مناطق العالم.

ولم يتمكن المسعى البعيد المدى للتوصّل إلى السلام الدائم في الشرق الأوسط من بلوغ النتائج المتوقعة. وفي هذه المرحلة، نقدر إسهامات جميع الميسرين المشاركين في التوفيق بين مطالب كلا الجانبين، عبر المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية المباشرة التي أُطلقت مؤخرا. ويحدونا الأمل في أن يجد القادة الفلسطينيون والإسرائيليون طريقة للوصول إلى اتفاق يُرسي أسس الترتيب النهائي لعلاقاتهم المتبادلة. فهذا أمر ضروري للسلام العالمي.

وأفريقيا، بصفتها القارة الأكثر اضطرابا، تواصل مطالبتها باهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي. وعلينا أن نعالج أصل المشاكل وجوهرها، لا آثارها وحدها. ومن جهة أخرى، يسرّنا أن نرى التقدّم المحرز في تحقيق استقرار وإنماء بلدان منها غانا وبنن وتوغو وموريشيوس وسواها.

وبصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، علينا جميعا دعم احترام الطابع الملزم لقرارات مجلس الأمن – ولا سيما حين يتعلق الأمر بالحفاظ على السلام في جميع أرجاء العالم. ولهذا السبب، ندعم المفاوضات الدبلوماسية بشأن مسألة إيران، فضلا عن الحالة في شبه الجزيرة الكورية، وهي مسألة مثيرة للقلق.

ورحبت سلوفاكيا بنتائج مؤتمر كابول الدولي بشأن أفغانستان. وشكّل المؤتمر مرحلة جديدة من الشراكة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، بناء على مبدأ الأفغنة التدريجية للبلد، أي الانتقال إلى كامل القيادة والمسؤولية الأفغانية في عملية كابول. وسوف تواصل سلوفاكيا المشاركة في تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان عن طريق الإسهام في عمليات تحقيق الاستقرار والتدريب بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وعن طريق تنفيذ مشاريع المساعدات الإنسانية والإنمائية.

وما فتئت سلوفاكيا تدعم بقوة تحقيق تسوية سلمية وعادلة لمسألة قبرص برعاية الأمين العام. ويشهد على انخراطنا في هذا الصدد أكثر من ٢٠ عاما من دعمنا

للمفاوضات واستمرار المشاركة، منذ عام ٢٠٠١، لأكبر وحدة من القوات المسلحة السلوفاكية في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من ضمن عمليات الأمم المتحدة لإدارة الأزمة.

أمّا بالنسبة إلى منطقة غرب البلقان، فإننا نتطلع إلى تعزيز الاستقرار ودعم العمليات الديمقراطية. ونتمنى لعمليات الاندماج الأوروبية لبلدان منطقة غرب البلقان أن تمضي قدما. ونتمنى كذلك لمنطقة البلقان أن تشهد اتفاقات للسلام، لا أن تشهد حلولا تُفرض عليها.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على التصدي بفعالية للتحديات الراهنة في القرن الحادي والعشرين. وهذا يستدعي التآزر بين جميع الهيئات والبرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ولكن الأهم أننا نحتاج إلى تحقيق التآزر في ما بيننا، لأن الدول الأعضاء هي التي تقرر أنشطتها والاتجاه الذي تسلكه. وشعوب بلداننا تتطلع إلى رؤية نتائج إيجابية.

وأنا على ثقة بأنه تحت قيادة رئيس الجمعية، سوف تخطو الأمم المتحدة خطوات كبيرة صوب النهوض بقضيتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سلوفاكيا على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد إيفان غاسباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، رئيس الدولة في المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية إلى خطاب يلقيه رئيس الدولة في المملكة الأردنية الهاشمية.

اصطحب جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، رئيس الدولة في المملكة الأردنية الهاشمية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك عبد الله (تكلم بالإنكليزية): يواجه عالمنا اليوم أكثر من أي وقت مضى أزمات عالمية متعددة، لا يمكن التصدي لها بفعالية دون القيام بعمل منسق ومتعدد الجهات. وما من بلد يمكنه أن يواجه هذه الأزمات ويضمن مستقبله بمفرده. فالمسارح عالمية والحلول كذلك. ومن الضروري أن تؤدي الأمم المتحدة دورا قويا ومركزيا.

ومن الضروري أيضا مقاومة قوى الانقسام التي تنشر سوء التفاهم وانعدام الثقة، ولا سيما بين الشعوب من أديان مختلفة. والحقيقة أن البشر أينما وجدوا مصيرهم أن يكونوا معا، ليس بسبب المصالح المشتركة، وإنما بسبب الوصايا المتشاطرة: أحبوا الله والجار؛ وأحبوا الخير والجار.

في هذا الأسبوع، سيقدم وفدي بدعم من أصدقائنا في كل قارة، مشروع قرار بمناسبة الأسبوع العالمي للوئام بين الأديان. وما نقترحه هو اعتماد أسبوع خاص يمكن خلاله لشعوب العالم أن تعبّر، في أماكن عبادتها، عن تعاليم أديانها المتعلقة بالتسامح، واحترام الآخرين، والسلام. وآمل أن يحظى مشروع القرار بتأييد الجمعية.

وثمة مجال هام آخر لقيادة الأمم المتحدة هو السلام – وهناك سلام لم يُفصل فيه اليوم بعد. ومع إجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، يُفتح الباب أمام تسوية نهائية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تقوم على دولتين. وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء

وذات سيادة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، سيمهد الطريق لتحقيق السلام الشامل في المنطقة. فوضع حد لهذا الصراع كان يجب أن يحصل منذ مدة طويلة.

ما من أزمة إقليمية كان لها تأثير أبعد أو أوسع على الأمن والاستقرار العالميين. وما من أزمة كهذه كانت على جدول أعمال الأمم المتحدة لمدة أطول، أو سببت إحباطا أكثر لصناع السلام. فكل مورد أُنفق في هذا الصراع كان موردا ضائعا و لم يُستثمر في تحقيق التقدم والازدهار. وكل يوم مرّ كان يوما ضائعا استغلته قوى العنف والتطرف التي تهددنا جميعا في المنطقة وخارجها.

لقد تعبت الشعوب من خيبة الأمل، والمخربون يفعلون كل ما في وسعهم لإفشالنا. ولا يسعنا أن نقلل من أهمية النجاح، أو من تكلفة الفشل المؤلمة. ويتعين علينا جميعا أن ندعم الإجراءات السريعة، والخيارات الصعبة، والنتائج الحقيقية. أمّا البديل فهو مزيد من المعاناة والإحباطات العميقة مع انتشار الحرب على نحو أشد ضراوة. وهذا السيناريو الكارثي سيتواصل في العالم أجمع، مهددا الأمن والاستقرار إلى أبعد من حدود الشرق الأوسط بكثير. وبغية منع ذلك، يجب إجراء المحادثات بروح من الالتزام والإخلاص والشجاعة.

وينبغي ألاّ تحصل أعمال تنم عن الاستفزاز أو تكون أحادية الجانب بحيث تُخرج المفاوضات عن مسارها. بدلا من ذلك، يجب على الأطراف أن تعمل بجد لإحراز النتائج، وبسرعة. وذلك يعني معالجة جميع مسائل الوضع النهائي، بغرض إنهاء الاحتلال وتحقيق الحل القائم على دولتين، وهو الحل الوحيد الذي يمكن أن ينجح، في أسرع وقت ممكن. إن الوضع القائم ببساطة غير مقبول – فكفى ظلما وكفى إهراقا للدماء.

وثمة التزام للأردن ولبقية العالم العربي والإسلامي. ففي مبادرة السلام العربية، نمد اليد إلى إسرائيل ونوفر فرصة لا مثيل لها لتحقيق تسوية شاملة، تسوية تمكّن لإسرائيل من إقامة علاقات طبيعية مع ٥٧ دولة عربية وإسلامية، أي ثلث الأمم المتحدة.

والآن نمد اليد إلى زملائنا الأعضاء في الأمم المتحدة هذه. الكل سيخسرون إذا فشلت المحادثات؛ والكل يربحون إذا تحقق السلام. فتأثيرنا العالمي والجماعي أمر رئيسي. ويجب أن نعمل معا ليميل الميزان نحو السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر ملك المملكة الأردنية الهاشمية على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطحب جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوزيف كابيلا كابانج، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اصطحب السيد جوزيف كابيلا كابانج، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوزيف كابيلا كابانج، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كابيلا كابانج (تكلم بالفرنسية): أبدأ كلمتي بتهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الخامسة

والستين للجمعية العامة، كذلك أهنئ جميع أعضاء المكتب على انتخابهم. وأهنئ أيضا سلف الرئيس، السيد علي التركي على التفاني والمهارة اللتين أدار بهما مهام ولايته، وبطريقة تبعث على الارتياح الكبير.

وأخيرا، أشيد أيما إشادة بالأمين العام، السيد بان كي - مون على جهوده الدؤوبة والجديرة بالثناء لتأييد وتعزيز مقاصد ومبادئ الميثاق. وجمهورية الكونغو الديمقراطية تشكره على موافقته على تواجده في كينشاسا خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لنيلنا الاستقلال. وهذا دليل على التزامه والتزام الأمم المتحدة، بالاقتران مع التزام الشعب الكونغولي، بالسعي إلى إحلال السلام والاستقرار والتنمية. ويؤكد بلدي مجددا التزامه بدعم جهوده الرامية إلى إقامة عالم أكثر آمانا لنا جميعا.

تولى الرئيس الرئاسة.

تعقد هذه الدورة في وقت تواجه فيه البشرية صعوبة كبيرة، إذ أنها تمر في أزمة تتسم بتحديات المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، زادتها سوءا المصالح الذاتية للدول. ولئن كانت الوثيقة الختامية التي اعتمدت بالأمس بشأن الإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بمثابة رسالة أمل، إلا أنها توجد إحساسا بالفجوة التي تفصل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في الوقت الذي نسعى فيه إلى تحسين الأحوال المعيشة لشعوبنا.

لقد آلمت الأزمة الغذائية والمجاعة شعوبا عديدة في العالم. والآن نرى الأمراض الوبائية التي تلاشت تقريبا، تطل برأسِها من جديد، وتظهر آفات جديدة. ونشهد، بصورة خاصة، عددا كبيرا من الكوارث الطبيعية في أعقاب تغير المناخ، مما يبرهن على أنه حتى أكثر تدميرا.

إن الصورة القاتمة التي رسمتها من فوري تحفزنا على أن نكون أكثر اتحادا في حشد جهودنا وبروح من التضامن البناء لكي نجد حلولا شاملة ومتفقا عليها ترتقي إلى مستوى التحديات الكبيرة التي يتعين علينا مواجهتها.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تناشد بشدة جميع الدول، بعد تأخر دام طويلا، العمل صفا واحدا من أجل عالم أفضل، بينما تعمل من دون كلل إلى إحلال السلم حيثما برزت مناطق توتر.

تشيد أيضا جمهورية الكونغو الديمقراطية بجميع الجهود التي يبذلها عدد من الدول الأعضاء برعاية الأمم المتحدة من أجل عودة السلم والأمن والديمقراطية والتنمية إلى بعض المناطق في الشرق الأوسط، والبلقان، والقرن الأفريقي، وأفريقيا الوسطى وغير ذلك من مناطق العالم.

لقد خرج بلدي من أزمة متعددة الجوانب زادتها ترديا الحروب العديدة التي كانت تعمل على تخريبها حتى وقت قريب. إن شأنه شأن العديد من الدول الأفريقية الأخرى، يعاني أيضا من العواقب الوخيمة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وكما أخبرت أبناء شعبي في ٣٠ حزيران/يونيه بمناسبة الذكرى الخمسين لاستقلالنا، فإن الفقر والحالة غير المستقرة لا يمكن تحاشيهما ولا عكس مسارها.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تريد في السنوات الخمسين المقبلة أن تكون أكثر إشراقا وأكثر تبشيرا بالخير. ولتحقيق تلك الغاية، فإنها تتعهد بالمساهمة في مسيرة البشرية التي تتقدم نحو عالم أفضل.

أما فيما يتعلق بالتحديات العالمية المتمثلة في الحفاظ على الكوكب، فإن بلدي الذي حباه الله بطبيعة رائعة، يؤكد مجددا التزامه الرسمي بالدفاع عن تنوعه البيولوجي في سياساته وفي خطته للتنمية الوطنية.

إن حكومة بلدي، التي توفر غاباتها للعالم الطاقم الثاني من ''الرئتين'' تعتقد أن مسألة تغير المناخ والبيئة

ستتطلبان إنشاء سلطة عالمية للبيئة، وينبغي لهذه السلطة أن تشمل المؤسسات الخاصة والعامة، والمجتمع الدولي والأوساط العلمية.

أما فيما يتعلق بإحلال السلام وتوطيد دعائمه، فيرحب بلدي بقبول الأمين العام لطلبنا بإنشاء مكتب للأمم المتحدة في ليبرفيل بجمهورية غابون، والذي من الواضح أنه سيساعد على زيادة تقريب الأمم المتحدة إلينا ويكفل تعاونا أفضل بينها وبين بلدان المنطقة. أما قضايا السلم والأمن والمساعدة الإنسانية والتنمية، فسوف ينظر فيها بسرعة، وسوف يحظى تنفيذ التدابير المتخذة بطابع الاستعجال اللازم.

يعود الأمر إلينا الآن لنعمل على توطيد السلام في كل مكان عن طريق الآليات الدولية والإقليمية وأدوات صون السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها.

لقد عقدت جمهورية الكونغو الديمقراطية العزم على القضاء على ظاهرة الجماعات الأجنبية المسلحة على ترابها الوطني. ينبغي أن يكون ذلك هو الإطار الذي يُنظر فيه إلى العمليات العسكرية التي نقودها بصورة منهجية منذ عام ٢٠٠٩ لإرغام تلك الجماعات على إلقاء السلاح بصورة نهائية. وبفضل تلك الضغوط العسكرية المصحوبة بحملات توعية وتواصل، وبالنظر أيضا إلى أن تلك الجماعات كانت مشردة بعيدا عن حدود وطنها الأصلي، فقد تم تكثيف عمليات العودة الطوعية وسنستمر على ذلك المنوال في المستقبل.

لم تعد مسألة جيش الرب للمقاومة الآن أمرا يتعلق بالدفاع بقدر ما هي مسألة تتعلق بالنظام العام. ومع ذلك، ونظرا للجرائم البشعة التي لا تزال ترتكبها تلك الجماعة ضد سكاننا المدنيين، فإننا سنظل على يقظتنا وتعبئتنا. يبقى الهدف النهائي هو وضع تلك الجماعة في موضع لا يمكن لها معه إلحاق أي نوع من الأضرار.

وبالترافق مع جهودها لاستتباب الأمن في ترابها الوطني،تسعى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز سيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد.

فيما يتعلق بالعدالة على وجه الخصوص، أود أن أتطرق ببعض الإطالة إلى معاناة النساء الكونغوليات في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية. إن انعدام الأمن هو السبب الرئيسي وراء تلك المأساة. كما أن الجماعات المسلحة المستفيدة من الاستغلال غير المشروع للمواد الخام تمثل جذور تلك الويلات. لذا، قررنا اتخاذ التدابير الملائمة للتصدي لذلك الوضع غير المقبول.

تتصدى جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن للأسباب التي تقف وراء العنف ضد النساء وأسباب الصراع المتكرر. وفي نفس الوقت، تقوم بتعزيز جهازها القضائي للتعاطي مع مسائل السلام والعدالة والأمن معا. ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب تتسم بأقصى درجات الأهمية في الأعمال التي تقوم بها الحكومة.

تسعى حكومتي، في إطار بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، إلى توفير الاحتياجات الأساسية لشعبنا وهي: الصحة والتعليم والاكتفاء الذاتي من الغذاء، والبنى التحتية الأساسية والكهرباء ومياه الشرب للجميع، فضلا عن مكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر. إنني أثمّن ما يبديه شركاؤنا من التزام بدعمنا في تحقيق أولويات التنمية في بلدي.

نظرا للطابع المعقد للمهام المتنوعة التي تنتظر انجازها فوق أراضينا البالغة مساحتها أكثر من عدة ملايين كيلومتر مربع، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تُعتبر موقعا شاسعا للبناء يتطلب عدة مساهمات لإعادة الإعمار والتحديث.

ونحن نرحب بتلك المساهمات، سيما في إطار الشراكة مع القطاع الخاص التي نريد لها أن تقوم على الاحترام والتفاعل.

تشهد المؤشرات الاقتصادية اليوم تحولا نحو الأفضل، فقد تم انجاز العديد من الأعمال الأساسية بنجاح. ويعود الفضل في ذلك النجاح، الذي مدّنا بالوسائل المطلوبة لبداية جديدة، قبل كل شيء إلى الشعب الكونغولي. كما أنه ينبع أيضا من الإسهامات القيِّمة لشركائنا ولتعاونهم معنا.

فيما يتعلق بالتنظيم السياسي والإداري، فإننا نزمع إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١١. إن حكومتي ملتزمة أخلاقيا بتعزيز الديمقراطية عن طريق احترام الآجال الانتخابية وكفالة المساءلة على أعلى الدرجات وإكمال قيام المؤسسات المنصوص عليها في الدستور في إطار سياسية اللامركزية.

يؤيد بلدي عملية إصلاح منظمتنا العالمية هذه. كما تؤكد جمهورية الكونغو الديمقراطية من جديد أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تثابر على بذل الجهود في ذلك الاتجاه. وعليه، يجب الاضطلاع بدون تأخير بإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، لأن من شأن ذلك أن يساعد على تحقيق أحلامنا نظرا لما نواجهه من تحديات ناشئة وتحولات تؤثر على كوكبنا.

وتوسيع عضوية مجلس الأمن مطلب ديمقراطي، وينبغي تعزيز تلك الرؤية بتوطيد سلطة الجمعية العامة بحيث يتمكن رئيسها من أداء دور قيادي في البحث عن الحلول لمشاكل عصرنا.

يقال إن الطبيعة لا تضع أمام الإنسان من التحديات إلا تلك التي يمكنه التصدي لها بفضل قدراته الكامنة الخلاقة، تلك القدرات التي أنتجت اختراعات جبارة. وعلى الرغم من تنوعنا فقد آن الأوان لأن نضع مواردنا البشرية في خدمة الإبداع الجماعي.

ينبغي ألا تترك مقاليد الاقتصاد العالمي في يد الرأسمالية الجامحة التي لا تحترم قواعد تحركات رأس المال ولا يقودها دافع سوى الربح. ويقتضي واجبنا أيضا عولمة القيم الكونية المتمثلة في العدالة والتضامن وإيثار الغير لكونها تسهم في السلم والأمن الدوليين.

معا سنكفل للبشرية أزمانا أفضل إذا عملنا يوما بعد يوم لتحقيق المُثُل العليا التي تجسدها منظمتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على بيانه.

اصطحب السيد جوزيف كابيلا كابانج، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إلهام حيدر أوغلو أليف، رئيس جمهورية أذربيجان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أذربيجان.

اصطحب السيد إلهام حيدر أوغلو أليف، رئيس جمهورية أذربيجان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يشرفني بالنيابة عن الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إلهام حيدر أوغلو أليف، رئيس جمهورية أذربيجان، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس أليف (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في تهنئة معالي السيد جوزيف ديس على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، وأتمنى لكم كل النجاح في ذلك المنصب بما يمثله من مسؤولية جسيمة. كما أود أن أشكر سلفك، السيد علي عبد السلام التريكي على عمله المثمر.

وأود كذلك أن أعبر عن الاحترام والامتنان العميقين للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، على قيادته وتفانيه في تنشيط المنظمة.

وتقر أذربيجان بالدور الرئيسي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية المستدامة ومناصرة الحريات الأساسية لشعوب العالم. وتؤمن أذربيجان بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون أكثر قوة وقدرة على المشاركة في مجموعة من المسائل العالمية في كل جزء من أجزاء العالم، بالإضافة إلى الاستجابة لتطلعات وشواغل كل دولة عضو.

وأذربيجان، بوصفها بلدا يعاني من دمار الحرب والاحتلال، تؤمن بقوة بأن الامتثال الأمين لمعايير ومبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا، المتعلقة بحسن الجوار والعلاقات الودية، والتعاون فيما بين الدول، والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تتعهد به الدول، تتسم بأهمية فائقة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ولا يزال الصراع المسلح المستمر بين أرمينيا وأذربيجان يشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. وقد نتج عن الصراع احتلال خُمس أراضي أذربيجان وحوّل شخصا واحدا من بين كل تسعة أشخاص تقريبا في بلدي إلى شخص مشرد داخليا أو لاجئ.

وقد جرى الاعتراف دوليا بأن جمهورية أرمينيا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احتلال أراضي أذربيجان، وارتكاب أغلبية الجرائم الدولية خلال الصراع، وتنفيذ التطهير العرقي ومحاولة تأسيس ثقافة قائمة على الأحادية العرقية على أراضي أذربيجان المحتلة. وقد اتخذ مجلس الأمن أربعة قرارات وعبر عن دعمه الكامل لسيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وعن عدم جواز استخدام القوة للاستيلاء على الأراضي. كما أنه اعترف بأن ناغورني كاراباخ جزء من أذربيجان ودعا إلى الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المحتلة من أراضي أذربيجان. وقد اعتمدت مواقف مماثلة في الجمعية العامة ومنظمات دولية أخرى، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والبرلمان الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وللأسف، على الرغم من الموقف الموحد للمجتمع الدولي، لا تزال أراضي أذربيجان تحت الاحتلال.

وبدلا عن التفاوض بحسن نية بغية إيجاد حل دائم للصراع في أقرب وقت ممكن، لا تزال أرمينيا حتى الآن تفضل التصعيد، مع ما يسببه ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها. وعلى الرغم من الجهود السياسية الجارية نحو تسوية الصراع في أسرع وقت ممكن، تشكل الأنشطة الجارية في المناطق المحتلة من أذربيجان انتهاكا جسيما للقانون الدولي، وترسيخا للوضع القائم للاحتلال ولكفالة نتائج التطهير العرقي واستعمار الأراضي المستولى عليها، ووضع عقبات خطيرة أمام التسوية السلمية للصراع.

وهكذا، خلال الفترة التي أعقبت الصراع، جرى تشجيع عدد كبير من المستوطنين على الانتقال إلى المناطق المحتلة التي أخليت من سكانها الأذربيجانيين. وفي عام ٢٠٠٥، أوفدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعثة لتقصي الحقائق إلى أراضي أذربيجان المحتلة، وعثرت على أدلة على تواجد مستوطنين هناك ودعت إلى العدول عن أي استيطان إضافي لأراضي أذربيجان المحتلة. كما يجري اتخاذ تدابير مستمرة من جانب أرمينيا بقصد تغيير المعالم التاريخية والثقافية للمناطق المحتلة في محاولة لإزالة أي علامات تشهد على أصلها الأذربيجاني وجذورها الثقافية والتاريخية. ونتيجة لذلك لم يسلم أي نصب تذكاري أذربيجاني تاريخي أو ثقافي من أضرار، ولم يسلم أي موقع مقدس من التخريب في الأراضي المحتلة. إن تثبيت المستوطنين، بالإضافة إلى تدمير ومصادرة الإرث الثقافي والتاريخي في المناطق المحتلة، ومختلف

أشكال الأنشطة غير القانونية الأخرى، تؤثر مباشرة على حقوق الملكية للأشخاص المشردين داخليا.

إن عدم الاتفاق على المسائل السياسية، والطابع الطويل الأمد للصراع وطول فترة المفاوضات لا ينبغي أن تستخدم كذرائع لعدم تناول المشاكل الأخرى الناجمة عن الازدراء المتعمد للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالصراع.

ويظل الحل في أقرب وقت ممكن للصراع المسلح في منطقة ناغورني كاراباخ ومحيطها في أذربيجان هو المهمة الأساسية بالنسبة لنا. إن البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تبذل جهودا لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ويتوخى حل الصراع انسحاب القوات الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية المحتلة ضمن إطار زمني ثابت، واستعادة جميع الاتصالات، وعودة جميع اللاجئين والمشردين داخليا إلى أماكنهم الأصلية، وتقديم ضمانات أمن دولية، بما في ذلك قوات لحفظ السلام، وتحديد مركز مؤقت لناغورني كاراباخ. إننا مستعدون لمواصلة المحادثات بحسن نية لوضع صيغة نهائية لمركز ناغورني كاراباخ داخل جمهورية أذربيجان.

إن النهج التدريجي الذي عرض على ألبانيا وأذربيجان من جانب الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قد قبلت به أذربيجان من حيث المبدأ كأساس لتحقيق حل دائم للصراع بين أرمينيا وأذربيجان – بشأن ناغورني كاراباخ. وللأسف، لا تزال أرمينيا تؤجل تقديم إجابة نهائية على مقترح الرؤساء المشاركين.

وتقدر أذربيجان تقديرا بالغا الموقف المبدئي للدول الأعضاء إزاء مسائل ذات أهمية حيوية لأذربيجان تتعلق بسيادتها وسلامتها الإقليمية. إننا نعتمد على التضامن المستمر للمجتمع الدولي مع موقف أذربيجان العادل وعلى الدعم القيم لمبادراتنا في الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي للتحديات القائمة بطريقة محايدة ومنفتحة وشاملة.

وعلى الرغم من الصراع على ناغورني كاراباخ والأراضي المحتلة، الذي بقي بدون حل، نجحت أذربيجان من كفالة الاستقرار السياسي والتطور الديمقراطي، والازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في بلدنا. وأذربيجان اليوم من أسرع الاقتصادات نموا في العالم. ففي خلال السنوات الخمس الأخيرة تحديدا، ضاعفت أذربيجان الناتج المحلي الإجمالي بواقع ثلاثة أمثال تقريبا. والموقع الجغرافي الاستراتيجي لأذربيجان كنقطة التقاء بين طرق التجارة الرئيسية على طول الممرات الناشئة للنقل والطاقة بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب يوفر ركيزة هامة لتحويل البلد إلى مركز للطاقة والبنية التحتية.

وأذربيجان لديها احتياطي كبير مؤكد من النفط والغاز الطبيعي مع احتمالات جيدة لاكتشافات جديدة. وقد أنشئت في أذربيجان بالفعل بنية أساسية حديثة لنقل الهيدروكربونات إلى الأسواق العالمية واستخدمت لتصدير النفط والغاز الطبيعي، مما يساعد على تنويع المصادر وتعزيز أمن الطاقة. وهذا يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لإمدادات الغاز بصفة خاصة. ففي وجود احتياطي مؤكد يبلغ تريليوني متر مكعب من الغاز الطبيعي واكتشافات محتملة قد تصل إلى ٥ تريليونات متر مكعب أو أكثر، فإن أذربيجان مستعدة للإسهام بدورها في كفالة التنمية المستقرة للسوق العالمية للغاز.

وهناك مشروع عالمي هام آخر تشارك فيه أذربيجان على نطاق واسع جدا مع جيرانها، حيث يجري بناء وتعزيز البنية الأساسية للسكك الحديدية الإقليمية. وسيتيح هذا

المشروع فرصة كبيرة لنقل جميع أنواع البضائع بين آسيا وأوروبا.

وأذربيجان، وبوصفها عضوا نشطا للغاية في مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية، تستخدم عائداتها من الطاقة في تنمية البلد، لا سيما في بناء رأس المال البشري والعمل على اجتثاث الفقر، وذلك في إطار من الانفتاح والشفافية. وبذلك، تمكنا من تقليص الفقر بصورة كبيرة من ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وأعتقد بقوة أنه من خلال التنمية المستدامة، ستحقق أذربيجان المزيد في هذا المجال في السنوات القادمة.

لقد كانت أذربيجان دائما مكانا للتعايش والتسامح بين مختلف الديانات والمجموعات العرقية والفلسفات. وكعضو نشط في فريق أصدقاء تحالف الحضارات، تسهم أذربيجان في النهوض بالحوار بين الأديان والثقافات الذي يقوم على الاحترام المبادل والتفاهم. واستضافت أذربيجان في ربيع هذا العام مؤتمر القمة العالمي للقادة الدينيين بمشاركين من ٣٢ دولة. وطرحت خلاله مبادرة لاستضافة منتدى عالمي للحوار بين الثقافات في نيسان/أبريل ٢٠١١.

إن تغير المناخ من أخطر التحديات وأطولها أجلا التي يمكن أن تؤثر على كل جزء من أجزاء المعمورة. ونحن في أذربيجان أعلنا عام ٢٠١٠ عاما للبيئة، واعتمدنا برامج خاصة مختلفة في مجال الحماية البيئية.

وأذربيجان تظهر دعمها الكامل للنهوض بالتنمية المستدامة والرخاء العالمي للجميع وتبذل جهودا مستمرة من أجل ذلك، وتولي اهتماما خاصا لمعالجة الاحتياجات الخاصة ومكامن الضعف لدى البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وكذلك احتياجات البلدان التي تتعافى من كوارث طبيعية. وستواصل أذربيجان الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية والأهداف المتفق عليها في إطار الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أذربيجان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إلهام حيدر أوغلو أليف، رئيس جمهورية أذربيجان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ركاردو ماتينللي بيروكال، رئيس جمهورية بنما

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بنما.

اصطحب السيد ريكاردو مارتينللي بيروكال، رئيس جمهورية بنما، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ريكاردو مارتينللي بيروكال، رئيس جمهورية بنما، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس مارتينللي بيروكال (تكلم بالإسبانية): أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. ونحن نؤيد تماما اقتراحكم تحليل الدور المحوري للأمم المتحدة في الحكومة العالمية. فالأمم المتحدة هي المحفل الدولي لتبادل الأفكار واعتماد التدابير التي تعزز الركائز التي تقوم عليها حكومتنا.

إن جغرافية بنما قد أتاحت لبلدي أن يكون جسرا ونقطة التقاء لأكثر الثقافات والحضارات تنوعا. وبفضل اكتشاف موقعنا المتميز في عام ١٥١٣ وافتتاح قناة بنما في عام ١٩١٤، فإننا اليوم نربط بين أوروبا والأمريكتين والشرق. وهكذا كتب تاريخنا. فبعد خمسمائة عام، ما فتئنا نعمل لما فيه صالح التجارة البحرية العالمية.

إن تنوعنا العرقي هو رمز ومثال لوحدتنا الوطنية. وبنما ملتزمة بتعزيز النمو الاقتصادي والنهوض بالعدالة الاجتماعية. وقد يسّرنا التعايش السلمي بين كل الأعراق والعقائد. وشعب بنما محب للسلام، وندير شؤون قناتنا بحياد صارم. وسياستنا الخارجية تقوم على أساس الاحترام وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين، وكل ذلك في إطار عقيدة الأمن البشري.

لقد اضطلعت بنما بدور نشط في محافل الأمم المتحدة الهامة للمجتمع الدولي، ومنها مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وحبنا للسلام لا يعني السلبية إزاء المواقف التي تؤثر على الأمن الدولي وحوكمة الشعوب. ورياح التغيير تبدو وشيكة في كل أنحاء المعمورة. فالشعوب تطالب بالمزيد. وأنشطتنا السياسية والدبلوماسية تستند إلى مبادئ التعاون الدولي وتعزيز تعددية الأطراف عالميا.

إن الاتجار بالمخدرات والأسلحة والأعضاء البشرية والأشخاص – والذي يرتبط بالهجرة غير الشرعية – إلى جانب غسيل الأموال والقرصنة والإرهاب، هي كلها من عمل المنظمات الإجرامية التي تسعى إلى زعزعة ديمقراطياتنا. وللتهريب والحيازة غير المشروعة للأسلحة أثر مدمر على الأمن البشري والحوكمة في بلادنا.

وبالنسبة لبنما ومنطقة أمريكا الوسطى، فإن المخدرات هي بمثابة أسلحة الدمار الشامل لدينا، ومن ثم، تكتسي هذه المسألة أهمية بالغة. فتجار المخدرات يتسللون عبر حدودنا البرية والبحرية ليفسدوا شبابنا بسمومهم. وفضلا عن ذلك، فإن منطقتنا تستخدم من قبل شبكات الاتجار بالبشر التي توجه تدفقات مختلطة من المهاجرين من قارات أخرى عبر حدودنا.

وإزاء هذه التحديات، قررت بلادي والأعضاء الآخرين في منظومة تكامل أمريكا الوسطى إنشاء مركز للتنسيق الأمني الإقليمي. وإن هذه الجهود الإقليمية، وبلدى قاعدتها، لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، تحقق نتائج مشجعة بالفعل.

إننا ندرك أن ما يتسم بأهمية حيوية هو العمل معا من أجل تحسين أداء المؤسسات الدولية لمنفعة الإنسانية جمعاء. وفي هذا الصدد أعتبر مشاركة الرئيس لوبو، رئيس جمهورية هندوراس، مشاركة كاملة في هذه الجمعية من العلامات الإيجابية جدا بالنسبة إلى منطقتنا. ومن أجل أن نتمكن من الاعتماد على عالم يتصف بقدر أكبر من الاستقرار والأمن يجب علينا أن ننحي خلافاتنا جانبا. فالاستقرار يتطلب منا أن نعمل سويا لتقوية الأمن البشري، على الصعيدين الإقليمي والعالمي على السواء.

العولمة دخلت مرحلة التلاقي بين الاقتصادات المتنوعة؛ وهذا سيستمر بضع سنين. ولئن كانت المرحلة السابقة من العولمة قد استغرقت ٦٠ سنة تقريبا، فإننا نعتقد أن المرحلة التي بدأت في تسعينات القرن الماضي ستختتم عملية إعادة تعديلاتها بحلول منتصف القرن. ومن الضروري أيضا ملاحظة أننا عانينا أثناء السنتين الماضيتين آثار أزمة ضخمة نتيجة عملية التلاقي هذه.

الأزمة العالمية هذه تتطلب نموذجا من الحكومة أحدث وأفضل لمجتمعاتنا. وهي تتطلب توسيع أسواقنا وإدارة علاقاتنا الحكومية الدولية إدارة أفضل. وفي هذا السياق نقدر الجهود المبذولة من أجل تطوير المبادلات في البضائع والعمال والسياح والاستثمارات على جانبي بحر الصين، مما يعطي قوة دفع جديدة لتحقيق كامل طاقة علاقاتنا التجارية مع تلك المنطقة.

وفي الجزء الذي نعيش فيه من العالم تعمل بنما على توسيع علاقاتها التجارية عن طريق التفاوض على اتفاقات للتجارة الحرة مع بيرو وكولومبيا. كما نسعى بهمة إلى إبرام اتفاقات للتجارة الحرة عن طريق التفاوض مع كندا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال اتفاق للانتساب بين أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي. وفي هذا المضمار أود أن أغتنم هذه الفرصة لألتمس الدعم من جميع الحكومات المعنية بهدف الموافقة والمصادقة على جميع هذه المعاهدات.

لقد بلغنا عتبة عصر من النمو الاقتصادي والفرص السانحة في أمريكا اللاتينية. ولذلك نجدد التزامنا بتجارة حرة عادلة واشتمالية تتيح الفرص الاقتصادية والرخاء لجميع شعوبنا. ومع رياح التغيير والإصلاح التي تكتسح المنطقة فإن لدينا ما يكفي من الأسباب للنهوض بحقبة جديدة من التعاون والعمل معا. ويمكننا بالعمل معا أن نغتنم هذه الفرصة وننجح في التغلب على تحدياتنا المشتركة.

تتمتع بنما بعلاقات سليمة قوية جدا مع شريكها الرئيسي، الولايات المتحدة الأمريكية – الشريك الملتزم بنجاح منطقتنا. وسواء في مسائل التبادل التجاري أو الأمن كانت الولايات المتحدة دائما ولا تزال حليفا وصديقا وفيا.

وبالإضافة إلى ذلك نفهم أنه من أجل التطوير الشامل للعلاقات التجارية وتعزيز اقتصاداتنا فإن المزيد من التدابير مطلوب لكفالة جباية الضرائب بطريقة فعالة. ولبلوغ هذه الغاية وقعت بنما اتفاقات لتجنب دفع ضرائب مزدوجة والحيلولة دون التهرب من دفع الضرائب. ويشكل هذا جزءا من استراتيجيتنا الوطنية التي ترمي إلى تعزيز الشفافية والحفاظ على القدرة التنافسية للخدمات الدولية لبلدنا. وقد سبق أن وقعنا على اتفاقات مع المكسيك وبربادوس والبرتغال، وكنا، قبل مدة، قد وقعنا اتفاقا مع دولة قطر. كما اختتمنا مفاوضات في هذا الصدد مع إيطاليا وبلجيكا وهولندا وإسبانيا وفرنسا ولكسمبرغ وجمهورية كوريا وسنغافورة.

ونود أن نتيح التجربة البنمية للعالم كنموذج يحتذى به. إنها قصة إصلاح اقتصادي على صعيد البلد بموازاة علاقات دولية قوية في مجال التجارة والأعمال الحرة على صعيد المنطقة؛ وقد تمخضت هذه المساعي عن نتائج ممتازة وكانت مثمرة حقا.

وترحب حكومة بنما باعتماد القرار ١/٦٥ المعنون ”الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“ ونؤكد التزامنا بتلك الوثيقة.

وفي غضون أقل من سنة منذ تنصيب حكومتنا اعتمدنا إصلاحات هيكلية وبرامج لتلبية احتياجات سكاننا، بالتركيز بدرجة خاصة على فئات المجتمع الأشد ضعفا. ومن بين هذه البرامج اسمحوا لي أن أسلط الضوء على برنامج مؤلف من المنح لكبار السن الذين ليست لديهم أسهم في الصناديق التقاعدية أو الذين ليست لديهم معاشات تقاعدية. وبالإضافة إلى ذلك وضعنا أسس نظام شامل للزمالات الدراسية لدعم الشباب بمصروف شهري أثناء التحاقهم بالمدارس من السنة الدراسية الأولى وحتى السنة الثانية عشرة. وسواء كان الطالب يداوم في مدرسة حكومية أو مدرسة أهلية بأجور متواضعة، فإن الدولة نجحت في تقليل معدلات الانقطاع عن الدراسة وتعزيز العلاقات بين المعلمين والآباء والطلاب.

وعلاوة على ذلك اعتمدنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ قانونا أقر أعلى زيادة في الحد الأدنى للأجور منذ أكثر من ٥٠ سنة. وإننا بذلك نساعد العمال في القطاعين العام والخاص الذين يتقاضون أجورا منخفضة جدا. وبالإضافة إلى ذلك، أسسنا صندوق تضامن لمساعدة البنميين ذوي الدخل المحدود على شراء أول دار لهم.

وستستثمر بنما أكثر من ١٣ بليون دولار في البنية التحتية العامة أثناء السنوات الخمس التالية. وهذا الجهد سيشمل بناء المستشفيات وتطوير الطرق وتوسيع مطار تكومن الدولي وبناء مطارات أخرى وتأسيس شبكة حافلات الضواحي، فضلا عن بناء شبكة مترو حديثة في بنما العاصمة. وخط المترو الأول سيرفع نوعية حياة الأسر البنمية إذ سيوفر لها مزيدا من الوقت لتشاطر وتعزيز القيم الأسرية.

هذه المشاريع، إلى جانب توسيع قناة بنما والاستغلال المستدام المتسم بالمسؤولية لمواردنا الطبيعية، سيكلف أكثر من ٢٠ بليون دولار في السنوات المقبلة وسيخلق آلاف فرص العمل التي تمس حاجة البلد إليها. وهذه المشاريع كلها سيجري تطويرها وفقا لأعلى المستويات البيئية وستساهم في جعل اقتصاد بنما والمنطقة كلها أكثر دينامية.

شعار هذه المناقشة ملائم إلى أقصى حد؛ وإننا نتفق على أن رسالة الأمم المتحدة تفرض عليها أن تؤدي دورا محوريا في الحوكمة العالمية. ولبلوغ تلك الغاية نحتاج إلى ترسيخ عمليات الإصلاح التي بدأت داخل المنظمة. وبنما ملتزمة بتقديم مساهمتها في هذه العملية، واضعة موقعها الجغرافي وبنيتها التحتية السوقية في خدمة المنظمة.

وفي هذا الصدد تزمع حكومتي تنفيذ مشروعين هما تأسيس مركز الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وتأسيس مركز اللوجستيات الإقليمي للمساعدة الإنسانية، وستكون بنما مقرا للمركزين كليهما. وسيعمل الأول على تحقيق درجة أعلى من التماسك وتجميع الطاقات بين كل المكاتب الإقليمية، مع تحقيق كفاءة أعلى في استخدام الموارد. والثاني سيحسّن القدرة الإقليمية للاستجابة للكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية، وستُبنى فيه المخازن التي توضع فيها بنود ومعدات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة والصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ونؤكد من جديد اعتقادنا بأن الأمم المتحدة تشكل المحفل الدولي لتبادل الأفكار واعتماد التدابير التي تقوي الركائز التي تستند إليها حوكمة العالم. وتشكل الأمم المتحدة أيضا محفلا لحسن النية يمكن للأمم فيه أن تعمل معا على تحقيق الأهداف المتشاطرة. وهذا يعني في منطقتنا خلق فرص العمل وفتح أبواب الفرص واستتباب الأمن لشعوبنا. ويعني أيضا إضفاء روح العصر على الاقتصادات وإصلاح الحكومة وكفالة الرفاه الاجتماعي.

بنما مثال جيد على هذا النجاح. واليوم يعيد بلدي تأكيد ثقته بمنظومة الأمم المتحدة وتضامنه معها. وأقول ذلك بلا مواربة وبدرجة عالية من اليقين. ونحن مستعدّون استعداداً كاملاً لتزويد جميع شعوب الكون بأفضل الخدمات والمنافع الممكنة، ولتطوير مواطنينا نتيجة ذلك، وراغبون فيه. تلك هي مهمة بنما، وسننجزها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد ريكاردو مارتينللي بيرّو كال، رئيس جمهورية بنما، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بول بيا، رئيس الكاميرون

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد بول بيا، رئيس الكاميرون.

اصطُحب السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرّفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيا (تكلم بالفرنسية): أودّ أولاً أن أقدّم تهنئتي القلبية إليكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وبخبرتكم الغنية في الشؤون الدولية، نعتقد أنكم ستنجحون في مهمتكم. كما أودّ أن أقدّم تحياتي إلى سلفكم، السيد علي عبد السلام التريكي، على التزامه ومهارته في أداء مهامه المثيرة للتحدّي أثناء الدورة السابقة، وأوجّه إليه شكري الخاص.

وأودّ أيضاً أن أشكر الأمين العام بان كي - مون ومساعديه على جهودهم الدؤوبة في خدمة السلام والتنمية في جميع أرجاء العالم، ولا سيّما أقلّ البلدان نموّاً.

وفيما يقارب العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نهايته، من المؤكد أنه تجدر استعراض الشوط الذي قطعناه منذ أعلنّا، قبل نحو ١٠ سنوات في هذه القاعة بالذات، عزمنا المشترَك على تقليص الفقر إلى النصف في العالم قاطبة بحلول عام ٢٠١٥. ونستذكر جميعاً الحماسة التي أثارها ذلك الالتزام الرسمي.

واليوم، نحن مضطرّون للإشارة إلى أننا لا نزال بعيدين جداً عن المسار. فما انفكّ أكثر من بليون شخص يعيشون في فقر مدقع. والفجوة الإنمائية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب تواصل اتساعها بدلا من انحسارها. والمساعدة الدولية راكدة، وتبقى دون مستوى الالتزام المقطوع من البلدان المتقدّمة النمو بأن تكرّس لها نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. والنتائج المحرزة في مجالات الأولويات الثماني للأهداف الإنمائية للألفية مخيّبة للآمال، بل غير مقبولة، بينما الموعد النهائي لعام ٢٠١٥ بات وشيكاً جداً.

فما الذي حدث إذن؟ إنّ اللوم يقع بالتأكيد على الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الاضطرابات الأخيرة في الأسواق المالية. فهبوط النشاط في جميع أرجاء العالم - والكساد في بعض الحالات - احتكر اهتمام بلدان الشمال، فأعطت الأولوية لتنشيط اقتصاداتها وحلّ مشاكلها الاجتماعية الخاصة بها. ومع أنّه يمكننا أن نتفهّم ذلك، فإنه لا يبرّر كل شيء.

وفي الحقيقة، يبدو أنّ الوعي الذي ظهر مع انطواء قرن العواقب الكارثية للفقر المتجذّر في العالم الثالث، قد تضاءل بشكل بارز. لكنّ الحالة لم تقتصر على عدم التحسّن، بل واصلت تدهورها. وفي مناسبات عدّة، ومن هذا المنبر وأماكن أخرى، لفتّ انتباه المجتمع الدولي إلى المشكلة التي يفرضها تنامي الفقر في العالم أجمع. وقد أشرت إلى أنّه، لأسباب أخلاقية، يتعيّن علينا جميعاً أن نعرب عن التضامن مع الناس الأكثر حرماناً. كما أوضحت أنّ هذا لصالح الجميع طبعاً، لأن الفجوة المتّسعة باستمرار بين الأغنياء والفقراء، لا يمكن إلاّ أن تصعّد التوترات وتعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وإنني موقن بأنكم ستعذرونني، إذا تناولت حالة أفريقيا قليلاً. فهي، بلا ريب، القارة الأكثر تأثّراً بالفقر المدقع، المترافق عموماً مع نقص الغذاء، والأوبئة، وتنقلات السكان وانعدام الأمن. فهل من الغريب عندئذ أن ينفجر هذا البؤس أحياناً، كما حدث قبل سنتين، أثناء ما سمّي الشغب بسبب الغذاء؟ ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى بدون مبالاة بهذا الخطر، الذي يمكنه أن يقوّض جهودنا للنهوض بالديمقراطية وضمان تنميتنا.

واسمحوا لي أن أكون واضحاً. إنّ المسألة ليست تبادل الاتّهامات من أجل أية إيديولوجيا، ولا هي نسبة الدوافع إلى هذا البلد أو ذاك، أو هذه المجموعة من البلدان أو تلك، ولا هي في تقديم المواعظ. فأنا أول المعترفين بأنّ الأمم المتحدة ووكالاتها قدّمت المساعدة والتوجيه لقارّتنا منذ استقلالها؛ وأنّ معظم بلدان الشمال، من خلال تعاونها

وتقديم المساعدة وإلغاء الديون، قدّمت ولا تزال تقدّم لأفريقيا دعماً لا غنى عنه؛ وأنّ البلدان الناشئة قد تولّت المسؤولية. ونحن ممتنّون لها جميعاً طبعاً.

لكنّ من البديهي أنّ ذلك لا يكفي. ولست أحاول أن أوزّع اللوم إزاء هذه الحالة. وكلّ ما أريد قوله هو إنّ الحلول التي طُبّقت ربما لم تكن الأفضل. وأودّ أن أُضيف أنه، من المنظور الأفريقي، أُلقيت على كاهلنا عوائق تاريخية عديدة جدا – العبودية، والاستعمار، والتبعية الاقتصادية والصراعات الداخلية والخارجية – وافتقارنا إلى حدّة الذهن وثباته طبعاً.

فللأسباب ذات الاهتمام المشترك المذكورة من قبل، أعتقد أننا ينبغي أن نستعرض المسألة مليّاً، من دون دوافع إيديولوجية خفية أو محاباة سياسية أو اقتصادية. ومهما قيل، تغيّرت أفريقيا تغيّراً كبيراً في السنوات الخمسين الماضية، ويبدو لي أنها مستعدة لمناقشة إيديولوجية واسعة النطاق بشأن المسألة، شريطة أن تجري بروح حقيقية من الشراكة. ويمكننا عن طريق هذا النهج، تحقيق خطة مارشال الشهيرة لأفريقيا، التي غالباً ما يؤتى على ذكرها ولكنها لم ترَ النور بعد.

ولقد أدى ذلك الشاغل بأفريقيا إلى تنظيم مؤتمر دولي – أفريقيا ٢١ – في ياوندي بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتحقيقها السيادة. وجرى في ذلك المؤتمر تقييم موضوعي لخمسين سنة من الاستقلال الأفريقي، وتقييم للفرص المستقبلية لقارتنا. وحضر المؤتمر عدة رؤساء دول وحكومات، ورؤساء وزراء سابقون، وممثلون رفيعو المستوى لمنظمات دولية، وخبراء مشهورون على الصعيد العالمي، وكبار موظفي الشركات، وحائزون على جائزة نوبل.

ويمكن للإعلان النهائي للمؤتمر، الذي وفّره وفدي، أن يكون مرشداً لإعادة تأهيل أفريقيا من حيث انتعاشها الاقتصادي ومشاركتها في الحياة الدولية على السواء. هذا هو لب الموضوع – كفالة ألاّ تظل قارتنا تعتمد على المساعدات إلى الأبد، وأن تؤدي دورها الصحيح في الشؤون الدولية.

واسمحوا لي بأن أشدد في هذه القاعة على النقطة الثانية. كيف يسعنا اليوم أن نفسر لماذا أفريقيا هي القارة الوحيدة من دون عضو دائم في مجلس الأمن؟ وكيف يسعنا أن نفسر لماذا أفريقيا عاجزة عن إسماع صوتها عندما يُنظر في مشاكلها في الهيئات الاقتصادية والمالية العالمية، بينما القرارات التي تتخذ هناك تُفرض عليها؟ وفي الوقت الذي تطالب البلدان البازغة عن حق بمقعد في مجلس الأمن يتناسب مع وزنها الاقتصادي والسياسي، ينبغي لأفريقيا ألاّ تكون موضع نسيان.

وأجرؤ على القول إن قارتنا تُعامَل منذ أمد بعيد كشيء في العلاقات الدولية. بيد أنها تتأثر تأثيراً مباشراً بمعظم المشاكل الرئيسية التي تواجه البشرية اليوم، من قبيل سيل الهجرة، والاحترار العالمي، والنظام الاقتصادي والمالي، والإرهاب، وما إلى ذلك. باختصار، إنها في بعض الأحيان ضحية ظواهر ليست مسؤولة عنها. ومن وجهة النظر تلك أيضاً، ثمة حاجة إلى الخروج من المستنقع الذي يبدو أن المفاوضات الرئيسية غارقة فيه.

إن الأفارقة يسعون إلى مزيد من التفهم والتعاطف بكل ما في الكلمتين من معنى. فالتأخير في تحقيق التنمية، وهو ما يعانون منه، لا يمكن حصره في أهداف الألفية. إضافة إلى ذلك، يريدون أن يكونوا أقل فقراً وأن يأكلوا حتى الشبع، ولكن قبل كل شيء، أن يكونوا في مأمن من الخوف والعوز، وأن يكونوا أكثر حرية وأن يتصوروا

مستقبلهم من دون قلق. باختصار، يريدون أن يعيشوا في مجتمع يضمن لهم الحد الأدنى من تلك الشروط لبقائهم ورفاههم.

ولقد شرع العديد من البلدان الأفريقية في السير على هذه الطريق. وأنشأت الكاميرون، من جانبها، مؤسسات تمثيلية في العقود الماضية، وأرست سيادة القانون، وكفلت احترام حقوق الإنسان. وعلى الجبهة الاقتصادية والاجتماعية، أُحرز تقدم كبير في مجالات المالية العامة، والتعليم، والصحة. وإذا استمر هذا المنحى، يمكن لبلدنا أن يتوقع في المدى المتوسط بلوغ مركز البلد البازغ.

ويبدو لي أن ذلك هو ما تفكر فيه معظم البلدان الأفريقية. والمجتمع الدولي لديه بالتأكيد دور لدعمها في الجهود التي تبذلها من أجل الانضمام إلى المجتمع العالمي. وتحقيقاً لذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يُظهر المزيد من التفهم والتضامن، وبطبيعة الحال المزيد من الإخاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكاميرون على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية شيلي.

اصطحب السيد سباستيان بينيرا إشينيكي، رئيس جمهورية شيلي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سباستيان بينيرا إشينيكي، رئيس جمهورية شيلي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بينيرا إشينيكي (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب لكم، السيد الرئيس، عن تهانئنا القلبية لانتخابكم من أجل توجيه أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. إن صفاتكم الإنسانية والمهنية هي ضمانة للنجاح في الأعمال الهامة التي تقوم بها الجمعية.

إنني أعتلي هذا المنبر بصفتي ممثل شيلي، البلد البعيد جداً على الخارطة إنما يسكنه شعب قريب يشعر بالتضامن والإخاء؛ البلد الضيّق جغرافياً إنما صاحب القلب الكبير والسخي؛ البلد الذي تحيط به صحراء قاحلة في الشمال، وجبال رائعة في الشرق، وبحر ضخم في الغرب، وأنتاركتيكا العظيمة في الجنوب. وعلى الرغم من ذلك، إنه شعب ذو التزام دائم وثابت، وهو يدعو إلى الاندماج في العالم. وهو بلد على غرار بلدان عديدة أخرى خبر الانقسام والفرقة بين أولاده، إنما أصبح اليوم متحداً ومتصالحاً بالكامل؛ بلد ذو طابع شجاع ومتواضع لكنه يمتلك العزيمة والإقدام على نحو لا يُقهر؛ بلد يحتضن المقاتلين والأبطال، إنما تمتع بالسلام لمدة ١٣٠ عاماً بدون انقطاع. إنه بلد فتي لكن مؤسساته قديمة العهد، وهو ينظر إلى الحاضر بثقة وإلى المستقبل بتفاؤل.

شيلي بلد يشهد حاليا لحظات تاريخية ومأساوية ويوفر فرصا هائلة. أقول إنها لحظات تاريخية لأنه لم يتبق سوى خمسة أيام على احتفالنا بالذكرى المائتين لاستقلالنا وفتح الأبواب أمام القرن الثالث من الحياة الجمهورية. وفعلنا ذلك كأسرة واحدة كبيرة تحيي نفس الراية، وتكرم نفس الأبطال وتردد نفس النشيد الوطني بصرف النظر عن أفكارنا السياسية، ومعتقداتنا الدينية، وأصولنا العرقية أو حالتنا الاقتصادية.

ولكن شيلي أيضا تمر في أوقات مأساوية تتمثل في الشدة والحزن. فقبل بضعة أشهر عانى بلدنا من أسوأ خمس

زلازل في تاريخ البشرية، تبعتها أمواج المد البحري على سواحلنا. وفقد ٥٢١ شخصا من مواطنينا أرواحهم ولا يزال الكثير منهم في عداد المفقودين. وتضرر جراء ذلك أكثر من مليونين شخص من أبناء شيلي. ودُمرت مدن وقرى بأسرها. ولا يزال يتعذر استخدام مئات المستشفيات والمستوصفات الطبية والجسور والموانئ. وواحد من كل ثلاثة أطفال – ١,٢٥ مليون – لا يستطيع العودة إلى مدرسته لأن المدارس دمرت أو لحقت بها أضرار كبيرة. وبلغ مجموع الخسائر ٣٠ بليون دولار، مما يعادل نحو ١٨ في المائة من ناتجنا القومي، ولا شك أنها كانت أكبر كارثة عرفناها وخلّفت أكبر تدمير على الإطلاق عانى منه بلدنا في تاريخه الذي يمتد إلى ٢٠٠ عام من الاستقلال.

لكن من تحت الركام والحطام نهض شعب موحد في تضامنه. وما لبث أن مر ٤٥ يوما حتى عاد جميع الأطفال والشبان إلى المدرسة. وفي غضون ٦٠ يوما تمكنا من استعادة خدمات الرعاية الصحية الملائمة في المناطق المتضررة. وخلال ٩٠ يوما شيدنا من المنازل الطارئة أكثر مما شيدناه طيلة التاريخ السابق لبلدنا. وفي غضون ١٠٠ يوم استعدنا بالكامل عمل شبكات الاتصالات، ووفرنا خدمات كاملة أو جزئية في المطارات والموانئ والطرق والجسور، أي كل ما دمره الزلزال. وفي ١٢٠ يوما استعاد اقتصادنا القدرة على النمو وتوليد العمالة بقوة أكبر من أي وقت مضى.

وبالتأكيد، إن إعادة التعمير لم تبدأ إلا من توها وستتطلب سنوات من الجهد. ولكن لتحقيق تلك الغاية سنواصل العمل من دون ككل حتى نعيد بناء آخر مدرسة وآخر مستشفى أو آخر منزل مدمر. لأنه بالنسبة لبلد مثل شيلي تحدد معالمه الشدائد والتصميم والعمل الجاد، فإنه بغض النظر عن مدى صعوبة الأزمة وألم عواقبها، تمثل دائماً فرصة للعمل معا لبناء بلد أفضل.

وبالإضافة إلى كونها لحظات تاريخية ومأساوية فإنها توفر فرصا هائلة. وذلك لأن هذا الجيل من أبناء شيلي – جيل المئوية الثانية – قادر على تحقيق أحلام أبائنا وأجدادنا التي كانت دائماً عزيزة ولكنها لم تتحقق أبدا. وقبل نهاية هذا العقد سينجح ذلك الحلم في جعل شيلي بلدا قادرا على دحر الفقر ودحر التخلف وتهيئة الفرص للتنمية المادية والروحية لجميع أطفاله، فرص لم تعرفها قط شيلي من قبل.

كيف سنفعل هذا؟ أولا، بتعزيز الأركان الأساسية الثلاثة، سيتسنى للتنمية أن تتحقق وللفرص تزدهر. فعلى الصعيد السياسي يتطلب ذلك ديمقراطية مستقرة وتشاركية وشفافة وحيوية؛ وعلى الصعيد الاقتصادي، يتطلب الأمر اقتصادا سوقيا اشتراكيا مفتوحا أمام العالم، يثق من دون تحفظ بالأعمال التجارية الاقتصادية وبإبداع مواطنيه؛ وعلى الصعيد الاجتماعي يتطلب دولة قوية وفعالة في مكافحة الفقر وفي تعزيز درجة أكبر من تكافؤ الفرص.

ولكننا سوف نبني على الصخور وليس على الرمال. إن ما تم إنجازه من قبل غير كافٍ. علينا تعزيز أركان المجتمع، أي المعرفة والمعلومات. إن ما يجول في خاطري هو تنمية رأس المال البشري، وهو أكبر ثروة نملكها. وعلينا أن نشجع على الابتكار والأعمال التجارية التي تعتبر موارد طبيعية متجددة حقا عندنا ولا تنضب. ولا بد لنا من أن نستثمر في العلوم والتكنولوجيا التي ستوفر فرصا هائلة للمستقبل الذي ينتظرنا جميعا، ولا بد لنا من أن نشجع على الأسواق والمؤسسات الأكثر دينامية ومرونة لمواجهة التغيرات والفرص التي أصبحت تحديات في عالمنا المعاصر.

لهذه الأسباب، وقبل ٦٥ عاما تقريبا، حضرت شيلي مع ٥٠ بلدا آخر تشكيل الأمم المتحدة التي كان هدفها صون السلم والأمن والتعاون الدولي. كان ذلك بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وعندما كان عالمنا مشتتا ومجزءا

بين جدارين. الأول كان الستار الحديدي الذي امتد من الشمال إلى الجنوب وجزأ العالم لفترة طويلة إلى كتلتين لا يمكن التوفيق بينهم، وكل كتلة لديها القدرة الكافية لشن الحرب وإفناء كوكبنا عدة مرات. غير أنه كان يوجد جدار آخر، يمتد من الشرق إلى الغرب يفصل البلدان الغنية والمزدهرة في الشمال عن البلدان المتخلفة والفقيرة في الجنوب.

لقد سقط الجداران أمام أعيننا مع غياب شمس القرن العشرين. كان الجدار الأول في برلين، في وسط أوروبا، والثاني في وادي السيليكون، وفي بنغالور وسنغافورة ونيوزيلندا وفي مراكز التكنولوجيا الرئيسية المنتشرة في أرجاء العالم. بيد أن سقوط هذين الجدارين كشف عن جدار ثالث، أقل وضوحا للعيان من الجدارين السابقين، ولكنه ضار بنفس القدر أو أكثر ضررا. وهذا الجدار قائما في بلداننا إلى الأبد ويفصل الأرواح الإبداعية التي تعيش في حنين وتخاف المستقبل عن الأرواح الفتية الإبداعية المحبة للأعمال التجارية وتحتضن المستقبل من دون خوف، وتؤمن دائما بأن الأفضل لم يأت بعد.

إن ذلك الجدار منع العديد من دولنا من الانضمام إلى الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر. وذلك يوضح سبب وجود بلدان متخلفة حتى الآن، بينما توجد بلدان أخرى أصغر من حيث عدد السكان، تمكنت من هدم الجدار في الوقت المناسب وانضمت إلى الثورة.

ولكن اليوم، تواجهنا ثورة جديدة، أقوى وأهم من الثورة الصناعية، ألا وهي ثورة المعرفة، والتكنولوجيا، والمعلومات. إنها ما انفكت تدق على أبوابنا لعدة سنوات. وستكون سخية جدا نحو البلدان التي تريد احتضانها، ولكنها لا تعبأ جدا بمن يتجاهلونها، أو ببساطة من يفوتونها، بل إنها قاسية عليهم. ولكي نعمق اندماجنا ونحكم العولمة على نحو أفضل، لئلا تحكمنا العولمة في نهاية المطاف، لا بد من معالجة الأزمة بطريقة مختلفة.

إن الأزمة المالية، لم تعد مشكلة وطنية، إذ أنها ترتب آثارا إقليمية وفي أحيان كثيرة ترتب آثارا عالمية. إن الشرور التي تستبد بالمجتمع الحديث من قبيل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة لا تعرف حدودا أو أراضٍ أو ولايات قضائية. وأي محاولات للتصدي بفعالية للاحترار العالمي أو الكوارث الطبيعية، أو الحالات الصحية الطارئة، أو الجوع أو الفقر المدقع، ستتطلب من مجتمع الدول عملا جادا ومتضافرا وفعالا.

لذلك، يتعين على الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى المنبثقة من توافق آراء بريتون وودز، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن تعمل بسرعة على تحديث نفسها لتواكب الأزمنة الجديدة والتكيف معها، إذا ما أرادت أن تقوم بدور طليعي وليس مجرد متفرج على أحداث سنكون جميعا شاهدين عليها وفاعلين رئيسيين فيها. تلك الأزمنة الجديدة هي التغيرات التي تحدث بالفعل في هذا القرن الجديد.

وكما كان الحال في عام ١٩٤٥، عندما شاركت شيلي في إنشاء هذه المنظمة وبفضل السلطة التي منحت لنا بحكم مشاركتنا الفعالة في كل واحد من منتدياتها، كبعثات عمليات حفظ السلام وبعثات المساعدة الإنسانية، نريد أيضا اليوم أن نشارك في تشجيع الإصلاح والتحديث الكبيرين اللذين تتطلبهما الأمم المتحدة والنظام الدولي. ويجب أن يتم ذلك بإنشاء مؤسسة أكثر تطلُّباً وكفؤة، من حيث الأهداف والتوقعات، أي أن تكون مؤسسة أكثر مرونة وفعالية في هيكلها، وأكثر تصميما والتزاما في الدفاع عن المُثل التي أنشئت من أجلها. بعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى أمم متحدة قادرة على التصدي لتحديات واحتياجات القرن الحادي

والعشرين المتمثلة، كما نعلم جميعا، في السلام الحقيقي، وإحراز التقدم المستدام، واحترام كرامة جميع سكان كوكبنا. ويتطلب أي إصلاح من هذا القبيل تحديث مجلس الأمن لجعله أكثر تعددية تمثيلاً وتمشيا مع الواقع العالمي الجديد.

كما أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بأصدق التهاني لسلفي في رئاسة شيلي، ميشيل باشليه، لتعيينها مؤخرا وكيلة للأمين العام لشؤون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولأعرب عن اعتزازي، واعتزاز شعبي بأسره، بمواطنة شيلية ستقود الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الرجل والمرأة. وإنني لعلى ثقة بأنها، بفضل مزاياها الإنسانية والمهنية، ستقود الكيان الجديد المعني بالشؤون الجنسانية بشكل بارع وفعّال.

كذلك أود أن أؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ التي تحكم وتوجه دائما سياستنا الخارجية، بما فيها احترام القانون الدولي، وحرمة المعاهدات، والمساواة بين الدول أمام القضاء، والتسوية السلمية للنزاعات، وحق الشعوب في تقرير المصير، التي تمثل بدون أدنى شك الأسس الرئيسية للاستقرار الدولي والتعايش السلمي فيما بين الأمم.

كذلك أشدد على أهمية تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في جميع الأزمنة والأمكنة وفي كل الظروف، وعلى التزامنا الثابت بالتعاون المتعدد الأطراف والتوجه الإقليمي المنفتح والداعي إلى ممارسات اقتصادية بناءة وتعاونية بين دول العالم ودول منطقتنا. ولن تتوقف شيلي عن رفع صوتها في كل التجمعات والمحافل الدولية دفاعا عن تلك المبادئ.

وأود هنا في الأمم المتحدة اليوم أيضا أن أحيي بصدق الشعوب الأصلية التي تقطن أرضنا قبل وصول المكتشفين والغزاة الأوربيين إليها بآلاف السنين. إننا فخورون جدا بوضعنا كأمة متعددة الثقافات ولكننا نقر مع ذلك بأننا أخفقنا على مر العصور في إعطاء الشعوب الأصلية الفرصة التي تستحقها وتحتاج إليها. لذلك نعمل في شيلي على الاعتراف الدستوري بجميع شعوبنا الأصلية ونبذ استراتيجية الاستيعاب لتحل محلها استراتيجية الإدماج. تلك الاستراتيجية تحترم اللغات والثقافة والتقاليد التي تشكل جزءا من أعمق ثرواتنا الوطنية، وتثمِّنها وتحميها. وإلى جانب الاعتراف الدستوري، أقمنا حوارا تشترك فيه الحكومة والمجتمع المدني وشعوبنا الأصلية، وبخاصة المابوتشي، بغية تعزيز خطتنا لإعادة اكتشاف تاريخنا وذلك عن طريق أقوى مبادرة أطلقت في شيلي بشأن هذا الموضوع – وهي خطة أراوكانيا.

أود أيضا أن أذكّر بالحدث الذي اهتز له بلدي قبيل أسابيع وسمع به العالم أجمع. فقد أدى انهيار صخور تزن أكثر من ١٠٠ مليون طن إلى إبقاء ٣٣ عامل منجم محاصرين في أعماق جبل في صحراء أتاكاما. ومنذ ذلك الحين، التزمت الحكومة ومعها الشعب، روحا وجسدا، ببذل قصارى جهودهما لإطلاق عملية البحث عنهم وإنقاذهم. وبعد سبعة عشر يوما من المعاناة المريرة تمكنا من الاتصال بعمال المنجم المحاصرين. وقد بعثوا لنا برسالة ملأت قلوب جميع مواطنينا بالبهجة: ”نحن بخير، نحن بأمان، كلنا الـ ٣٣“. إن هذه الحادثة تمثل كل أوجه التناقض في بلدنا، ففي الوقت الذي نكافح فيه كفاحا مريرا لإنقاذ أرواح ٣٣ من عمال المناجم، نجد أن هناك ٣٤ من الرعاة المنتمين للمابوتشي يضربون عن الطعام إضرابا قد يودي بحياتهم.

في الختام، أود أن أقول للمجتمعين هنا إن نموذج الشجاعة والمثابرة الذي يجسده عمال المناجم الثلاثة والثلاثون سيضيء الطريق إلى المستقبل. إن المستقبل دائما نوع من المغامرة، فبالنسبة للمتشائمين من الناس فهو يعني الخوف، وبالنسبة للمتشككين يعني الشك، ولكنه بالنسبة للرجال والنساء ذوي النوايا الحسنة يعني دائما تحديات

وفرصاً علينا أن نواجهها معا لنبني عالما أفضل من الذي ورثناه عن أبائنا لنتركه إرثا لأطفالنا. إن ذلك التحدي، أصدقائي، ماثل أمامنا نحن هنا والآن، فإن لم يكن الآن فمتى إذن، وإن لم نكن نحن فمن غيرنا؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية شيلي على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد سباستيان بينيرا إشينيكي، رئيس جمهورية شيلي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تاينن (أفغانستان).

خطاب السيد بامير توبي، رئيس جمهورية ألبانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية ألبانيا.

اصطحب السيد بامير توبي، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بامير توبي، رئيس جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس بامير توبي (تكلم بالألبانية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): إنه لشرف عظيم أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأود أن أهنئ رئيس الجمعية على انتخابه لهذا المنصب الهام. إن خبرته والتزامه الثابت يعززان يقيني بأنه سيكمل إنجازات سلفه، وسوف تقدم له ألبانيا كل الدعم في تنفيذ ولايته. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا الخاص للأمين العام على جهوده المتواصلة لتنشيط الدور العالمي لمنظمة الأمم المتحدة وكذلك لإصلاحها.

تؤمن ألبانيا بأن دور الأمم المتحدة بوصفه مركز الجهد العالمي الفعال لا يزال دورا قويا ومتسقا ولا يمكن الاستعاضة عنه. ينبغي أن نستمر في تشجيعها ودعمها في جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الماثلة في طريق تحقيق تعاون دولي منفتح، وسلام وأمن مستدامين، وجهود التنمية القائمة ومزيدا من الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إننا نعيش في عالم العولمة الذي يتميز بالترابط والاعتماد المتبادل، حيث يتعين على الأمم والدول أن تساعد بعضها بعضا في سعيها إلى استجابة شاملة للمشاكل المشتركة والتحديات الناشئة التي نواجهها. ويبقى التعاون المتعدد الأطراف أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي ذلك السياق، هناك ضرورة قصوى لإصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر نشاطا وحيوية وقوة وفعالية لتحقيق عملية الحوكمة العالمية بكل تعقيداتها. ولا يوجد بديل لدور الأمم المتحدة في طريق التعاون هذا في جميع أنحاء العالم، وبخاصة فيما يتعلق باستغلال مواردنا البشرية والمادية.

ينبغي إيلاء أولوية خاصة للمسائل الناشئة التي تتطور سريعا في العالم، وتحمل كل واحدة منها نتائج إيجابية وسلبية، والتعاطي معها بعناية خاصة. إن جدول أعمال الأمم المتحدة الزاخر بالتحديات يجب أن يركز على تعزيز السلام والأمن، ومكافحة الإرهاب، ومسائل التنمية المستقرة، وتغير المناخ، وخفض حدة الفقر، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والكوارث الطبيعية، وحقوق الإنسان، والهجرة وغيرها. وتظل ألبانيا ملتزمة بالإسهام في جدول الأعمال هذا.

وينبغي أن يكون الدور الرائد للمنظمة ووكالاتها في إدارة شؤون ميزانيتها ومواردها البشرية مستجيبا لطلبات الدول الأعضاء. وكان إنشاء جهاز الأمم المتحدة للمساواة

بين الجنسين وتمكين المرأة آخر مثال على النجاح الملموس في إصلاح الأمم المتحدة. فالنهوض بدور المرأة في المجتمع لن يعزز الحياة السياسية فحسب، بل سيساعد أيضا على تحريرها وتنميتها المتناغمة.

إن الأهداف الإنمائية للألفية تحتل مكان الأولوية في أعمالنا. وعقب اعتماد إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) قبل عقد، أحرزت ألبانيا التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف في جميع المجالات، وفيما يتعلق بكل المؤشرات. كما أنها بذلت جهودا كبيرة لإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية.

وألبانيا ملتزمة بالكامل ببلوغ الأهداف الواردة في مكتسبات الجماعة الأوروبية (مجموعة تشريعات الاتحاد الأوروبي)، التي تقتضي زيادة الاستثمار في الشؤون الاجتماعية، وإنشاء أنظمة حكم محلية ومركزية، وتعزيز القدرة الإنمائية من أجل كفالة التحسن المستمر لرفاه الشعب الألباني. ولكن، ألبانيا بوصفها عضوا كاملا في منظمة حلف شمال الأطلسي، وعلى ضوء استقرارها الديمقراطي الداخلي، فإنها تسعى إلى تعزيز مكانتها في العالم باعتبار ذلك سبيل لدعم تنميتها على الأمد الطويل.

إن توحيد الأداء عامل أساسي في الإصلاح الرامي إلى المساعدة على تحقيق التنمية في كل أرجاء العالم. وجهود الأمم المتحدة لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة توفر إمكانية حقيقية لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. وبوصف ألبانيا بلدا رائدا، فإنها تمثل قصة نجاح لأنها أبدت الالتزام الكامل منذ البداية. إن مفهوم توحيد أداء الأمم المتحدة في ألبانيا يجري وضعه باتساق تام مع السيادة الوطنية والملكية الوطنية للتنمية، ومع الاستجابة إلى الاحتياجات المحددة للبلد. والمسؤولية المتصلة بكوننا بلدا رائدا تعزز عزيمتنا على إنجاح هذه المبادرة. كما أنها تتيح لنا فرصة للإسهام في إصلاح الأمم المتحدة.

لقد وقعت ألبانيا مذكرة تفاهم مع إدارة عمليات حفظ السلام. وبوصفنا عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن ألبانيا تمثل قوة سلام واستقرار في المنطقة. وألبانيا لا تتبع سياسة إقامة علاقات مبنية على حسن الجوار وتسعى إلى حفظ وتعزيز الاستقرار في منطقتها فحسب، بل أيضا أبدت اهتمامها والتزامها بالاستقرار والسلام في مناطق أخرى في العالم من خلال المساهمة بالأفراد العسكريين والمدنيين في بعثات حفظ السلام لمختلف منظمات الأمن الدولية وللأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد وفي البعثتين لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وإلى العراق. وبالتالي، نحن مستعدون للمساهمة بقوات لحفظ السلام في أي مكان في العالم برعاية الأمم المتحدة ومنظمات الأمن الإقليمية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي.

ويظل الإرهاب تهديدا رئيسيا للسلام والأمن الدولي والنظام العالمي. وتظل مكافحة الإرهاب أولوية تتطلب الكثير من العزيمة والتصميم. ويمكن منع هذا التهديد العالمي والتصدي له من خلال العمل الجماعي والاستجابة القوية والتعبئة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعلينا أن نظهر لأممنا أننا سنكافح الإرهاب بحزم ووحدة بوصف ذلك جزءا من مسؤوليتنا. ويجب علينا أن نحدد معا البرنامج والاستراتيجية الجماعيين للانتصار في الحرب على الإرهاب عبر تعزيز المنظومة الدولية والنظام الدولي.

إننا نثني على عمل مجلس الأمن ولجانه ونقدر ذلك العمل في المشاركة مع الدول الأعضاء ودعمها أثناء تنفيذها الفعال لقرارات المجلس بشأن مكافحة الإرهاب، لا سيما القرارات ١٢٦٩ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠

(٢٠٠٤) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وتظل ألبانيا ملتزمة التزاما كاملا بالتعاون مع مجلس الأمن في هذا المجال.

وتقدر ألبانيا إسهامات الأمين العام في معالجة مسألة الشرق الأوسط، ولا سيما في المناقشات الرامية إلى تحقيق حل مستدام ومقبول من جميع الأطراف. إن جميع الشعوب تتشاطر الرغبة في العيش بسلام، ومن واجب الحكومات ضمان ذلك. إننا ندعم استئناف عملية الحوار ونأمل أن يتخذ الفلسطينيون والإسرائيليون الخطوات اللازمة، مع التزام المجتمع الدولي، من أجل تحقيق سلام مستقر في تلك المنطقة الهامة.

إننا نؤمن بأن تحالف الحضارات وسيلة سياسية لدى الأمم المتحدة لتعزيز السلام والوئام فيما بين الحضارات وبناء المجتمع الشامل من خلال التوعية والتفاهم وتبادل المعرفة. وبوصفنا عضوا في فريق الأصدقاء، سوف نقوم بدور فعال لأننا نؤمن بالحوار والاتصالات فيما بين الثقافات المختلفة وبضرورة أن يعرف ونحترم الواحد منا الآخر، وبضرورة الدفاع عما هو سماتنا الفريدة بوصفها جزءا من ثراء الكل. وقد أسهم في إثراء خبراتنا إقرار استراتيجيتنا الوطنية للحوار فيما بين الثقافات، وعقد اجتماع المنتدى المشترك بين الديانات في تيرانا، في كانون الأول/يناير الثاني الماضي. بيد أن مشاركتنا في المنتدى العالمي الثالث لتحالف الحضارات قد دفعتنا إلى الاعتقاد بأننا ما زلنا بحاجة إلى العمل بفعالية أكبر لمكافحة القوالب النمطية والتحيز، بقدر حاجتنا إلى بذل جهود أكبر لتعزيز تماسك المجتمعات العصرية المتعددة الثقافات.

إن إندماج ألبانيا وعضويتها في الاتحاد الأوروبي يمثلان أولوية رئيسية لسياستنا الخارجية، التي قلما شهدت هذا القدر من التوافق السياسي والاجتماعي العام. والخطوات الهامة التي اتخذتها ألبانيا نحو العضوية في الاتحاد الأوروبي ومراحل التعاون في إطار عملية الاندماج أظهرت قدرا كبيرا من الإمكانات.

ويتوقع أن تكون هذه السنة حاسمة، بينما نقترب من اتخاذ قرارات بالغة الأهمية: استكمال عملية رفع القيود المفروضة على التأشيرات مع الاتحاد الأوروبي ونيل مركز المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي. وسيتمكن الألبان أخيرا من التمتع بالحرية الحقيقية التي كافحوا من أجلها وقدموا التضحيات الأطول أمدا والأكثر من أي دولة أوروبية أخرى. إن القرار لشبه الإجماعي للجنة البرلمان الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية برفع شرط الحصول على التأشيرات لدخول الاتحاد الأوروبي لا يغمرنا بفرح عارم فحسب، بل أيضا يضع على عاتقنا مسؤولية أكبر للوفاء بالتزاماتنا، في فترة استعدادنا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

إننا نضمن أن الطريقة الجادة التي ملأنا بها استبيان الاتحاد الأوروبي والنهج المسؤول الذي اتبعناه في علاقاتنا مع جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي وبلدانه الأعضاء ستبقى هي السمات المميزة لجهودنا لنيل مركز البلد المرشح في أقرب وقت ممكن.

إن عضوية ألبانيا في منظمة حلف شمال الأطلسي واندماجها في الاتحاد الأوروبي عمليتان إقليميتان هامتان لا يمكن فصلهما عن التكامل التام للمنطقة. إننا نؤمن أن كل بلد من بلدان غرب البلقان يستحق أن يؤدي دورا في الإسهام في المسؤولية عن تحقيق تكامل المنطقة وتحريرها وتولي تلك المسؤولية. ويسعدني التنويه بأن المستوى الرفيع للتعاون الإقليمي والوعي السياسي يبين أن الطريق الوحيد للمضي قدما يمر عبر التكامل الأوروبي – الأطلسي.

وهذه أوقات تبشر بالأمل والتفاؤل بعد أن أصبح الماضي المرير لهذه المنطقة من أوروبا في ذمة التاريخ. وألبانيا والألبان سيستمرون في الإسهام في الاستقرار والأمن والسلام

على المدى البعيد، وفي النمو الاقتصادي من خلال تشجيع سياسات التكامل التي لا تتعلق بالأمن والتنمية الاقتصادية فحسب، بل أيضا بالتعايش فيما بين البلدان والشعوب والدول، والثقافات والتقاليد والتاريخ.

وقبل بضعة أيام، شهدت هذه القاعة حدثا نادراً باتخاذ القرار ٢٩٨/٦٤، بتوافق الآراء، بشأن مشروعية إعلان استقلال كوسوفو. وكان ذلك حدثا هاما لكوسوفو وصربيا وغرب البلقان، ولأوروبا الموحدة والأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن امتناني لالتزام ومشاركة جميع الأطراف الفاعلة الدولية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، مما جعل القرار مفعما بالفلسفة المعاصرة وبانفتاح أوروبا. وقد أظهر الاتحاد الأوروبي تماسكه وبرهن على أن سياسات المتعلقة بتكامل منطقتنا لا يمكن وقفها، وأنها مفعمة بالأمل، وأن السبيل الوحيد للاتحاد مع أوروبا هو الحوار والتعاون فيما بين البلدان المجاورة.

والآن، وقد تم تسوية مسألة مركز كوسوفو وحدودها بشكل نهائي، حان الوقت لبدء حوار بشأن المسائل العملية. ونأمل أن يضع البلدان المستقلان الرسالة التي ينطوي عليها القرار موضع التنفيذ فوراً. ونحن نؤيد البدء الفوري لحوار بين كوسوفو وصربيا. وندعم حواراً صادقاً وبناء لحل المسائل العملية ذات الأهمية بالنسبة للشواغل اليومية لمواطنيهما، لمساعدتهم وتيسير، بل وتهدئة موقف الأقليتين الألبانية والصربية. حان الوقت لإيجاد حل للمشاكل والمسائل المتعلقة بالتمثيل واللغة والتعليم، في جملة أمور، بروح المستقبل الأوروبي ورؤيته.

وألبانيا تعتبر الموافقة على القرار ٢٩٨/٦٤ بالإجماع خطوة هامة ليس احتراماً لفتوى محكمة العدل الدولية وسلطة الأمم المتحدة فحسب، بل لتوطيد أركان دولة كوسوفو ومؤسساتها الديمقراطية والأوروبية، واستقلالها وسلامتها، ومستقبلها كعضو في الأمم المتحدة.

وتقدر ألبانيا العمل الذي اضطلع به مجلس الأمن ومشاركته صوب تطبيق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهو أمر أساسي للتعايش السلمي والتعاون بين الدول الأعضاء في مواجهة التحديات المشتركة والإسهام في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

لقد أكدت فتوى محكمة العدل الدولية بصورة قانونية أن استقلال كوسوفو يبقى حالة فريدة لا تمثل سابقة لأوضاع في بلدان أخرى. لقد آن الأوان لكي نثبت بحقائق ملموسة أننا نحترم الأمم المتحدة والقيم التي توحدنا هنا اليوم. آن الأوان لكي نبرهن على أننا ندعم سلطتها ومؤسساتها المستقلة. اليوم فرصة ذهبية لقبول الحقيقة وإعلانها على الملأ.

واليوم، علينا مسؤولية تجاه بلد وشعب يرغبان بحق في أن يكونا بيننا وقد برهنا كثيراً على أنهما يستحقان ذلك فعلاً. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد زملائي، الذين لم تعترف بلدانهم بعد باستقلال كوسوفو، أن يعترفوا بها الآن، مؤكداً لهم أن هذا هو السبيل الوحيد للإسهام في استقرار وسلام طويلي الأجل، لا في المنطقة فحسب، بل في العالم أيضاً.

وختاماً، أود التأكيد مرة أخرى على أن ألبانيا عازمة على مواصلة دعم جدول أعمال الأمم المتحدة وكذلك دعم عمل المنظمة بصورة أقوى على كل المستويات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بامير توبي، رئيس جمهورية ألبانيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليونيل فرناندين رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الدومينيكية.

اصطحب السيد ليونيل فرناندين رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليونيل فرناندين رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس فرناندين رينا (تكلم بالإسبانية): مضت ثماني سنوات بعد أن أصبحت سويسرا عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة، ويسعدنا اليوم أن رئاسة الجمعية العامة هذه في دورتها الخامسة والستين قد فاز بها السيد جوزيف ديس، رئيس الاتحاد السويسري في عام ٢٠٠٤، الذي نتمنى له كل التوفيق في ولايته.

في عام ١٩٩٨؛ عقدت الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للإسهام في القضاء على الإنتاج غير المشروع للمخدرات وسوء استخدامها بحلول عام ٢٠٠٨ أو الحد منه بشكل كبير. وبعد عشر سنوات من هذا التاريخ، وفي اجتماع استعراضي للمتابعة دعمته هذه الهيئة العالمية الموقرة، كان الاستنتاج الذي تم التوصل إليه أن تقدماً ضئيلاً قد أحرز بشأن الأهداف المقترحة، ومن ثم كانت هناك أسباب عديدة لقلق المجتمع الدولي إزاء التهديد المتزايد الذي تمثله مشكلة المخدرات عالمياً. وقد تقرر أن ثمة حاجة إلى خطة عشرية جديدة تغطي الفترة حتى عام ٢٠١٩، وعندئذ سيتعين على الجمعية العامة عقد اجتماع آخر للدول الأعضاء لتقييم نتائج التدابير المنفذة للقضاء على أخطر تهديد لسلامة مواطنينا في مطلع القرن الحادي والعشرين: وأعني بذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

واليوم، هناك قرابة ٢٥٠ مليون شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة يستهلكون المخدرات على مستوى العالم. وعلى الرغم من أن ذلك الاستهلاك يمتد إلى العديد من مناطق العالم، فإن أعلى تركيز لمستخدميها يوجد في المناطق الأكثر تقدما اقتصاديا واجتماعيا، مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وآسيا الوسطى.

إن تعاطي المخدرات ضار بالصحة، ويسبب اضطرابا في الشخصية مما يؤدي غالباً إلى فقدان الإرادة واللامبالاة وظهور أعراض السلوك المرضي. وعلاوة على ذلك، يموت عشرات الآلاف من الأشخاص سنويا كنتيجة مباشرة لاستهلاك المخدرات، بينما يتضرر الآخرون بأمراض مثل نقص المناعة البشرية/الإيدز والالتهاب الكبدي، اعتمادا على الطريقة التي تستهلك بها هذه المواد السامة.

واليوم، فإن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكل سوقاً سوداء عالمية، أو نوعا من الاقتصاد السري أو الخفي للزراعة والتصنيع والتوزيع والبيع للبضاعة في شكل ماريجوانا وأفيون وهيروين وكوكايين وأمفيتامين وتنويعات أخرى من هذه المواد وغيرها. وتتحكم في تلك السوق قوانين العرض والطلب، شأنها شأن الأسواق الأخرى، وتصل مقوماتها الآن إلى أرقام فلكية تبلغ ٤٠٠ بليون دولار سنوياً تقريباً. وذلك المبلغ الخيالي يعني أن الاتجار العالمي بالمخدرات يساوي الآن أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لـ ١٢٢ بلدان من البلدان الـ ١٨٤ المدرجة في الفهرست الاقتصادي السنوي للبنك الدولي. وما فتئت سوق المخدرات العالمية تدر كل عام ثروة أكبر من ثروة بلدان مثل شيلي والدانمرك ومصر وفنلندا وإسرائيل وجنوب أفريقيا والبرتغال. كما أن قوتها الاقتصادية تفوق في الوقت ذاته قوة بلدان رائدة في إنتاج النفط في العالم

مثل الكويت وقطر والعراق والإمارات العربية المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

وسعيا من الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى تحقيق هدفها المتمثل بالسيطرة على الأسواق وتكديس الثروات، بدأت تسمح لنفسها بالضلوع في نوع جديد من العنف الوحشي القاسي الذي لم يسبق له مثيل. فالاتجار بالمخدرات يستخدم الاختطاف والقتل بالأجرة والتعذيب وقطع الرؤوس، سواء في المعارك بين جماعات تجار المخدرات أو ضد مقاوميهم من الناس والمؤسسات. ويَبْذر الاتجار بالمخدرات بذور الخوف والرعب. وينفذ حكم الإعدام بالموظفين المدنيين وكذلك بالمواطنين العاديين. ويقتل الصحفيين والمعلمين والأطباء والطلبة وربات البيوت. إن الاتجار بالمخدرات لا يعرف قيودا ولا يحترم حدودا؛ إنه لا يعرف إلا الرعب والبربرية وإراقة الدماء والإجرام.

لقد بلغ في جبروته حدا يمكنه أن يمارس النفوذ وأن يتدخل في المجالات الحيوية للحكومة، مثل القوات المسلحة والشرطة ودوائر الاستخبارات والنظام القضائي، سعيا منه إلى جعل مؤسسات الدولة تخدم مآربه الشيطانية الشريرة.

وفي مواجهة كل ذلك يتساءل بعض الناس وعن حق عما إذا كان دحر الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار الدولي المحظور بالمخدرات أمرا ممكنا. هل يمكن حقا التصدي لكل ما ينطوي عليه هذا الشكل من الجريمة الدولية وإلحاق الهزيمة به؟

ردّنا هو: نعم، ممكن. فبإمكاننا مواجهة هذا الشكل من الجريمة ودحره. وبإمكاننا التقليل منه والتخفيف من آثاره المؤذية. ولكن النجاح في ذلك يقتضي توفر عدة عناصر. الأول أننا نحتاج إلى التزام حقيقي على مستوى الكوكب وإرادة سياسية أصيلة وحقيقية على مستوى الحكومات الوطنية.

كما نحتاج إلى تغيير نموذج العمل الذي نتبعه وإلى رؤيا إستراتيجية جديدة تركز جهودنا على محاربة المشكلة لا على جانب العرض فقط، مثلما تم بصورة أساسية حتى الآن، وإنما على جانب الطلب والاستهلاك أيضا.

ويتحتم علينا أن نكبح الانتشار العشوائي لأنشطة بيع وشراء الأسلحة، مثلما نكبح الاتجار بالبشر. ويلزمنا أن ننتهج سياسات لتبادل المعلومات والتعاون بين بلدان إنتاج وعبور واستهلاك المخدرات. ويلزمنا أن نبدأ بتطبيق تكنولوجيات جديدة وتقوية شبكات الاستخبارات لدينا، وأن نعمل على رفع مستوى تدريب المسؤولين عن كفالة السلامة العامة وتحسين مهنيتهم، وأن نصمم آليات للوقاية، وأن نفتح أبواب الفرص التعليمية، وأن نقلل من الفقر، وأن نخلق فرص العمل، وأن نجعل المجتمعات المحلية تنخرط في بناء شبكات الحماية ضد الجريمة.

ونأمل أن يكون في مقدورنا، في عام ٢٠١٩، عندما تدعو الجمعية العامة دولها الأعضاء إلى الانعقاد لتقييم محصلة خطتها العشرية الجديدة، خطة عمل التعاون الدولي في سبيل استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية (انظر القرار ١٨٢/٦٤)، أن نقول، خدمة لمصلحة أسرنا وشبابنا ومجتمعاتنا، ومصلحة الإنسانية كلها في نهاية المطاف، ”إننا انتصرنا. وإننا ألحقنا الهزيمة بالتهديد الرئيسي لأمن شعوبنا في بداية القرن الحادي والعشرين. وإننا دحرنا المخدرات“.

ومما يتسم بالأهمية أيضا ملاحظة أن الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بنا نتيجة للكوارث الطبيعية في عام ٢٠١٠ تشكل مصدرا لعظيم القلق. فحتى اليوم شهدنا ٤٧ فيضانا وانهيالات أرضية تضررت منها بلدان تفصل بينها مسافات شاسعة مثل الهند والبرازيل والصين وكولومبيا

وروسيا والكونغو وكازاخستان وبلدان شرق أفريقيا والمكسيك وأمريكا الوسطى وباكستان واليمن والسودان.

ولحد هذا اليوم حدث ١٢ إعصارا وزوبعة في الكاريبي وفي جنوب شرقي آسيا وفي أماكن أخرى ألحقت الأذى ببلدان مثل المكسيك والهند وجزر سليمان ومدغشقر. وعانينا حتى اليوم من ثماني حالات جفاف خطيرة أعقبتها النيران في بوليفيا وكاليفورنيا والكاريبي والصين وإسبانيا وروسيا. ووقعت حتى اليوم سبعة زلازل ابتداء من المأساة في هايتي إلى الصين، ومن طاجيكستان إلى شيلي، ومن أفغانستان إلى المكسيك.

وذلك لا يشمل الانفجارات البركانية – فهذه أيضا لم تميز بين الأغنياء والفقراء. ففي حالة أيسلندا أدى البركان إلى أخطر إخلال بحركة الطيران منذ الحرب العالمية الثانية. ويلزمنا، بالإضافة إلى ذلك، أن نضع في الحسبان العديد من حالات البرد المفاجئة والانجرافات الثلجية والعواصف التي حدثت والأوبئة التي انتشرت في أعقابها – الأشد بينها الكوليرا في أفريقيا وحمة دنغي في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ويمكننا أن نرى أن التعرض للكوارث الطبيعية تزداد حدته في كل أنحاء العالم وأن مستويات التنمية تهبط بسرعة نتيجة لذلك. ومعظم هذه الكوارث الطبيعية يتسبب فيها تغير المناخ أو الاحترار العالمي. لذلك يتحتم على هذه الهيئة العالمية أن تعتمد، في أسرع وقت ممكن، مبادئ توجيهية لتنظيم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ولحماية التنوع الأحيائي للكوكب.

الكثير من العمل ما زال مطلوبا في كل أنحاء العالم لرسم واعتماد سياسات وممارسات تمكننا من درء وطأة الكوارث الطبيعية. ومما يتسم بأهمية حاسمة في هذا السياق إدخال إدارة المخاطر في التخطيط للتنمية واستغلال الأراضي. ويلزمنا أن نصمم وننفذ نظم الإنذار المبكر في المناطق الساحلية والمدن الشديدة التعرض للكوارث وفي المدارس والمستشفيات. ويلزمنا أن نقوم على وجه السرعة بإمداد البنية التحتية الحرجة بالمعدات اللازمة لكفالة كفايتها وقدرتها على الصمود في وجه الكوارث المستقبلية ولتقليل الخسائر البشرية إلى الحد الأدنى. وإن الجمهورية الدومينيكية تظل منشغلة بهذه الحالة وتعتزم أن تشارك مشاركة حثيثة في عمل المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، الذي سينعقد اجتماعه التالي في جنيف، سويسرا، في أيار/مايو ٢٠١١.

وبالمثل سنجتمع في تشرين الأول/أكتوبر، بمساعدة استشارية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة كولومبيا في نيويورك، مع الوزراء المسؤولين عن السياسات الاجتماعية، وكذلك مع عمد المدن الشديدة التعرض للمخاطر، لاستعراض الأنشطة الجارية للتكامل والتخطيط في مجال إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لاقترح، مثلما فعلنا في لكويلا، بإيطاليا، بأن تؤسس منظومة الأمم المتحدة تحالفا عالميا من البلدان المعرضة للخطر من أجل تبادل الخبرات والمعارف والأفكار وتشاطر أفضل الممارسات والدروس المستفادة أثناء الكوارث. إننا مقتنعون بأنّ هذا سيكون إسهاماً كبيراً في اتخاذ وتنفيذ التدابير التي ستسهم في إنقاذ الأرواح وتقليص الضرر المادي إلى أدنى حد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس الجمهورية الدومينيكية على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد ليونيل فرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية ليتوانيا.

اصطُحبت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرّفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة غريباوسكايتي (تكلمت بالإنكليزية): يسرّني ويشرّفني أن أخاطب هذه الجمعية. وإنني أعتقد أنّ هذا هو المكان المناسب لمناقشة المسائل الأكثر أهمية لدى المجتمع الدولي. وقد اتّسمت السنوات الأخيرة بتحديات عديدة. وكان على جميع البلدان، صغيرها وكبيرها، أن تعالج التراجع المالي والاقتصادي. كما كان عليها أن تتعامل مع العواقب المؤلمة للكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن أنشطة بشرية. وفي عالم متّسم بالعولمة، يجب على جميع بلداننا أن تتشارك المسؤولية عن المستقبل. ونطاق أعمالنا وانفتاح قلوبنا هما اللذان يُحدثان الفرق، وليس حجم بلداننا وأراضينا. وهنا، أودّ أن أشاطر معكم بعض أفكار بلدي، ليتوانيا.

اسمحوا لي أن أبدأ باقتراحاتنا في مجالات الأمن والبيئة. لقد أطلقت ليتوانيا مبادرة لتقديم مشروع قرار في الجمعية العامة بشأن الأسلحة الكيميائية المطمورة في البحر. وهي تريد أن تعزز الجهود الدولية للنهوض بالوعي العام بشأن الذخائر الخطيرة المدفونة في البحر. ومن مصلحة كل بلد أن يدعم تبادلاً طوعياً للمعلومات، بغية توطيد الأمن المشترك. ويجب أن يدرك الجميع كم هو مميت حتى الآن خطر هذه الكيميائيات المطمورة. ويتعيّن أن تكون لدينا مبادئ توجيهية حول كيفية التصرّف في حالات الكوارث.

وهذا ما يجعل مشاركة الأمم المتحدة وصدور قرار في نهاية المطاف بشأن هذه المسألة لا غنى عنهما. ولهذا، فإنني أدعو الأمم المتحدة إلى أداء دور أكثر نشاطاً بكثير في مشاريع ملموسة جدّا، حتى وإن كانت لا تبدو كبيرة بما يكفي للاهتمام العالمي.

والمساواة بين الجنسين موضوع آخر ذو أهمية حيوية لدول العالم. وقد قرّرنا تعزيزه في إطار مجتمع الديمقراطيات. وذلك مثال آخر على العمل المركَّز بشكل دقيق. فمسائل المساواة بين الجنسين قلَّما ترتبط بمسائل مثل التغلّب على الأزمة الاقتصادية أو وقف تغيّر المناخ. لكنّه يُقدر أن القضاء على التمييز بين الجنسين في سوق العمل في أوروبا، على سبيل المثال، يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ٣٠ المائة.

ويبدو أنّ الشعب الليتواني قد قرّر اختبار هذا التقدير عملياً، ويمكنني أن أعطي مثالاً. فليس مستغرَباً لدينا أنّ المرأة في ليتوانيا تشغل عدداً من المناصب العليا في السياسة والأعمال التجارية. بل هو مجرّد أمر طبيعي أنّ نساء ليتوانيا قد جعلْنَ شعارهنّ القول المأثور: حين تكون المهمة صعبة، فإن الصعب يكون يسيراً. لكننا لا نزال بحاجة إلى الكثير من الجهد الإضافي المنسَّق. والمساواة بين الجنسين على نطاق عالمي لن تصبح ممكنة إلاّ بتحقيق مستوى معيّن من الأمن والتنمية الاقتصادية. فلْنضمّ جميعا كل جهودنا معاً، للقضاء على التعصّب والتمييز، اللذين يشكّلان غالباً الأسباب الرئيسية للصراعات العديدة في العالم. ونحن إذ نفعل ذلك، نمهّد الطريق أيضاً نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، التي نتطلع إليها جميعاً. ويمكن لأنشطة الاتحاد الأوروبي، ومنها المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، ومركزه ليتوانيا، أن تقوم بقيادة مناطق أخرى. وإنني آمل بقوة للاجتماع الرفيع المستوى بشأن مسائل المساواة بين الجنسين، الذي سيُعقَد في إطار مجتمع الديمقراطيات في فيلنيوس، ليتوانيا، في

٣٠ حزيران/يونيه من العام المقبل، أن يستكشف مزيد المزيد من الأفكار والممارسات الجديدة.

إنّ الأمن والبيئة والمساواة بين الجنسين: كلها أمور مترابطة، وكلها بحاجة إلى المعالجة بكفاية في جدول الأعمال الدولي. وهذا شرط مسبَق لضمان التنمية المستدامة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي، طوال سنوات، المانح الأكبر والأكثر مسؤولية في العالم قاطبة، والمثال الأفضل لأيّ بلد يرغب في المساهمة. وهذه القيم الأوروبية عزيزة جداً لدى بلدي، الذي لا يزال عضواً في الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٤. وموارد ليتوانيا محدودة، لكننا قدّمنا معونة إنسانية لهايتي، وباكستان، ومولدوفا، وأوكرانيا، وروسيا وبلدان أخرى.

لقد شاركنا في مبادرات صعبة منها تدريب قوات الأمن الوطني لأفغانستان. وبالعمل مع سكان مقاطعة غور في أفغانستان، موّلت ليتوانيا عدداً من البرامج التعليمية القائمة على المجتمع، وأنشأت ١٩ مدرسة فتحت أبوابها للفتيات أيضاً، وأسّست أول مكتبة عامّة في عاصمة الإقليم شاغشران. تلك هي مساهمتنا المتواضعة، لكنّها فعّالة. وإنني متأكدة بأننا نقترب من تحقيق أهدافنا العالمية جميعها، في كل مرة ننفّذ فيها مشروعاً ملموساً.

وإنني أدعو جميع القادة المجتمعين هنا إلى المساهمة. فينبغي لنا أن نرحب بأيّ وكلّ جهد بنّاء وندعمه ونضاعفه، مهما بدا لنا صغيراً. ولن يُحدث التغيير الإيجابي في السياسات الدولية سوى الجهود المشترَكة والأعمال الملموسة، فهيّا نُعدّ المبادرات، وهيّا ننفّذها، هيّا ننفّذ أفضل الممارسات وهيّا نعمل معاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليتوانيا على الخطاب الذي ألقته للتو.

اصطحبت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيفو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

اصطحب السيد إيفو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موراليس أيما (تكلم بالإسبانية): هذه أول مرة أشارك في المناقشة العامة منذ الإعلان عن دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وخامس مرة بصفتي الرئيس – منذ أن تحملت مسؤوليات جمة تجاه شعبي، بالعمل من خلال الحركات الاجتماعية.

وأود أن أقول بعجالة إنه في غضون أربع سنوات ونصف السنة من الحكم، بدأنا بإحداث تغيير هيكلي واجتماعي عميق في بوليفيا. ولحسن الطالع أنه قبل أسبوعين، نوّهت الأمم المتحدة بأن الفقر المدقع تراجع من ٤١ في المائة إلى ٣٢ في المائة. وفي غضون أربع سنوات ونصف السنة، شهد بلدنا الصغير الذي يسكنه ١٠ ملايين نسمة نمواً في احتياطياته الوطنية من ١,٧ بليون دولار إلى ٩ بلايين دولار. ويبلغ معدل النمو الاقتصادي حاليا ٥ في المائة، بينما كان بالكاد يبلغ قبل مجيئي ٣ في المائة.

لقد اصطبغ الاقتصاد الوطني بصبغة الديمقراطية، وأتاحت المنح والإعانات تحسين الحالة الاقتصادية لأشد

الناس فقراً وأكثرهم إهمالاً – ولا سيما أولئك التابعين لحركة سكان الريف والشعوب الأصلية، وإنما أيضاً إخواننا وإخوتنا العمال، وإخواننا وإخوتنا من الأزقة الشعبية في المدن الكبرى في بوليفيا.

ومع ذلك، إن التحسن الذي طرأ على اقتصادنا جاء أساساً مع انتعاش احتياطياتنا من النفط والغاز، ومع تأميم هذه الموارد الطبيعية. واسمحوا لي أن أقول إنه في السابق، وللأسف بتعليمات من صندوق النقد الدولي، تمت خصخصة مواردنا الطبيعية. علاوة على ذلك، نصّت عقود صندوق النقد الدولي على أن المالك، شركة النفط عبر الوطنية، لها حقوق من رأس البئر. وكان محافظو الصندوق يقولون لنا طالما أن النفط والغاز موجود في جوف الأرض، فهو يعود إلى الدولة البوليفية والشعب البوليفي، ولكن حالما يستخرج من الأرض ويصل إلى رأس البئر، يصبح ملك الشركة عبر الوطنية. ولقد تلقت شركة النفط عبر الوطنية من هذه الحقول الكبرى ٨٢ في المائة من إيرادات الغاز والنفط، بينما تُرك للشعب البوليفي مجرد ١٨ في المائة.

إن المسألة تتعلق بالمسؤولية. فالبلدان التي تضع استثمارات لها الحق في استرجاع استثماراتها، ولها الحق في أن تحرز أرباحاً، ولكن ليس ٨٢ في المائة من مجمل الأرباح الناجمة عن مواردنا النفطية والغازية. في ١ أيار/مايو ٢٠٠٦، أصدرت الحكومة مرسوماً يقضي أولاً، بأن تتولى الدولة السيطرة على جميع حقول النفط. فلقد أمّمناها. ثانياً، يمكن للشركة المستثمرة التي تسعى إلى استرجاع استثماراتها أن تفعل ذلك وتحرز أرباحاً. ونظرنا في الأرقام بعناية بغية كفالة ألاّ يلحق الضرر بالشركة. وتظهر بياناتنا أنه مع نسبة ١٨ في المائة من الأرباح، يمكن للشركة أن تسترجع استثماراتها وتحرز ربحاً.

إن ما فعلتُه مع مرسومنا السامي، بعد السيطرة الكاملة من الدولة على الغاز والنفط، هو كفالة أن تتلقى الدولة والشعب البوليفي ٨٢ في المائة من الأرباح، وشركة الاستثمار النفطي ١٨ في المائة. وهذه الشركة ما زالت موجودة في بلدنا وما زالت تستثمر في بوليفيا. واكتشفنا أنه كان هناك نهب لمواردنا الطبيعية، وهذا وحده أحدث تغييرات في اقتصادنا. فعلى سبيل المثال، منذ عام ١٩٤٠، لم يكن لبوليفيا فائض في الميزانية على الإطلاق، وإنما جوانب عجز فيها. ولكن عندما أمّمنا النفط والغاز في عام ٢٠٠٦، وهو العام الأول لإدارتي، حققنا فائضاً. وبهذا الفائض، تمكنا من توفير منح وإعانات لبعض أضعف القطاعات من السكان، عنيت الشباب والمسنين.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، عندما كنت رئيساً للاتحاد ونائباً لرئيس المؤتمر الوطني، وجّه صندوق النقد الدولي إلى الحكومة آنذاك تعليمات لإنشاء ضريبة دخل أو زيادة أسعار الوقود، بغية خفض عجز الميزانية – ليس لإلغائه بل لخفضه. وقررت الحكومة إنشاء ضريبة دخل. وانتفض الذين تضرروا من هذه الضريبة، وفي غضون يومين من المواجهة سقط ١٥ قتيلاً.

وأود أن أقول إلى العالم وإلى الشعب البوليفي من هنا في الأمم المتحدة إنه من دون ضريبة الدخل ومن دون زيادة أسعار الوقود، كان عندنا فائض في العام الأول من إدارتنا. وكان من المهم جداً أن نسترجع مواردنا الطبيعية، وأن نسترجع شركاتنا التي توفر الخدمات الأساسية.

ويتعين على صندوق النقد الدولي، عاجلاً أم آجلاً، أن يعيد التفكير في الأضرار التي سبّبها لبوليفيا ولأمريكا اللاتينية. لكن يبدو أن صندوق النقد الدولي، بحجة التكيّف الهيكلي، يواصل فرض سياسات على بعض البلدان – سياسات نهب الموارد الطبيعية. لقد ألحق بنا ضرراً كبيراً.

وإنني أطالب رسمياً بأن يدفع صندوق النقد الدولي المال مقابل الضرر الاقتصادي والضرر الذي لحق بالناس نتيجة فرض هذه التعليمات التي أدت في بوليفيا إلى الموت والجراح والجوع.

شغل مقعد الرئاسة نائب الرئيس، السيد لوكاس (لكسمبرغ).

لذلك يسعدني جداً أننا بدأنا نغيّر بوليفيا. بطبيعة الحال، يستحيل تلبية جميع المطالب التي ما فتئ إخواننا السكان الأصليون يطالبون بها منذ ٥٠٠ سنة، أو المطالب التي ما فتئ إخواننا الآخرون أو المناطق يطالبون بها منذ مئات السنين – أو بالتأكيد المطالب التي نشأت عبر ٢٠ عاماً من وجود الحكومة الليبرالية الجديدة في بلدنا.

إننا نعيش أوقاتاً من التغييرات العميقة والشاملة. لدينا مسؤولية جسيمة أمام الأجيال المقبلة، إن مصير العالم يتوقف على ما نفعله أو على ما لا نفعله.

إننا نعرف أنفسنا. فلدينا العديد من الاختلافات الأيديولوجية. ولدينا الكثير من الاختلافات في برامجنا، وفي ثقافاتنا وفي مجتمعاتنا. ولدينا الكثير من الاختلافات من قارة إلى أخرى. وإن عدم التماثل الاقتصادي عميق. بيد أنه على الرغم من هذه الاختلافات يجب علينا في الأمم المتحدة أن نعمل معا متحدين؟ يجب أن نكون متحدين حتى تكون حقوق الإنسان سليمة ومحمية في جميع أنحاء العالم. لقد حضرت إلى هنا لأقترح تحالف جميع الرؤساء والحكومات ليتسنى لنا إنقاذ البشرية وإنقاذ كوكب الأرض – أو ننقذ البشرية بإنقاذنا كوكب الأرض.

لدينا أربعة أهداف رئيسية، الأول، حماية حقوق الإنسان. وأشيد بالعديد من الحكومات التي اعتمدت في الأسبوع الماضي اقتراحا مقدما من حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات بشأن الاعتراف بالماء بوصفه حقا إنسانيا. والثاني، سيكون الطاقة وبعد ذلك الاتصالات. ولا بد لنا من التحرك قُدما والاستجابة لاحتياجات أضعف الناس – الفقراء والمحرومين والمهاجرين. ومن الجدير بالذكر أن جميع الخدمات الأساسية في بوليفيا حق إنساني بموجب الدستور. ونعمل حاليا على ترجمة ذلك المفهوم إلى ممارسة عملية، بحيث تصبح في الواقع جميع هذه الخدمات الأساسية حقا إنسانيا. لذلك أعتقد أن من المهم وجود تحالف الآن في هذه الألفية الجديدة، لنرى أن حقوق الإنسان مكفولة للجميع.

أود أيضا أن أقول إنه من الصعب في القرن الحادي والعشرين تبرير استمرار اضطهاد وطرد المهاجرين – سواء أكانوا مهاجرين بسبب مشاكل اقتصادية أو بسبب تغير المناخ أو نتيجة كوارث طبيعية. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول أنني علمت من وسائط الإعلام أن الرئيس أوباما يرفض قانون ولاية أريزونا، ولا بد لنا من أن نسلم بالحاجة إلى إنهاء السياسات التي لها أثر على طرد المهاجرين، بغض النظر عن منشئها، بما في ذلك، سياسات العودة في أوروبا. فعندما هاجر أجدادنا بسبب الحرب أو المجاعة من أوروبا إلى أمريكا اللاتينية لم يكن هناك طرد للمهاجرين. فقد استأثر المهاجرون الأوروبيون بأكثر من آلاف الهكتارات ونهبوا الموارد الطبيعية، ولم يقل أحد شيئا. أما الآن فنجد أن أشقاءنا وشقيقاتنا الذين يهاجرون، نتيجة عدم توفر العمل، بحثا عن الوظائف في الولايات المتحدة أو في أوروبا، يعانون من الاضطهاد والتمييز والطرد. يجب أن يتوقف هذا، ولا بد لتحالفنا أيضا من أن يمعن النظر في مصير هؤلاء الأشقاء والشقيقات.

لقد سمعت أيضا أنه قال إن الجدران والأسوار تقام في المكسيك وفلسطين، على سبيل المثال. وكما أعرف فإن الأسوار تُبنى فقط لحجز الماشية والأغنام والأبقار. فلا يمكن لنا أن نخلط بين البشر والحيوانات، إذ أننا نشيد الأسوار لإبقاء الحيوانات في الداخل. هذا ليس منطقيا. لكني أريد

أيضا أن أقول: كيف يمكننا أن نمنع البشر من الانتقال من قارة إلى أخرى. لقد سمعنا الكثير من الآراء في هذه المناقشة بشأن موضوع سياسات الأسواق الحرة. فهل ستوزع السلع بحرية في جميع أرجاء العالم ولكن ليس البشر؟ ما هذا النوع من السياسات التمييزية لدينا؟ يجب أن تتلاشى جدران الخزي. لقد أصغيت بعناية إلى خطاب الأمين العام. إنه يريد أن تكون الأمم المتحدة قوية من أجل الحكم الصالح. إني أتشاطر معه ذلك الرأي، لكني أعتقد أنه لا يمكننا تحقيق هذا إلا إذا عملنا على حل مشاكل شعوب العالم التي لا حول لها ولا قوة، وفي هذه الحالة إنهم المهاجرون. لذلك، من المهم لنا التخلص من هذه الجدران.

ولكن، هناك شيء آخر لا يمكن تصوره في القرن الحادي والعشرين، ألا وهو الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. الجميع يطالب برفع الحظر المفروض لأن كوبا بسبب أنها بلد شيوعي أو اشتراكي. أريدكم أن تعرفوا أنني أيضا رئيس حكومة تناهض الرأسمالية، وأعتقد أن ذلك هو السبب وراء محاولة وزارة خارجية الولايات المتحدة تهميشنا واستبعادنا. ذلك ليس هو الحل. سيواصل الناس التمرد على الأنظمة والنماذج الاقتصادية التي لا تحل مشاكل الأغلبية في جميع بلداننا. وأرجو من الرئيس أوباما أن يعمل على إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا والحصار الاقتصادي على غزة في فلسطين، إذا كانت الولايات المتحدة الدولة العظمى في العالم – وكلنا نعرف أن هذا هو الحال – فلديها السلطة لإنهاء هذا الإجحاف وانتهاك حقوق الإنسان هذا لملايين البشر في جميع أرجاء العالم.

أما الهدف الثاني لتحالف الحكومات وهو إنقاذ البشرية، فإنه أهم مسؤولية للتحالف لتقرير الكيفية التي يمكن بها إنقاذ أمنا الأرض. إن ما يقلقني جدا، أن بعض البلدان، بدلا من الحفاظ على الطبيعة تتطلع إلى كيفية الاستفادة تجاريا من تغير المناخ ووضع سعر على الطبيعة. يجب ألا نعمل على خصخصة غاباتنا؛ ويجب ألا نبيع سندات الكربون، كما لو كان الدور الوحيد للغابات هو امتصاص ثاني أكسيد الكربون. إن أي بلد يفعل ذلك، إنما يرتكب خطأ جسيما.

أريد أن أتشاطر معكم شيئا من ثقافتنا وتجربتنا في عالم السكان الأصليين. نحن سكان أصليون نعيش في وئام مع أمنا الأرض، ونعيش في وئام مع الطبيعة. لماذا نعيش في وئام مع الطبيعة؟ فقد أتينا من باطن الأرض، ونعيش على سطح الأرض، وسنعود إلى باطن الأرض. فالأرض، وكوكب الأرض، والطبيعة، ''باشاماما''، وأمنا الأرض هي موطننا، إنها أمنا. فالأرض تمدنا بأسباب الحياة: الماء والموارد الطبيعية ووفرة الطبيعة. كيف يمكن لنا أن نحول أمنا الطبيعة إلى عمل تجاري؟

وبسبب المناقشة التي أجريتها مع الحركات الاجتماعية حول العالم، لا سيما مع حركات السكان الأصليين، تكونت لدي اقتناع مفاده أنه الكوكب قادر على البقاء من دون البشر، ولكن لا يقدر البشر على العيش من دون الكوكب. وبما أن للبشر حقوقا، كالحق في الحياة، فالكوكب أيضا له الحق في الحياة، وأمنا الطبيعة، لها الحق في الحياة. وكما نتكاثر نحن البشر، فإن التنوع البيولوجي له الحق في التجدد. ولهذه الأسباب وأسباب عديدة أخرى، لدينا التزام بإنقاذ كوكب الأرض.

وفي ذلك السياق، فإن اقتراحنا في غاية البساطة. هنا في الأمم المتحدة، علينا أن نضع مشروعا لحماية حقوق أمنا الأرض. لقد أشار الرئيس أوباما هذا الصباح إلى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ في الأمم المتحدة. كان ذلك قبل ٦٢ عاما؛ وقبل ذلك لم نكن نتمتع بأية حقوق. ثم جاء فيما بعد اعتماد الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية. وقبل ثلاث سنوات، اعتمدت هنا

حقوق الشعوب الأصلية. والآن، في هذه الألفية، لزام علينا أن نعتمد حقوق أمنا الأرض، وإن لم نفعل ذلك فإننا سنكون مسؤولين عن وقوع كارثة عالمية.

لنأخذ مثلا السفر بالطائرة، فبعض الناس يسافرون على الدرجة الأولى، وآخرون على درجة رجال الأعمال، في حين يسافر الأغلبية على الدرجة السياحية. بيد أن لا أحد ينجو إذا سقطت الطائرة، لا راكب الدرجة الأولى ولا راكب الدرجة السياحية. أذلك هو ما نبتغي؟ سيحدث نفس الشيء إذا لم نعمل على إنقاذ أمنا الأرض. الشركات عبر الوطنية ذات الثروات الطائلة، والمليونيرات، ونحن جميعا سنتأثر بالمشاكل البيئية التي تصاحب تغير المناخ.

لذلك أود أن أقول لكم كم هو مهم أن نعد العدة لكانكون حيث ستتاح لنا فرصة عظيمة. سأقدم اقتراحا في تلك المناسبة بإنشاء تحالف بين جميع رؤساء الدول والحكومات في العالم، برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة. ما الهدف من ذلك التحالف؟ الهدف هو أن نتمكن سويا من تحديد السبل الكفيلة بخفض درجة حرارة الأرض. إننا نتكلم عن الاحترار العالمي. كيف نستطيع خفض درجة حرارة كوكب الأرض؟ إننا، شعوبا وحكومات، مسؤولون عن مصير البشرية. لقد قالت الشعوب، في قمة كوشابامبا في بوليفيا، كلمتها بوجوب العمل على استقرار ارتفاع درجات الحرارة على درجة مئوية واحدة. كما ينبغي للبلدان المتقدمة النمو، وهي المسؤولة بالدرجة الأولى عن الاحترار العالمي، أن تلتزم بخفض انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ٥٠ في المائة خلال الفترة الثانية لبروتوكول كيوتو. لنتحمل مسؤوليتنا تجاه خفض حرارة كوكب الأرض.

أود أن أتطرق إلى الوضع الخطير الذي يجد فيه بلدي نفسه. أحيانا نبتاع معدات الحفر للتصدي لمشكلة الجفاف، إلا أننا لا نجد ماء حتى مع أعمال الحفر. وحتى إذا وجدناه فإنه يكون مدفونا في أعماق تزداد كل مرة مع تناقص كمياته باستمرار. وقريبا، لن نجد ماء البتة رغم كل جهود الحفر التي نقوم بها. ما جدوى معدات الحفر إذن؟ إن جبالنا تفقد حقولها الثلجية. ذلك أمر بالغ الخطورة. لكل ذلك، أرى أن ثمة أهمية قصوى لتحقيق استقرار في ارتفاع درجات الحرارة ليظل في حدود درجة مئوية واحدة كما طالبت بذلك شعوب العالم.

الهدف الثالث الذي ورد ذكره مرارا في بيانات المتكلمين هو السلام. إننا جميعا نكافح من أجل السلام. إننا جميعا نكافح من أجل الحرية ولكن القاعدة التي تقوم عليها الحرية هي المساواة والعدالة لجميع الشعوب. لن يحل السلام بدون كفالة العدالة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن السلام لا يتحقق عن طريق القواعد العسكرية ولا تكفله التدخلات العسكرية بذريعة مكافحة الاتجار بالمخدرات أو الإرهاب التي لا تهدف في الواقع إلا إلى تحقيق مصالح جغرافية – سياسية، وهي أهداف لا أتفق معها. نعم، ينبغي أن نكافح الاتجار بالمخدرات. ولكن أفضل وسيلة لذلك هي إنهاء السرية المصرفية. ليس من العدل أن تسحب الولايات المتحدة شهادات الأهلية من البلدان التي لا تتبع النهج الرأسمالي. إن الحكومة البوليفية تبذل جهودا لخفض إنتاج محصول الكوكا ولكن، فيما تحوز البلدان الرئيسية المنتجة للكوكايين على شهادة الأهلية، يحرم منها بلد صغير يبذل جهدا حقيقيا لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

تلك بطبيعة الحال قرارات سياسية، وذلك هو السبب الذي يدفعني إلى الاستنتاج بأن البلدان المناهضة للإمبريالية وللرأسمالية لن تحصل أبدا على شهادة مثل تلك من حكومة الولايات المتحدة. في نهاية المطاف، ذلك أمر لا يهم حكومتي ولا يؤرقها. إننا مقتنعون بأن أساليب الترهيب والمضايقات والتهديد ستستمر وكانت موجودة دائما. ولكن هناك تناقضات في هذه النقطة أيضا. تقول

الأمم المتحدة أن هناك زيادة في زراعة الكوكا بنسبة واحد في المائة بينما تؤكد وزارة خارجية الولايات المتحدة بأن الزيادة بلغت ٩,٤ في المائة. ترى من نصدق – الولايات المتحدة أم الأمم المتحدة؟. تصوروا حجم مثل هذا التلفيق بغرض معاقبة حكومة أو بلد، في الوقت الذي تُسلِّم فيه التقارير بالجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة الوطنية في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وعلى سبيل المثال، انخفضت كمية الكوكا المجففة من ٥٠٠ ٤٣ إلى ٠٠٠ ٤٣ طن. ومع ذلك يتم تجاهل مثل هذا المجهود، الأمر الذي يجعلنا مقتنعين بأن هذه بكل وضوح مشكلة سياسية.

إنني أؤمن بضرورة وضع حد لأعمال العدوان، والتدخل في بلدان مثل أفغانستان والعراق والتهديدات الموجهة صوب إيران. لنتخلص من الترسانة النووية بأكملها لأنها تشكل خطرا على الحياة، ولنبدأ في ذلك بالولايات المتحدة ثم نواصل مع بقية البلدان. إن تلك المحاولة لا تهدف إلى مجرد معاقبة بلد يرغب في تنفيذ سياسات مختلفة. إن المبالغ الكبيرة التي يُدّعى أنها تُنفق من أجل الدفاع والأمن ما هي في نهاية المطاف إلا من أجل الحرب. إذا كنا حقا مسؤولين أمام البشرية، فلا بد لنا من تغيير اتجاه الجميع.

الغاية الأخيرة من وراء ذلك التحالف هي العمل سويا لتعزيز الأمم المتحدة، ولكن علينا أيضا أن نبدأ بجعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية. تلك مهمة شاقة للغاية بطبيعة الحال. لقد استمعنا إلى كلمات رؤساء الدول والحكومات. بعض الرؤساء المناهضين للرأسمالية يجدون أنفسهم متهمين بالاستبداد والدكتاتورية. وتعلم الوفود، بل يعرف العالم بأسره، كيف يمكن هنا تدبير انقلاب ضد بلد مثل هندوراس. هذا الصباح، تكلم الرئيس أوباما عن التعاون مع البلدان التي تكافح الفقر. في بوليفيا، أفلحنا في خفض الفقر بدرجة كبيرة، ومع ذلك فالاستثمارات مقطوعة عنا. كذلك قال إنه سيعمل مع الحكومات الديمقراطية. في بوليفيا، أنا فزت في استفتاءين وثلاثة انتخابات، وكلها بنسبة تفوق ٥٠ أو ٦٠ في المائة من جملة الأصوات. أين الديكتاتورية في ذلك؟ أين الحكم الاستبدادي؟ إنه هنا في الأمم المتحدة حيث تملك بعض البلدان مقاعد دائمة مع حق النقض. ذلك هو الحكم الاستبدادي وذلك هو السبب الذي يجعل من الضروري البدء بجعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية إذا كنا نرغب حقا في المضي قدما باتجاه أو تركيز ديمقراطي. ينبغي أن نبدأ بممارسة الديمقراطية هنا. ولكن قبل كل شيء، أود أن أقول لكم، إخوتي وأخواتي الحضور، إن علينا، إذا أردنا إنقاذ البشرية، أن نعمل سويا لجعل الأمم المتحدة، إن عاجلا أم آجلا، منظمة مناهضة للرأسمالية. وإذا لم نقم بذلك، سنخضع للمحاسبة. إنني أتحمل مسؤوليتي وأنا أقول لكم ذلك مباشرة وبطريقة واضحة. وأنا لست خائفا من عواقب الرأسمالية – وبخاصة فيما يتعلق بتدمير أمنا الأرض.

وكنت أفكر في أن أمننا المتحدة – وبوصفي رئيسا أشعر بأنني جزء من الأمم المتحدة – ينبغي أن يكون لها شعار، أو صيحة حرب من أجل بذل الجهود لإنقاذ البشرية. وأقترح على الجمعية العامة ورئيسها أن تكون صيحة الحرب ”الكوكب أو الموت؛ إننا سوف ننتصر!“. وأود أن أقول إن ما تعلمته بوصفي رئيسا لبلدي خلال أربع سنوات ونصف هو أنه يمكن إنقاذ شعوب العالم إذا ما توفرت الإرادة السياسية لخدمتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود بالنيابة عن الجمعية العامة أن أشكر رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيفو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إرنيست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سيراليون.

اصطحب السيد إرنيست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يشرفني بالنيابة عن الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أرنيست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون.

الرئيس كوروما (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، من دواعي الشرف العظيم والسرور البالغ، أن أخاطب هذه الجمعية العامة الموقرة. وأود أن أبدأ بتهنئة الرئيس على توليه رئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأن أؤكد له دعم وتعاون وفدي الكاملين. وأود أن أعبر عن خالص التقدير لسلفه معالي السيد علي عبد السلام التريكي على كفاءة وفعالية إدارته للدورة السابقة. وأود، كذلك، أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال الأمم المتحدة وتحليله للتحديات التي تواجه المجتمع العالمي.

وأود أن أتحدث في بياني عن النجاحات التي أحرزها بلدي بمساعدة المجتمع الدولي وعن الإصلاحات التي نحتاج إلى إجرائها الآن في الطريقة التي نتفاعل بها ونحكم أنفسنا على الصعيد العالمي. وتعرب حكومتي عن خالص امتنانها للمجتمع الدولي على مشاركته في جهود سيراليون لوضع البلد على مسار النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة. واستنادا إلى هذه المشاركة، حقق بلدي إلى حد كبير تحسين مكانته الدولية في مجالات كثيرة.

إن مؤشر السلام العالمي يضع سيراليون حاليا في مرتبة البلد الثالث والخمسين لأكثر البلدان سلما في العالم. وقد سجل مؤشر مو إبراهيم أننا أحد البلدان التي تأثرت بالأزمات وحققت وثبة كبيرة إلى الأمام في الحكم الديمقراطي. وأظهر استعراض صندوق النقد الدولي مؤخرا تحقيق تحسن في الإدارة المالية العامة، حيث أن معدل نمونا الاقتصادي بنسبة ٤ في المائة فاق متوسط معدل النمو في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو ٢ في المائة. كما حققنا تقدما في تحديد مراتبنا من حيث الأعمال التجارية وصورتنا فيما يتعلق بالفساد والديمقراطية. وعلاوة على ذلك، في وقت سابق من هذا العام، شعرت بالفخر وأنا أحصل، بالنيابة عن شعب سيراليون، على جائزة السلام التي يمنحها المركز الأفريقي للحلول البناءة للتراعات. وفي الأسبوع الماضي، حاز بلدي على جائزة الهدف الإنمائي للألفية على إظهار قيادة مميزة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وأمراض أخرى.

كما أن حكومتي واصلت التأكيد على حماية الحقوق الأساسية لشعب سيراليون. وقد أجرينا إصلاحات شاملة في قطاع القضاء استجابة لمطالب وطنية ودولية لكفالة الحفاظ على حقوق المواطنين ووصول الجميع إلى العدالة. وقد تولت لجنة سيراليون لحقوق الإنسان دورا رائدا في تقديم المشورة للحكومة بشأن بناء ثقافة حقوق الإنسان. وتكفل اللجنة تصديق الحكومة على المعاهدات والبروتوكولات الدولية والوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير. ومن الأمثلة الدالة على ذلك قيامنا مؤخرا بإقرار الوثيقة الأساسية المشتركة التي تشكل الأساس لجميع التقارير عن المعاهدات.

وسيراليون واحدة من البلدان القليلة الخارجة من الصراعات، التي وضعت خطة عمل شاملة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وحكومتي عاقدة العزم على كفالة التنفيذ الفعال لخطة العمل، وبخاصة في التصدي للعنف القائم على أساس الجنس،

بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والقطاع العام.

إن التزام حكومتي بحرية وسائط الإعلام قوي بالقدر نفسه. ولم يسجن أي صحفي في بلدي منذ توليت منصبي. وقد حولنا خدمة البث الإذاعي العامة المملوكة من قبل الحكومة إلى ثاني أكبر خدمة بث إذاعي مستقلة في أفريقيا، وهي شركة سيراليون للبث الإذاعي. وقد شهد الأمين العام بان كي – مون الشروع في هذه المبادرة التاريخية الرائدة في حزيران/يونيه. إنها بداية عهد جديد يسود فيه الحصول على المعلومات المستقلة وغير المتحيزة والمحايدة في بلدي.

وفضلا عن ذلك، ما لبثت حكومتي تحقق النتائج بشأن الأولويات الرئيسية في برنامج العمل من أجل التغيير الذي وضعته لتحسين ظروف الحياة لمواطني سيراليون. وقد شرعنا في توفير الرعاية الصحية للحوامل والمرضعات، وللأطفال دون الخامسة للمرة الأولى في تاريخنا، مما حسن فرص الحصول على الرعاية الصحية لما يناهز ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة وما يزيد على مليون طفل وطفلة. كما أننا بدأنا بتحويل الزراعة التي تشكل عصب اقتصادنا إلى زراعة تجارية، ولا سيما من خلال صغار المزارعين، ونحن نيسر عملهم من خلال تحسين أساليب الميكنة والري وإقامة التعاونيات الزراعية. لقد نجحنا في إحراز تقدم كبير في إنشاء الطرق، وإعادة تأهيل الإمداد بالكهرباء في مدن وبلدات رئيسية، تهيئة للأنشطة الاقتصادية في أنحاء البلد. وحققنا خطوات كبيرة في اجتذاب مستثمري القطاع الخاص من الشركات الدولية على نطاق واسع بعد منتدى التجارة والاستثمار في سيراليون الذي عقد في لندن في العام الماضي. وفضلا عن ذلك تبقى حكومة بلادي ملتزمة التزاما صارما بمكافحة الفساد حفاظا على استقرار الاقتصاد الكلي ولجعل تلك الإنجازات مستدامة.

ولكن، على الرغم من ذلك التقدم، ما زالت هناك تحديات جمة. وأنا أعتز بما حققته سيراليون حتى الآن. ولكننا نحتاج إلى مواصلة تعزيز قدرتها على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وإرساء الحكم الرشيد والقدرة الإدارية في القطاع العام برمته، ومكافحة الفساد والاتجار بالعقاقير المخدرة. ولكل ذلك، سيحتاج بلدنا إلى مزيد من المساعدة الفنية والتعاون ورأس المال الخاص ونقل التكنولوجيا.

وأهم من ذلك، فإنه لا يغيب عن بالنا ضرورة توطيد السلام من خلال الحوار السياسي المعزز والتسامح وكفالة عملية انتخابية حرة ونزيهة. وبهذه العناصر وبعزمنا السياسي، سنحرز مزيدا من التقدم صوب السلام والأمن والديمقراطية المستقرة والمفتوحة.

أنتقل الآن إلى موضوع الدورة الخامسة والستين للجمعية: إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. وليست هناك لحظة أفضل من هذه اللحظة التي يصارع فيها المجتمع العالمي طائفة من التحديات التي تواجه النظام الدولي. فانتهاء الحرب الباردة إلى جانب تفجر ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى نموذج جديد من التحالفات العملية المرنة أو الفضفاضة التي تضم أطرافا من الدول ومن غير الدول. ومن خلال تلك الظروف التاريخية، نشأت تشكيلة جديدة من علاقات التكافل ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعرقية.

وثمة مخاوف من أن العولمة تغذي هيمنة سياسات القوة والتفاوت المتزايد بين الشمال والجنوب والتعصب لقيم مختلفة، وأنها تغذي توجها صوب اللجوء إلى القوة لحل النزاعات الدولية، وإهمال البيئة. وفي نفس الوقت، أدت العولمة إلى نشوء نظام حوكمة متعدد المستويات بدأ يتصدى لقضايا عالمية تتراوح من التكافل الاقتصادي والهجرة

والأزمات المالية والاتجار بالمخدرات إلى أوبئة السل وأنفلونزا الطيور ونقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا.

واعترافا بضرورة تعزيز تعددية الأطراف وبناء علاقات التآزر مع كل من الأطراف من الدول ومن غير الدول، فإنني أشيد باختيار الموضوع. ونحن ندعم الأمم المتحدة أكثر من أي منظمة أخرى بوصفها مركزا لحوكمة عالمية. فهي تتمتع بسمات فريدة متمثلة في الولاية العالمية والعضوية العامة. وتلك السمات تجعلها بوتقة محايدة لا غنى عنها لتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني. ونحن لا نغالي بشأن مركزية دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية.

لقد كشف الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي اختتم مؤخرا عن أن التقدم في إنجاز تلك الأهداف يتسم بالتفاوت وأن البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، ما زالت هي الأكثر ضعفا أمام آثار العولمة. والتباطؤ الاقتصادي العالمي السائد والناجم عن الأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بالاقتصادات المتقدمة قد زادت من تعقد ذلك التحدي. وفي هذا السياق، ترى حكومة بلدي أن الأمم المتحدة تبقى هي المركز الأساسي لوضع المعايير وتنسيق إجراءات الأمم لصون السلم والأمن الدوليين وبلوغ أهدافنا الإنمائية.

إن الجمعية التي انعقدت في مطلع الألفية قررت إن إصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر وصولا وشفافية وان يكون التمثيل فيه عادلا وأن يخضع للمساءلة، قد تأخر كثيرا. وهذا يدفعني للتطرق إلى المسألة الأساسية التي أدت بنا في أفريقيا إلى التأكيد باستمرار على أنه لا يمكن أن يكون هناك إصلاح مجد للمجلس بدون تخصيص مقاعد دائمة للقارة.

لا ينبغي لقارة واحدة أن تحتكر العضوية في مجلس الأمن حصريا. وليس هناك ما يبرر تخصيصا تمييزيا للمقاعد، ولا يمكننا أن نستمر في النقاش إلى ما لا نهاية ونتجاهل حقائق ظروفنا العالمية المتغيرة بسرعة.

وفي حين أن الجولة الخامسة من المحادثات لم تؤد حقيقة إلى حل توافقي، فإن بلورة كل المواقف في وثيقة تفاوضية واحدة كانت خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ونحن في أفريقيا نؤيد ونتطلع إلى عملية تسمح بتطور النص أثناء الدورة القادمة للجمعية العامة بطريقة مفتوحة وشاملة للجميع ومتوازنة، صوب حل يمكن أن يحظى بأوسع قبول سياسي من جانب الدول الأعضاء. ونحن الوفود كافة على استجماع الإرادة السياسية اللازمة للتقدم.

وأود أن أختتم بياني بقولي إن الوقت قد حان لمعالجة الإجحاف التاريخي الذي وقع على أفريقيا بأن يخصص للقارة ما لا يقل عن مقعدين بكل ما لهما من حقوق وامتيازات، ومقعدين إضافيين في فئتي المجلس غير الدائمة والدائمة. ولست بحاجة إلى تأكيد أنه عند ميلاد الأمم المتحدة، لم يكن معظم أفريقيا ممثلا، وأنه نتيجة لذلك، ظلت أفريقيا إلى اليوم هي القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد دائم في المجلس. وضمانا لمزيد من الفاعلية لمجلس الأمن في إطار منظومة الأمم المتحدة بعد إعادة هيكلتها، تطالب أفريقيا بتمثيل دائم في مجلس الأمن، مع كل الحقوق والامتيازات المترتبة على ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إرنيست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جلال الطالباني، رئيس جمهورية العراق

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية العراق.

اصطُحب السيد جلال الطالباني، رئيس جمهورية العراق، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جلال الطالباني، رئيس جمهورية العراق، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس الطالباني: اسمحوا لي أولا أن أتقدم بالتهنئة إلى الرئيس الجديد ولشعب سويسرا الصديق، بمناسبة ترؤس مندوبه الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأود أن أطمئنه على أن وفدنا سيكون عونا له في أداء المهمة المناطة به. وإننا على يقين بأن الخبرة والحكمة اللتين يتمتع بهما ستكونان عاملا مهما في إنجاح أعمال الجمعية العامة وتحقيق مقاصد الأمم المتحدة. والشكر موصول لسلفه، صديقي الدكتور علي التريكي، لإدارة دفة رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابقة.

لقد أفضت العملية السياسية الجارية في العراق منذ انهيار النظام الدكتاتوري في عام ٢٠٠٣ إلى تغيير سياسي جذري في العراق تجسد في بناء عراق اتحادي ديمقراطي موحد ومستقل، في ظل مؤسسات دستورية تحظى بالاحترام، وحكومة منتخبة بموجب الدستور. ولم يكن الطريق إلى الوصول إلى هذا الهدف سهلا أو معبدا، بل كان حافلا بالتحديات، وفي مقدمتها مواجهة قوى التطرف المذهبية والطائفية والتصدي للإرهاب وفلول النظام الدكتاتوري السابق، التي تحاول العودة بالعراق إلى عهد الظلام والمقابر الجماعية والحروب العبثية.

ولقد استخدمت تلك القوى مختلف الوسائل، بما فيها ارتكاب أبشع الجرائم وعقد تحالفات مع منظمات الجريمة المنظمة وشبكات الإرهاب العالمي العابرة لحدود الأقاليم والدول، من أجل زعزعة أمن العراق واستقراره، وصولا إلى ذلك الهدف. وكانت المهمة الأساسية لحكومة العراق توفير الأمن في جميع أنحاء العراق وتعزيز الوحدة الوطنية وسيادة القانون.

منذ أن وقفتُ أمام الجمعية في السنة الماضية حدثت تطورات مهمة في العراق. ولقد شهد العام الماضي وهذا العام انخفاضا كبيرا في أعمال العنف وتحسنا ملحوظا في الحالة الأمنية في العراق خطاب، على الرغم من وقوع بعض الأعمال الإرهابية التي استهدفت المدنيين الأبرياء هنا وهناك. إن تحسن الوضع الأمني هو الذي مهد لسحب الولايات المتحدة الأمريكية قواتها القتالية العاملة في العراق واستكمال الانسحاب في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، استنادا إلى الاتفاق المبرم بين البلدين بشأن انسحاب القوات الأمريكية من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه، الموقع من قبل الطرفين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

كما شهد هذا العام نجاح الانتخابات التشريعية التي أجريت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠، والتي حظيت باهتمام عربي وإقليمي ودولي كبير. وقد أعرب جميع المراقبين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، إضافة إلى المراقبين الدوليين ومنظمات المجتمع الدولي، عن ثقتهم بشفافية تلك الانتخابات ونزاهتها وحريتها.

وحاليا تُجري الأحزاب السياسية العراقية اتصالات مستمرة من أجل عقد جلسة مثمرة لمجلس النواب المنتخب حديثا، يُنتخب فيها رئيس جديد للمجلس ورئيس للجمهورية. وبعد ذلك يطلب الرئيس المنتخب من رئيس

الوزراء الجديد تشكيل حكومة استنادا إلى أحكام الدستور العراقي. ونأمل أن تتشكل هذه الحكومة الجديدة في أقرب فرصة ممكنة، إذ أن أي تأخير في تشكيلها سيؤثر سلبيا على الحالة الأمنية والإعمار والازدهار.

ولقد شجع تحسن الحالة الأمنية في العراق العديد من البلدان العربية والأجنبية على إعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية وساعد على تطوير علاقات العراق على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد ساهم السفراء العراقيون الجدد في مختلف بلدان العالم في تعزيز تلك العلاقات وتوسيع آفاقها. كما أن تولي العراق رئاسة الدورة الحالية للجامعة العربية ورئاسة مؤتمر القمة العربية في شهر آذار/مارس من العام المقبل سيعزز من دور العراق الإقليمي وسيمثل خطوة مهمة على طريق مساعي العراق لاستعادة مكانته في المجتمع الدولي كعضو فعال ومسؤول في الأسرة الدولية. وستمضي حكومة العراق في اتجاه تعميق أواصر الصداقة والتعاون وحسن الجوار، بالشكل الذي يقوّي من فرص الاستقرار والأمن في المنطقة.

وفي مجال التنمية أطلقت الحكومة العراقية، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الخطة الإنمائية الوطنية الخمسية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، التي تضمنت ما يقرب من ٢ ٧٠٠ مشروع استراتيجي في قطاعات مختلفة تبلغ تكلفتها ١٨٦ بليون دولار. وستساهم هذه الخطة في تطوير الاقتصاد العراقي وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للعراقيين، وفي خلق ٤ ملايين فرصة عمل، فتؤثر تأثيرا ايجابيا قويا في معالجة مشكلة البطالة في العراق. كما أنها ستساهم في عودة اللاجئين العراقيين إلى بلدهم.

وفي هذا الصدد ترى حكومة العراق أن الحل الحقيقي والفعلي لمشكلة النازحين العراقيين يكمن في عودتهم إلى بلدهم العراق والى أماكن سكناهم التي غادروها، لأن العراق بحاجة إلى طاقات جميع أبنائه لكي يساهموا في بناء مستقبل بلدهم. وعليه فإننا نهيب بالدول المستقبلة للنازحين العراقيين والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني أن تعمل على نشر ثقافة العودة الطوعية.

لقد حظيت المرأة العراقية بمكانة مهمة في العراق الاتحادي الديمقراطي الجديد، وتمتعت بحقوقها السياسية المساوية لحقوق الرجل، ومُنحت حصة في التمثيل في مجلس النواب العراقي بنسبة ٢٥ في المائة، وتبوأت، لأول مرة منذ عدة عقود، عددا من المناصب الوزارية الهامة، ومثلت بلادها كسفيرة بعد أن كانت قد حرمت من تلك الحقوق منذ أكثر من ٣٠ عاما. وفضلا عن ذلك، كفل لها الدستور الحق في منح جنسيتها لأبنائها.

لقد صاغ دستور العراق المبادئ الأساسية لسياسة العراق الخارجية التي ترتكز على مراعاة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحل المنازعات بالوسائل السلمية وإقامة علاقات دولية على أساس المصالح المشتركة واحترام التزامات العراق الدولية. وعلى هذا الأساس فإننا نسعى إلى إقامة أفضل العلاقات مع الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية ونلتزم بقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن هذا المنطق فإننا نساند وندعم نضال الشعب الفلسطيني العادل من أجل إقرار حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها إقامة دولته الفلسطينية على أرض فلسطين. كما نعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية في إعادة الأراضي العربية المحتلة، ونعتبر المبادرة العربية خطوة عملية في الاتجاه الصحيح نحو تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، وصولا إلى تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

كما أننا ندعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، لأن ذلك من شأنه أن يعزز فرص السلام والأمن. وفي هذا

السياق، ندعو الدول، التي لّما تنضمّ بعد إلى معاهدة عدم الانتشار، إلى الانضمام إليها والتقيّد بأحكامها.

وفي ما يتعلّق بالملفّ النووي للجارة إيران، فإنّ العراق يؤمن بحقّ الدول المشروع في استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهو حقّ كفلته المواثيق الدولية، وفي طليعتها معاهدة عدم الانتشار. ونؤكد على أهمية التوصّل إلى حلّ سلميّ في التعامل مع هذا الملفّ، وأنّ الحوار والعمل الدبلوماسي الهادئ، هما أنجح السبل إلى تحقيق ذلك الهدف. وبالمقابل، فإنّ أيّ تصعيد سيضرّ بمصالح جميع الأطراف ويعرّض أمن المنطقة للخطر.

ولا تزال أهمّ مسألة يواجهها العراق في هذه المرحلة، التخلّص من أعباء القرارات التي صدرت بحقّه، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومن خلال عملية مراجعة تلك القرارات، استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، واستجابة لتقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة S/2009/385، فإننا نمضي بشكل حثيث، بالتعاون مع الأصدقاء والدول الأعضاء في المجلس، لكي تتمّ تسوية جميع المسائل المتعلّقة بالحالة في العراق، وفي مقدّمتها القيود المتبقية على العراق في مجال نزع السلاح، وتصفية عقود برنامج النفط مقابل الغذاء، والتوصّل إلى آلية تضمن الحماية لأموال العراق، وتخلف صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة من أجل العراق. ونحن جادّون بأن ننهي هذه الملفّات العالقة خلال ما تبقّى من هذه السنة.

وستتعامل الحكومة المنتخَبة الجديدة مع القضايا التي تخصّ الحالة بين العراق والكويت الشقيق، ومن أبرزها صيانة الدعامات الحدودية، والتعويضات، وعودة المفقودين والممتلكات الكويتية. وسنعمل مع الأشقّاء الكويتيين، والأطراف ذات العلاقة ومع الجهات المعنية في الأمم المتحدة، للتوصّل إلى تسوية ترضي جميع الأطراف، دون أن تخلّ بالتزاماتنا بموجب قرارات مجلس الأمن، التي نؤكد هنا احترامنا لها والتزامنا بها.

إن الحالة في العراق، ونتيجة للتطوّرات الإيجابية الكبيرة التي حدثت فيه، منذ سقوط النظام السابق، والتخلّص من الدكتاتورية، باتت تختلف اختلافاً أساسياً عن الوضع الذي كان قائماً عندما اتّخذ مجلس الأمن القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وبناءً عليه، وبعد اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، وصدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، استجابة للفقرة الخامسة من ذلك القرار الوارد في الوثيقة (S/2009/385)، فإننا نرى أنّ الوقت قد حان لكي يتصرّف مجلس الأمن استجابة لتقرير الأمين العام، وبموجب الولاية المنوطة به، استناداً إلى القرار المذكور أعلاه، وانطلاقاً من مسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين، بإعادة النظر في القرارات ذات الصلة بالعراق، والتي صدرت عنه استناداً إلى الفصل السابع، بدءاً من القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، وبالشكل الذي يعيد للعراق مكانته الدولية التي كان يتبوّأها قبل اتخاذ تلك القرارات.

إنّ العملية السياسية الجارية في العراق تهدف إلى بناء عراق اتحادي ديمقراطي موحّد ومستقلّ، يعمل فيه الشعب في ظلّ المؤسسات الدستورية وسيادة القانون، وتتمتع فيه حقوق الإنسان بالحماية، وتحظى فيه جميع مكوّنات الشعب بالاحترام الكامل. وإننا نعلّق أهمية كبيرة على قدراتنا وإمكانياتنا، بصفتنا بلداً غنيّاً بموارده الطبيعية والبشرية، في تحقيق تلك الأهداف.

بيد أننا في هذه المرحلة الهامّة من حياة شعبنا، نحتاج إلى الدعم السياسي والاقتصادي والتعاون الدولي، للوقوف على قاعدة ثابتة، تمكّننا من الانطلاق نحو مستقبل نكون فيه قادرين، ليس على النهوض ببلدنا وشعبنا نحو الاستقرار والتقدّم والازدهار فحسب، بل على المساهمة مع الأسرة

الدولية في تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة لجميع الشعوب أيضاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس جمهورية العراق على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد جلال الطالباني، رئيس جمهورية العراق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة الفريق سالو جيبو، رئيس المجلس الأعلى لإعادة إرساء الديمقراطية، ورئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء في جمهورية النيجر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس المجلس الأعلى لإعادة إرساء الديمقراطية، ورئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء في جمهورية النيجر.

اصطُحب الفريق سالو جيبو، رئيس المجلس الأعلى لإعادة إرساء الديمقراطية، ورئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء في جمهورية النيجر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرّفني أن أرحب في الأمم المتحدة بالفريق سالو جيبو، رئيس المجلس الأعلى لإعادة إرساء الديمقراطية، ورئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء في جمهورية النيجر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس جيبو (تكلم بالفرنسية): باسم جمهورية النيجر، أودّ في البداية أن أقدّم إلى رئيس الجمعية العامة تهنئتي الصادقة على انتخابه المتميّز رئيساً للجمعية في دورتها الخامسة والستين. إنّ بلده، الاتحاد السويسري، معروف بتقليده العريق في مجال العلاقات الدولية، وعمله الذاتيّ ينمّ عن مهارة مجرَّبة وخبرة شخصية ثرية. وبسبب ذلك، نعتقد أنه في ظلّ قيادته، ستُتوّج أعمال هذه الدورة بالنجاح. ويمكنني أن أؤكد له الدعم الكامل والتعاون التامّ من وفد بلدي في أداء رسالته النبيلة والسامية.

ولسلفه، السيد عبد السلام علي التريكي، ممثّل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أودّ أن أقدم تقديراً خاصاً ومستحَقّاً بشكل كامل، على الطريقة المثالية والموهبة التي قاد بها أعمال الدورة الأخيرة للجمعية.

وأخيراً، ومع الاحترام والإعجاب، أُحيّي الأمين العام، السيد بان كي - مون، أحد دعاة السلام، على استثماره الحثيث في البحث عن الحلول الأكثر ملاءمة للتحديات العديدة التي تعصف بالعالم اليوم، وتستصرخ الضمائر الفردية والجماعية لقادته يومياً. والاهتمام الخاص الذي يوليه لحالة البلدان الأكثر ضعفاً، ودعمه الدائم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورحلته الأخيرة إلى أفريقيا جديرة بالثناء.

ويذكر العالم أنه في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، وفي وجه انزلاق غير دستوري فُرضته الحكومة القائمة على المؤسسات الديمقراطية والجمهورية لبلدي، والخطر الشديد والمحدّد لتفكك التماسك الوطني، اضطُرت قوات الأمن والدفاع والأمن في النيجر إلى التدخّل على المسرح السياسي.

لم يكن هذا تدخلاً من جيش متعطش للسيطرة، وإنما من ضباط كانوا معنيين بضمان وحدة بلدهم وسلامته، اللتين كانتا معرضتين للخطر من رئيس الدولة آنذاك الذي، من خلال مجرد مآربه الشخصية، قرر تجاهل جميع قوانين الجمهورية، ابتداء من الدستور نفسه الذي استُبدل بآخر ومدد بسخاء ولاية الرئاسة ثلاث سنوات تنتهي في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. لذلك، فإن مجيئنا كان

لسبب جوهري ولقي الترحيب من الرأي العام الوطني والدولي.

وفور استلام المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية زمام الأمور في البلد منذ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، وهو الذي لي شرف كبير في ترؤسه، وضع لنفسه هدفاً رئيسياً يتمثل في اتخاذ جميع القرارات الضرورية لتحقيق السلام في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلد. وتحقيقاً لتلك الغاية بالتحديد، وضع برنامجاً للحكم يقوم على ثلاث ركائز: استعادة الديمقراطية؛ وتصحيح الوضع السياسي والاقتصادي في البلد عن طريق مكافحة الإفلات من العقاب، والفساد، والرشوة؛ والمصالحة بين أبناء شعب النيجر.

وبغية استعادة النظام الدستوري الطبيعي، عمدت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التي أنشئت لذلك الغرض، إلى اقتراح وضع جدول زمني لإجراء الانتخابات العامة، ومشروع ميزانية لتنظيم سبع دورات انتخابية، رفعته إلى الحكومة والمجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية، اللذين قبلاه بعد إجراء تعديلات طفيفة عليه. ووفقاً لذلك الجدول الزمني، سوف تجري العملية الانتخابية في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، وستشمل إجراء استفتاء دستوري فضلاً عن انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية.

ويسعدني أن أذكّر هنا بأنه وفقاً للمرسوم المؤرخ ١١ آذار/مارس ٢٠١٠، قررنا عدم القبول بمشاركة أفراد قوات الدفاع والأمن، فضلاً عن أعضاء الحكومة الانتقالية. لذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بمناشدة ملحّة إلى المجتمع الدولي كي يواصل تقديم المساعدة إلى النيجر ولجنتها الوطنية المستقلة للانتخابات، في تنظيم برنامج الانتخابات الذي تكلمت عنه للتو. وهذه المساعدة حاسمة إذا أردنا تحقيق الهدف الرئيسي للمجلس الأعلى والحكومة الانتقالية في الإطار الزمني المحدد، ألا وهو استعادة النظام الدستوري في النيجر، بعد إجراء العملية الانتخابية.

علاوة على ذلك، وبغرض ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، فإن المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية وحكومة النيجر يطلبان رسمياً، من خلالي، مشاركة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات الدولية المهتمة في مراقبة الانتخابات المتعددة.

لقد نويت القيام بهذه الرحلة إلى نيويورك على الرغم من الاحتياجات والقيود العديدة الملحّة المصاحبة للخطة الانتقالية الجاري تنفيذها في النيجر، بغية أن أؤكد رسمياً من جديد أمام هذه الجمعية الموقرة والنبيلة، على أن الالتزامات التي قطعناها عقب الأحداث التي جرت في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ بلغت الآن مرحلة متقدمة جداً من التنفيذ، وعلى أنه بمشيئة الله سوف يجري تنفيذها ضمن الإطار الزمني المحدد وبمساعدة دولية. وفي هذا الصدد، أذكر أنه في التقرير المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/324)، شدد الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا على أن السلطات الانتقالية في النيجر احترمت التزاماتها احتراماً كاملاً، وأنا أرحب بذلك.

ووفقاً للالتزام الثاني الذي قطعه المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية، أنشأنا في ١١ أيار/مايو ٢٠١٠ لجنة لمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية على أنواعها، ولتعزيز الحكم الرشيد، وهي تعمل حالياً على تنفيذ برنامج لاستعادة سيادة القانون في النيجر. وفي موازاة ذلك، تم إنشاء سلطة عليا للمصالحة وتعزيز الديمقراطية. وهذه المؤسسة الجديدة تعمل بكل العناية اللازمة لتحقيق الهدف الثالث وهو تعزيز وحدتنا الوطنية.

أخيراً، على الصعيد الدولي، نؤكد مجدداً بوضوح على التزام النيجر منذ ١٨ شباط/فبراير بالقيم العالمية المتمثلة

في السلام، والأمن، وحسن الجوار، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والديمقراطية، والتضامن الدولي، والامتثال الصارم لميثاق الأمم المتحدة، وميثاق الاتحاد الأفريقي، والأنظمة الداخلية للجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجميع الأدوات القانونية الدولية الأخرى ذات الصلة.

إن الإدارة الاقتصادية والمالية الضعيفة والأزمة السياسية والمؤسسية لم تكونا، للأسف، التهديدين الوحيدين اللذين واجهها النيجر. والمحزن أنه كانت توجد آفة أخرى أشد خطراً اقتضت اتخاذ إجراءات مضادة عاجلة، وإنما تسترت عليها السلطات آنذاك لفترة طويلة. أشير إلى حالة انعدام الأمن الغذائي الخطيرة جداً، التي يجد بلدي نفسه فيها.

وفي ١٠ آذار/مارس، تم توجيه مناشدة عاجلة إلى المجتمع الوطني والدولي برمته طلباً لتقديم الدعم الكبير إلى بلدنا في الجهود التي يبذلها لمواجهة هذه الكارثة. فمع الدعم الفوري والملموس من شركاء النيجر الإنمائيين، ومن خلال الآلية الوطنية لمنع وإدارة الأزمات الغذائية، تم اتخاذ إجراءات جادة للتخفيف من حدة الأزمة. والجدير بالذكر أن من بين هذه الجهود عمليات دفع المال نقداً مقابل العمل، وبيع الحبوب بأسعار معقولة، وتوزيع الأغذية والحبوب ومساعدة إطعام المواشي مجاناً، ورعاية الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لجميع مانحينا الأسخياء عن عميق امتنان شعب النيجر، والمجلس الأعلى، والحكومة الانتقالية لما أظهروه من تضامن حميد لا يُنتسى. ويحدونا الأمل أن يستمر كي نتمكن من مواجهة الحالة الناجمة عن الفيضانات التي تعيث فساداً في عدة مناطق من بلدنا. ويسعدنا أيضاً أن نرى مسألة الأمن الغذائي تشغل مكاناً عالياً في قائمة المسائل التي ستركز الجمعية العامة عليها في دورتها الراهنة، وأن نراها من بين أولويات الأمين العام التي وضعها للمنظمة في عام ٢٠١٠.

وفي هذه المرحلة، أرحب بمبادرة وكيل الأمين العام جون هولمز للمجيء إلى النيجر وزيارة المناطق الريفية المنعزلة، بغية أن يرى بنفسه الحالة اليائسة التي يعيش فيها الناس ومواشيهم. فخلال زيارته، تمكن من تقييم مدى الأزمة وتأثيرها على الناس – ولا سيما الأطفال – والمواشي. والمناشدة التي وجّهها إلى المجتمع الدولي، ويدعم فيها حشد ١٣٠ مليون دولار لتوفير المساعدة العاجلة للسكان المتضررين، لا تزال ملحّة للغاية. ومع ذلك، نحن نعلم أن باستطاعتنا التعويل على تفهم شركائنا الإنمائيين واهتمامهم القائم، وهو ما ظهر بالفعل في استئناف تعاونهم مع النيجر بشكل تدريجي.

وبديهي أن بلدي لديه مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة، لكن شعب النيجر عاقد العزم على التغلب عليها بدعم من المجتمع الدولي. إن بلدي حديث العهد. فما لبث أن احتفل بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلاله من دون احتفالات ودق طبول وذلك بسبب أزمة الغذاء. وأبناء شعبي شباب، غير أنهم أيضا نشيطون ومصممون على البدء بالسير على درب التنمية.

تعقد هذه الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة في سياق دولي تكتنفها تناقضات شديدة. وفي الواقع، أنه بينما لا يزال نحقق يوميا تقدما ملموسا في العديد من المجالات ذات الاهتمام، نواجه في الوقت نفسه تحديات كثيرة وهائلة ومتنوعة في العديد من المجالات.

وفي أفريقيا، تم تسجيل تطورات إيجابية. وأرحب بإجراء انتخابات حرة وشفافة، وخاصة في السودان وبوروندي. وأرحب بقرار سلطات كوت ديفوار بتنظيم انتخابات رئاسية في القريب العاجل. وآمل أن يكتب

النجاح للعملية الانتخابية الجارية. وفي الواقع أن تلك هي الطريقة الوحيدة التي ستلجأ إليها كوت ديفوار لاستعادة الاستقرار والهدوء اللذين سيمكناها من القيام بدورها بصورة كاملة بوصفها قوة دافعة في غرب أفريقيا.

وأخيرا، ألاحظ أنه يجري تعزيز هيكل السلم والأمن لمنظمتنا القارية بدعم من شركائنا، مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وبصورة خاصة بتفعيل وشيك لقوة السلام الأفريقية وآلية الإنذار المبكر. ويحدوني أمل شديد بأن يُحرز قريبا تقدم كبير على الجبهة السياسية في بلدان صديقة أخرى، كجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون والصومال ومدغشقر ومنطقة البحيرات الكبرى ودارفور.

أما في الشرق الأوسط، فإن إطلاق المفاوضات الثنائية المباشرة ينبغي، ونأمل ذلك، أن يفضي إلى سلام شامل على أساس حل الدولتين، بقيام دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام وأمن مع إسرائيل وغيرها من البلدان المجاورة. من على هذه المنصة، أتمنى النجاح الكامل لعملية التفاوض المباشر بين الرسميين في هذين البلدين، برعاية الرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

لا تزال تواجهنا يوميا تهديدات أخرى للسلم والأمن الدوليين. وأشير، قبل كل شيء، إلى الإرهاب والاتجار بالمخدرات وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إذ أن غرب أفريقيا، ولا سيما، منطقة الساحل والصحراء التي تعتبر النيجر جزءا لا يتجزأ منها، تعاني حاليا من مسلسل مؤلم من الإرهاب ومن كل صنوف الاتجار غير المشروع.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا بد من الاعتراف بأن السلطات الوطنية والإقليمية لا تزال تواجه صعوبة في تحييد هذه المجموعات المسلحة. أن حادث الخطف الذي وقع في الأسبوع الماضي لرعايا أجانب في شمال النيجر يذكّرنا بخطورة الحالة والحاجة الماسة إلى اتخاذ تدابير لازمة للتصدي بفعالية لما يهدد السلم والأمن والتنمية في بلدنا.

وفي الواقع أن كل يوم يمر يتسع في منطقتنا دون الإقليمية نطاق الإرهاب والتهديدات التي تشوه صورة بلدان الساحل، وتنال من إيرادات السياحة وتفاقم من فقر شعبنا وعدم أمنه. ونعرف جميعا أن الفقر والخراب تربة خصبة للإرهابيين. ومن هنا، يجب علينا أن نقر بالحاجة الماسة إلى العمل فورا على تعزيز التعاون الدولي وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق لاستئصال هذه الآفات. ولا بد من تنسيق الرد على كل هذه الشرور. لذلك أقامت البلدان المعنية آلية لتنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب في أعقاب الاجتماع الوزاري الذي انعقد في الجزائر في ١٦ آذار، مارس. أما فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، فقد اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطة عمل لمكافحته وتناشد بشدة المجتمع الدولي المساعدة في تنفيذها.

ومن المفهوم على نطاق واسع منذ انعقاد القمة العالمية في عام ٢٠٠٥ أن السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان عناصر مترابطة وتعزز بعضها البعض بصورة متبادلة. وبعبارة أخرى، لا يمكن للسلم والأمن وحقوق الإنسان أن تكون فعالة في سياق التخلف والفقر. ومن الواضح أن الأمين العام يتشاطر بالكامل هذا الرأي لأنه ما أنفك يضع التنمية المستدامة من بين أعلى أولوياته طيلة عام ٢٠١٠ من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وفي هذا الصدد، فإن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. الذي انعقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر كان فرصة حقيقية للمجتمع الدولي لبحث العديد من المواضيع ذات الاهتمام الكبير بصورة أكثر استفاضة.

وكما شدد بقوة المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى، أود أن أذكر أن هناك علاقة واضحة بين توفر الموارد وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن وجهة نظري، أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال ممكنا بالنسبة للنيجر، كما شددت على ذلك في الاجتماع، ولكن فقط إلى الحد الذي تتوفر فيه الموارد المالية كبيرة. وبخاصة من خلال شراكة واسعة ومحسنة مع المجتمع الدولي. لذلك أناشد من أجل تعبئة الموارد اللازمة من خلال الامتثال للالتزامات التي قطعت في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) وتوافق مونيتري (A/CONF.198/11) والوثيقة الختامية لمؤتمر الدوحة الدولية للتمويل والتنمية (A/CONF.212/L.1/Rev.1).

إن الزلازل الرهيب الذي ضرب هايتي بهذه القوة في ١٢ كانون الثاني/يناير، والفيضانات المهلكة التي لا تزال تجتاح باكستان والهند وجمهورية الصين الشعبية، والجفاف الشديد والفيضانات التي حلت بمنطقة الساحل، وموجة الحر ضربت روسيا، كلها مسائل جعلتنا متنبهين لضعفنا الجماعي أمام الكوارث الطبيعية وأسبابها الرئيسية، من قبيل التدهور البيئي وتغير المناخ.

وفي هذا الصدد، كما شدد على ذلك المشاركون في ٢٠ أيلول/سبتمبر في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السنة الدولية للتنوع البيولوجي وحماية البيئة، ينبغي أن يكون ذلك أولوية للجميع. ومن الضروري متابعة الالتزامات الطوعية التي قُطعت في إعلان كوبنهاغن، وبخاصة فيما يتعلق بتمويل التكيف مع تغير المناخ وتدابير التخفيف.

أما فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، فمن المشجع أن نلاحظ تقدما كبيرا يحرز في مجال تمكين المرأة، والإدارة وتمويل الأنشطة لتفعيل التنمية. فلنبق في الأذهان أن الجمعية العامة في ٣٠ حزيران/يونيه، أنشأت الكيان المركب للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والذي سيكون اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مسؤولا عن معالجة المسائل الجنسانية بدلا من المؤسسات الأربع التي تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذا عمل مهم نأمل بأن يحمل الدول الأعضاء على تحقيق تقدم في قطاعات أخرى في إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن.

إني مقتنع بأن هذا سوف يعزز شرعية المنظمة وقدرتها على العمل في خدمة السلم والأمن الدوليين. وفي الواقع، فإنه يجب على الأمم المتحدة، إذا رغبت في الارتقاء إلى مستوى هذه المهمة الكبيرة والدقيقة، أن تكون عادلة وممثلة للجميع وديمقراطية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية، رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء في جمهورية النيجر على البيان الذي أدلى به لتوه.

أُصطحب الفريق سالو جيبو، رئيس المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية، ورئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء في جمهورية النيجر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ستيفين فاناكير، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والإصلاح المؤسسي في بلجيكا.

السيد فاناكير (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): لقد علمّنا التاريخ أن الكلمات يمكن أن تغير وجه العالم. وأثبت أن الكلمة المنطوقة يمكن أن تؤثر على المستقبل، لكنها لا تفعل ذلك إلا عندما تتجاوز حدود البلاغة. ما قيمة

حوكمتنا العالمية إذا لم تتجاوز مجرد الإعراب عن الطموحات والنوايا؟ إن الكلمات تظل بلا مفعول إذا لم تُعقبها أفعال. ويجب علينا، إذاً، أن نتخذ إجراء. أقول ''نحن''، أي الأمم متحدةً، لأن ليس ثمة من بلد، أيا كان حجمه، قادر بمفرده على التصدي للتحديات الجسام التي تواجه البشرية. أقول ''نحن'' لأنه لا توجد مشكلة واسعة النطاق تقتصر على بلد في حد ذاته بدون أن تؤثر على حياة أولئك الذين يعيشون في أماكن أخرى. إن واجب اتخاذ إجراء مسؤولية عالمية مشتركة.

(تكلم بالإنكليزية)

لهذا، فإن رسالتي اليوم تتعلق بالمسؤولية وبتعزيز المساءلة.

في قلب أي نوع من الحوكمة يوجد مفهوم المسؤولية، عالمية كانت أم محلية، وطنية أو دولية. غير أن هذا وحده لا يكفي. في الحقيقة ليست الحوكمة مجرد التصرف بمسؤولية؛ بل هي أيضا أن نكون موضع مساءلة. ولا ينطبق ذلك على صعيد فرادى الدول فحسب بل على صعيد الأمم المتحدة أيضا.

إن حقوق الإنسان والأمن والتنمية تقع في صلب ولاية الأمم المتحدة. لقد أشار الأمين السابق للأمم المتحدة كوفي عنان إلى أن هذه المسائل الثلاث مترابطة ارتباطا لا فكاك فيه حين قال:

> ''فلا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية. كما أن التنمية والأمن يعتمدان معا على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون'' (الوثيقة *A/59/2005*، المرفق، الفقرة ٢).

وبالفعل فقد أصبح معلوما للجميع أنه من غير المرجح أن تتمتع حقوق الإنسان بالحماية في بيئة غير آمنة أو متخلفة، وأن لا مجال لأن تكون التنمية الاقتصادية مستدامة في مجتمع تنعدم فيه سيادة القانون.

وتتعلق المساءلة في الشؤون الدولية باحترام القانون الدولي، أي القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول. وبدون قاعدة قانونية متينة، يظل التعاون الدولي أمرا غير إلزاميا، لا يفي بالشفافية والاستدامة المطلوبين على المدى البعيد. لقد اُتخذت خطوات هامة خلال العقود الماضية لدعم سيادة القانون على الصعيد الدولي.

تنادي بلجيكا بالقبول العالمي لولاية محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. ولو استجابت جميع البلدان لهذا النداء، لكنا اقتربنا خطوة من نظام عالمي فعال وقائم على المساءلة.

إن تحمل مسؤولياتنا في مجال حقوق الإنسان يعني كفالة إيجاد وسائل وآليات فعالة تضمن حماية تلك الحقوق. نحن بحاجة إلى إضفاء مزيد من الاتساق على عملنا. وللأسف، نركز اليوم اهتمامنا أكثر مما ينبغي على كيفية الرد على انتهاكات حقوق الإنسان بينما ينبغي أن نركز أكثر على منع ارتكاب تلك الانتهاكات ومعالجة أسبابها الجذرية.

إن حقوق الإنسان عالمية بطبيعتها. لذا يرفض بلدي أي نوع من النسبية في هذا الصدد.

ثمة حاجة لتعزيز الصكوك الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان. وينبغي أن يَعطي التقييم في إطار مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١ زخما هاما لذلك التعزيز.

هناك أيضا حاجة لتعزيز المساءلة في مجال الأمن وهو ركيزة أخرى من ركائز الأمم المتحدة. وقد تحقق تقدم هام خلال العام المنصرم، إذ خلص المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى نتيجة هامة ومتوازنة. إن احترام أحكام معاهدة عدم الانتشار والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية هما تطبيق فعلي لمبدأ

المساءلة. وللأسف، فإن عدم القبول بتلك الأحكام أو عدم احترامها من قِبَل بلدان مثل كوريا الشمالية وإيران يعرض للخطر النظام الدولي لعدم الانتشار.

وترحب بلجيكا، بوجه خاص، بدخول معاهدة الذخائر العنقودية حيز النفاذ في وقت سابق من هذا العام. إن حظر إنتاج واستخدام الذخائر العنقودية قد أصبح المعيار الدولي. إنني سعيد وفخور أن أعلن أن بلجيكا قد قامت مؤخرا بتدمير كل مخزونها من الذخائر العنقودية.

وتأتي الأهداف الإنمائية للألفية والمفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، عن جدارة، على رأس جدول أعمالنا للقرن الحادي والعشرين. إننا جميعا مسؤولون عن حماية كوكبنا. وفي الواقع، نحن مساءلون أمام الأجيال الحالية والقادمة، لا سيما في مجالي الحد من الفقر وحماية البيئة. فلنذكر دائما مقولة الأمريكيين الأصليين قديما: ”إننا لا نرث الأرض عن أجدادنا، بل نستعيرها من أطفالنا“.

إن بناء عالم منصف وقابل للاستدامة هو مسؤوليتنا المشتركة. وتسعى بلجيكا لتحقيق ذلك عن طريق تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للتعاون الإنمائي.

إذا كنا حقا نقبل بضرورة الخضوع للمساءلة عن النتائج التي نحرزها، أو لا نحرزها، فينبغي لنا التحلي بالشجاعة اللازمة لموائمة المؤسسات والأدوات المتاحة لنا. وفي ذلك الصدد، تؤيد بلجيكا تماما جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى المشاركة في أعمال الجمعية العامة على نحو فعال وفي الوقت المناسب.

وينبغي للأمم المتحدة، إذا أريد لها أن تسهم في الحوكمة العالمية وتتحمل مسؤوليتها العالمية، أن تثابر في جهودها لتعزيز صفتها التمثيلية وفعاليتها. لقد كان إنشاء كيان الأمم المتحدة المعني بالمرأة تطور يستحق الثناء وهو يحظى بكل الدعم من بلدي. وبالطبع، فإن المسائل الجنسانية ينبغي أن تظل موضوعا رئيسيا يؤثر على أعمال جميع مؤسسات الأمم المتحدة بدون استثناء. وتجرى فترة مناقشات هامة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتأمل بلجيكا أن تأتي المفاوضات بنتائج ملموسة قريبا.

لقد تكلمتُ عن المؤسسات، وبطبيعة الحال، فإن الشواغل بشأن المؤسسات أمر مشروع. غير أنها ينبغي ألا تنسينا أن المسئولية الأساسية للبشرية لا تنبع من الأفكار المجردة أو المؤسسات بقدر ما تنبع من رؤية وجه شخص في حاجة ماسة للعون، والرجل أو المرأة أو الطفل من ضحايا العنف، وأولئك الذين يعانون من قسوة الطبيعة أو من العنف الذي يرتكبه ضدهم أناس آخرون.

وحينما يتعلق الأمر بتوفير الحماية الإنسانية والمعونة، فإن المسؤولية والمساءلة لم تكنا ضرورتين في أي وقت مضى بقدر ضرورتهما اليوم. ولذلك، فإن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام المسندة إليها ولايات قوية، وبخاصة في مجال حماية المدنيين، تعتبر مهمة وينبغي تزويدها بالأدوات اللازمة، وعلى الأخص في سياق مكافحة العنف الجنسي. وفي هذا السياق، تدعم بلجيكا دعما قويا قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأهدافه المتعلقة بكفالة المشاركة والحماية والنهوض بالمرأة في مجال السلام والأمن.

ولا يمكن استخدام مفهوم السيادة لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد مواطني أي بلد. بل على العكس من ذلك، السيادة تعني ضمنا المسؤولية عن الحماية، ونحن ندعم جهود الأمين العام لتعزيز وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ.

إن رسالتي الرئيسية لتعزيز المسؤولية والمساءلة تنطبق أيضا على حالات معينة في العالم، وأود تناولها بإيجاز وهي: جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وباكستان.

(تكلم بالفرنسية)

إن الذكرى السنوية الخمسين لاستقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية أتاحت فرصة لتقييم التقدم الذي تحقق بلا شك خلال السنوات الماضية. وإذ نمضي قدما، فإن الأمر المهم هو توطيد السلام والديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبلجيكا سعيدة لأن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تضمنت عناصر بناء السلام إلى جانب عناصر حفظ السلام.

وقد مكنت انتخابات عام ٢٠٠٦ جمهورية الكونغو الديمقراطية من اختيار مسار إرساء الديمقراطية. وعبرت السلطات الكونغولية عن عزمها على المثابرة على هذا المسار مؤكدة نيتها في أن تجري انتخابات في عام ٢٠١١.

وعلى الرغم من إحراز هذا التقدم، من الواضح أن الكثير من التحديات لا تزال ماثلة. وبالرغم من التقارب فيما بين جيرانها، تظل الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدرا للقلق. وقد ذكّرتنا بذلك التقارير التي خلفت شعورا بالصدمة عن وقوع عمليات اغتصاب واسعة النطاق في لوفونغي.

إن مكافحة الإفلات من العقاب، وهي أساسية بالنسبة لبلدي، تتوقف في المقام الأول على تعزيز سيادة القانون. وهي إحدى المسؤوليات الأولية الواقعة على عاتق السلطات، ولكن، دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أمر حيوي أيضا في هذا المجال. وتدعو بلجيكا المجتمع الدولي إلى مواصلة تحمل المسؤولية.

(تكلم بالإنكليزية)

وعلى غرار جميع البلدان، فإن حكومة أفغانستان مسؤولة أمام الشعب الأفغاني. ويحدونا الأمل في أن تسهم في ذلك انتخابات الأسبوع الماضي. ولكن السلطات الأفغانية لا تقف وحيدة. فالمجتمع الدولي، مع دور مركزي للأمم المتحدة، يساعد الحكومة الأفغانية على رفع مستوى مسؤوليتها أمام مواطنيها. والسلطات الأفغانية بحاجة إلى تولي المزيد من المسؤولية تدريجيا، وبصفة خاصة في الميدان الأمني. إننا نرحب بهذا النقل للمسؤولية، ولكنه ينبغي أن يكون مرتكزا على النتائج وليس على الجداول الزمنية.

وقد قررت الحكومة البلجيكية تمديد وجودها العسكري والمدني الحالي حتى نهاية عام ٢٠١١. إننا نعتقد أن أهمية عام ٢٠١١ ستكون أساسية لنقل المزيد من المسؤوليات الأمنية. وعليه، فإن تركيز الوجود البلجيكي بعد عام ٢٠١١ سيكون على تقديم المزيد من المساعدة المدنية.

ولا يمكن لأحد ألا يتأثر بالدمار والمعاناة الإنسانية الناجمة عن الفيضانات في باكستان. وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، يجب أن نتحمل مسؤوليتنا. وهذه ”التسونامي البطيئة الحركة“، كما سماها الأمين العام، تستلزم حلا طويل الأجل واستراتيجية. ولذلك، ترحب بلجيكا بنهج الخطوات الثلاث – الاجتماع الذي عقد يوم الأحد الماضي في نيويورك، واجتماع أصدقاء باكستان الديمقراطية، الذي سيعقد في بروكسل في الشهر القادم، واجتماع المانحين في تشرين الثاني/نوفمبر – فهذه الخطوات تضع بوضوح إطارا لإعادة الإعمار.

وعلينا أن نتجاوز مرحلة تقديم المعونة في حالات الطوارئ. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أقول إن الاتحاد الأوروبي قد التزم التزاما راسخا بتحسين وصول باكستان إلى الأسواق كتدبير ملموس لإنعاش الاقتصاد الباكستاني.

وأود أن اختتم بياني بالتذكير بملاحظة جون ف كيندي ومفادها أن المكافأة الوحيدة التي تقدم إلى أي سياسي هو الضمير الحي. وقد يكون صحيحا أننا ينبغي ألا نتوقع الكثير من المكافآت الأخرى من السياسيين. ولكن مع ذلك، فإن ضمير السياسي لا يمكن أن يعفيه من الالتزام

بأن يكون مسؤولا أمام الناس الذين يريد أن يخدمهم، وأمام الناس الذين يريد أن يمثلهم، وأمام البلد الذي يريد أن يقود.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان – ماري إيهوزو، المبعوث الخاص لجمهورية بنن.

السيد إيهوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): إنني أحمل رسالة باسم رئيس جمهورية بنن، فخامة السيد بوني يايي، الذي لم يتمكن من الحضور إلى نيويورك بسبب تضارب في جدول المواعيد. إنه يشاطر رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين طموحه إلى بناء أمم متحدة قوية وشاملة للجميع ومنفتحة بوصفها ضامنة لإدارة الشؤون العالمية. وإنني لعلى اقتناع بأن الخبرات المثمرة لرئيس الجمعية العامة على رأس الحكومة السويسرية، التي مكنت بلده الجميل من الانضمام إلى الأمم المتحدة، ستكون ذخرا قيما لنا. ومن هذا المنظور ستسهم بنن في أعمال هذه الدورة، ومن خلال ذلك ستسعى لإعلاء مُثل الميثاق العليا التي يؤكد بلدي مجددا دعمه الكامل لها.

كما أود أن أعبر للسيد ديس عن تهانيّ الحارة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. إن سلفه، معالي السيد علي عبد السلام التريكي، الذي أدار أعمال الجمعية العامة ببراعة وبروح الاحترام لأفريقيا، قد سعى لإيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي تواجه البشرية بمهارة وحصافة طوال فترة ولايته. إننا نحييه على خدماته الطيبة والمخلصة للمجتمع الدولي.

كما أود أن أنوه بالعمل الشجاع والحازم لمعالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، وأن أشيد به على أنه قدر حق التقدير حجم الأزمات الخطيرة التي تؤثر على العالم، وعلى التزامه المستمر ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبفضل مبادراته الجريئة لتعزيز التعاون الدولي، تمكن الأمين العام من إعادة إحياء فضائل التعددية كالسبيل الأمثل لإدارة الشؤون العالمية في إطار الشمولية الإطار التشاركي الذي يشدد على الطابع الفريد لعالمنا ومسؤولية البشر المشتركة عن صون التوازنات الأساسية التي يتوقف عليها البقاء البشري واستدامة الحيز البيولوجي.

إن الطريق الذي أناره الآباء المؤسسون للأمم المتحدة في مجالات السلم والأمن الدوليين والنهوض بحقوق الإنسان والتنمية هو طريق الحوار والتعاون والشراكة العالمية وتعزيز الخير العام للبشرية.

إن سبب وجود الأمم المتحدة ليس توفير إطار مرجعي ونقطة التقاء عالمية لتنسيق السياسات الوطنية فحسب، بل وفي المقام الأول، معالجة المصالح فيما يتعلق بالبارامترات التي تحدد مناطق التماس بين تطلعات ومطالب شعوبنا ودولنا بكل تنوعها.

ولو لم تكن الأمم المتحدة قد وجدت، لكان لا بد من إنشائها، لأننا لا يمكن أن نتخيل اليوم عالما بدون الأمم المتحدة. لذلك، أود أن أعرب عن التزام بنن بالدور الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها وبرامجها ومؤسساتها المتخصصة المختلفة التي تقدم خدمة لا تقدر للبشرية بوصفها امتدادا دنيويا لضميرنا الجماعي.

إن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي دعا الأمين العام إلى عقده، قد حدد برنامج عمل لإنجاز تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ولدى تنفيذ تلك التدابير، من الأهمية بمكان أن توضع في الاعتبار باستمرار الآجال الزمنية المحددة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في ضوء المصاعب الإضافية المتعلقة بالأزمات الراهنة التي يواجهها النظام المالي والاقتصادي والأزمات السابقة.

وعلى المجتمع الدولي أن يعبئ الموارد اللازمة لمعالجة التشوهات الخطيرة التي تسبب هذه الأزمات. ولا بد للبلدان

الضعيفة من توجيه الاستثمارات لإعادة إطلاق الإنتاج الزراعي المستدام والحفاظ على نمو دائم قادر على تحقيق الرخاء والتنمية البشرية الطويلة الأجل، لأن إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية لا بد أن يكفل لها الدوام.

ولا بد للأمم المتحدة الآن، وبشعور بالإلحاح، أن تستخدم كامل تأثيرها لتوفير الوسائل لمساعدة البلدان التي تواجه صعوبات لضمان بقاء سكانها المهددين والمجموعات الضعيفة التي يمكن أن يهلك القسم الأكبر منها جراء الجوع والمرض إن لم نفعل شيئا لمساعدتها. والوقت قد حان لتجسيد الحق في الغذاء لأنه لم يعد من المقبول أن يظل الجوع أحد أسباب المعاناة الإنسانية في القرن الحادي والعشرين. وينبغي تركيز الاهتمام على المدى القصير على تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في البلدان ذات الدخل المنخفض وتنشيط قدرة الإنتاج المحلية الخاملة من خلال النهوض بالمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم بغية تجنب أي زيادة ضخمة في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

وعلى الأجلين المتوسط والطويل، لا بد من إعادة النظر في السياسات للنهوض بالاستثمارات في الزراعة بغية إعادة التوازن بين المحاصيل النقدية والمنتجات الغذائية، وبالتالي كفالة الأمن الغذائي في البلدان، مع مراعاة خصائصها الثقافية.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يبدأ في تقييم فعالية آلياته الاستراتيجية للرصد بغية تعزيز قدرتها على التنبؤ بالصدمات المنهجية. وما يمكن التنبؤ به ينبغي أن يتم التنبؤ به لتحديد نهج طويل الأجل – على أساس البيانات العلمية المتاحة – وبناء المستقبل المنشود لبلداننا وشعوبنا التي يجب أن تتعاون تحقيقا لتلك الغاية.

وفي هذا الصدد، فإن اقتراح زيادة حصة الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية من ٣ في المائة إلى ١٠ في المائة هو نهج استراتيجي ينبغي تنفيذه من خلال الإرادة السياسية المشتركة المتكافئة مع حجم التحدي. وفي هذا المقام، أود أن أشيد بالبلدان التي قدمت بالفعل تعهدات ملموسة بتوفير موارد إضافية لهذا الغرض.

إن بنن بلد زراعي، ولا بد للزراعة أن تكون نقطة انطلاق لتنميته. وفي هذا الصدد، فإن حكومة بنن تعمل من أجل النهوض بالنمو المتعاضد ومكافحة الفقر بغية مواءمة الديمقراطية والحريات الجديدة مع الرفاه المشترك من خلال تنفيذ التحولات الاجتماعية اللازمة لضمان المشاركة الفعالة لجميع القطاعات في جهود التنمية الوطنية.

وحكومة بنن تعمل على النهوض بالميكنة الزراعية، ولكن نظرا لأن تلك الميكنة لا يمكن أن تحقق الأثر المنشود بدون إدارة المياه، فإننا نخطط أيضا لإدارة رشيدة لذلك المورد بغية زيادة الفائدة من استخدامه وضمان استدامته. وستسمح لنا هذه الاستثمارات بجعل عمل المزارعين أقل مشقة مع الحد من خسائر ما بعد الحصاد لضمان أن يغطي الإنتاج الزراعي الاحتياجات الوطنية ويحقق فائضا للتصدير.

وفي إطار جهود تنويع الإنتاج الزراعي، تعمل حكومة بنن أيضا على تشجيع استخدام الأراضي الزراعية الهامشية في زراعة محاصيل معينة لإنتاج الوقود الأحيائي. والغاية من ذلك خفض الاعتماد على الهيدروكربونات التي ارتفعت تكلفتها بشكل كبير نتيجة الانخفاض الحاد في الطاقة الكهرومائية والناجم عن تغير المناخ، الذي أثر بشكل خطير أيضا على النشاط الاقتصادي في البلد في السنوات الأخيرة.

لقد تضررت غرب أفريقيا بشدة جراء تدهور التربة وتآكل الشواطئ وآثار الفيضانات المتكررة نتيجة لتغير المناخ. وهنا، نعرب عن تقديرنا للتوعية التي تقوم بها أمانة

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ومن الأهمية أن يكرس المزيد من الموارد لتنفيذ تلك الاتفاقية في إطار مكافحة تغير المناخ.

ولا بد من تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف مع الاستعجال من أجل مساعدة المناطق المتضررة. وعلى المؤسسات المالية والإنمائية أن تولي اهتماما خاصا للبرامج الرامية إلى إعادة تخصيب التربة وتشجيع الزراعة بالري وإعادة التحريج، باستخدام أنواع يمكن أن تزيد من توفر الغذاء. ونحن نعرب مرة أخرى عن تعاطفنا مع البلدان التي عصفت بها الكوارث الطبيعية هذا العام، ولا سيما الزلازل، ونخص بالذكر هايتي، التي نتشارك معها الأنساب والعلاقات الثقافية الوثيقة.

سوف تجرى في بلدي، بنن، انتخابات رئاسية وبرلمانية في آذار/مارس ٢٠١١. وبعد ٢٠ عاما من الديمقراطية التي نظمت خلالها الانتخابات على أساس قوائم مدونة بخط اليد، قررت حكومة بلدي أخيرا، وبالتعاون مع الأمم المتحدة وشركائها الإنمائيين، إعداد قائمة انتخابية دائمة بواسطة الحاسوب بما يضمن شفافية الانتخابات ويحد بشكل كبير من الشكاوى والمشاكل الأخرى ما بعد الانتخابات. والطبقة السياسية في بنن قد أجمعت على الحاجة إلى هذه القائمة المحوسبة، إلا أن الخلافات ما زالت قائمة فيما يتعلق بالعملية وتوقيت تنفيذها واستخدامها في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في آذار/مارس ٢٠١١.

وإنني على يقين أنه من خلال الحوار والعبقرية الخلاقة لشعب بنن، التي ضمنت نجاحا مدويا للمؤتمر الوطني لأصحاب المصلحة السياسيين الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٩٠، ستتمكن بنن من مواجهة هذا التحدي وستثير إعجاب العالم مرة أخرى. وأهيب بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة دعم جهود حكومة بنن لكي تعمل بنجاح في مواجهة التحديات الكبرى اليوم وفي المستقبل.

يجب أن نصون السلام والأمن الدوليين. تلك هي أولى المهام الرئيسية الموكلة للأمم المتحدة. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها المنظمة جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية، ما زالت البشرية تعاني نتيجة للصراعات المسلحة القائمة، والتي يؤدي الدمار الناجم عنها إلى معاناة تفوق الوصف للسكان المتضررين.

الإرهاب، الذي ندينه بدون تحفظ بجميع أشكاله وتجلياته، يواصل أيضا إيذاء السكان المدنيين الأبرياء بصورة عشوائية، بمن فيهم العاملون في المنظمات الإنسانية وموظفو الأمم المتحدة، رغم أنهم مشمولون بحماية دولية محددة.

ويساورنا القلق من هذه الأعمال الخطيرة التي تخرق المبادئ الإنسانية المنطبقة على حالات الصراع. ويجب علينا أن نعمل من أجل تقوية سلطة القانون الإنساني الدولي ومؤسسات العدالة الدولية المتعددة الأطراف في سبيل زيادة قدرتها الرادعة فيما يتصل بالجرائم الخطيرة.

وهنا يكرر بلدي تأكيد الأهمية التي يوليها للمسؤولية عن الحماية، ونحن لن ندخر جهدا لكفالة تنفيذها وفقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

ونهيب بجميع الشعوب وجميع المواطنين في العالم أن يحترموا قيمة الحياة الإنسانية وأن يعملوا بروح التعايش السلمي وحسن الجوار فيحسموا منازعاتهم من خلال التعاون والسعي إلى التفهم المتبادل والنهوض بثقافة السلام والحوار بين الأديان من أجل الصالح العام لأبناء البشر كافة في كنف السلام.

ولبلوغ هذه الغاية يجب علينا أن نولي اهتماما أعظم للجهود المبذولة لاستئصال الأسباب الجذرية للصراع، لا سيما بوضع حد للاتجار المحظور بالأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة الذي ييسر انتشارها ويساهم بالتالي في الخروج على القانون وزعزعة الأمن في بلداتنا وأريافنا.

احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية يعني أن بني البشر يجب أن يوضعوا في محور جهود التنمية المستدامة، ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب كفالة ذلك. ومما يتسم بأهمية جوهرية أن يصبح احترام حقوق الإنسان نمط الحياة والمعيار الأساسي الذي يشهد على سلامة السلوك الإنساني اليومي بهدف النهوض بالاحترام المتبادل والتمتع بتساوي الفرص في الحياة والتحقيق الكامل للطاقات بالنسبة إلى كل فرد بلا استثناء.

وفي هذا السياق أود أن أسلط الضوء على الدور الهام الذي يتعين على الشباب وعلى النساء الاضطلاع به في تنمية بلداننا. وبإعلان الجمعية العامة السنة التي بدأت في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠ ”السنة الدولية للشباب“ فإنها سلطت الضوء على المساهمة التي يقدمها الشباب للمجتمع. وإننا نحث جميع الدول الأعضاء على إعطاء مضمون ملموس للسنة الدولية للشباب، تمشيا مع الحالة السائدة في كل بلد منها.

وفضلا عن ذلك يرمي شعار السنة الدولية، ”الحوار والتفاهم المتبادل“، إلى تشجيع التحالفات بين الأجيال. وإن حكومة بنن عقدت عزمها على تقديم مساهمتها المتواضعة من خلال الدعم الفعال لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالشباب، الذي يجري الأعداد له حاليا، احتفالا بالسنة الدولية.

وبهدف كفالة التحقيق الكامل لطاقات النساء، اللواتي يشكلن أكثر من نصف السكان في بلدي، أسست الحكومة المعهد الوطني لتعزيز مكانة المرأة. وبدأ العمل كذلك ببرنامج للائتمانات الصغيرة المقدمة لأفقر النساء لكفالة نهوضهن بالأنشطة الاقتصادية. وذلك البرنامج ساعد حتى اليوم على تمكين ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ امرأة على تدبير الأنشطة المدرة للدخل. وينبغي توسيع البرنامج، الذي يتطلب دعما ماليا إضافيا من المجتمع الدولي، لا سيما من الشركاء التقنيين والماليين.

تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي يتطلب مشاركة فعالة من جميع الشعوب في إدارة شؤون العالم من أجل مصلحة الجيل الحالي والأجيال المقبلة. وعلى وجه التحديد، ينبغي تعزيز تمثيل البلدان النامية في أجهزة صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية، وتعزيز خضوعها للمساءلة بالمثل. وإن ولاياتها المؤسسية ينبغي إعادة تعريفها حتى تساعد أكثر في حشد الموارد دعما لتنمية البلدان الأقل نموا وتحقيق استقرار النظام المالي الدولي في الوقت ذاته.

مجلس الأمن أداة جوهرية في الحوكمة العالمية. وإن إصلاحه الذي طال انتظاره لا يمكن إرجاؤه إلى ما لا نهاية. وقد ظلت جهود الإصلاح رهينة للتناقضات المتأصلة في العلاقات الدولية في الوقت الراهن ووصلت إلى طريق مسدود لا أمل في الخروج منه رغم أهمية الإصلاح الحاسمة، التي ندركها جميعا، في تحقيق فعالية المنظمة. وإن المفاوضات الجارية من أجل الإصلاح يجب الدخول فيها بحسن نية وبشعور شديد بالمسؤولية في سبيل الحفاظ على مصداقية المنظمة، التي تعرضت لطعون شديدة.

فلنعمل على تحاشي الصياغات المبتذلة التي تتجنب لب الإصلاح ذاته، وهو كفالة التمثيل المنصف للدول في كلتا فئتي عضوية مجلس الأمن، وضمان أن تتصف قرارات المجلس بالشفافية والمشروعية والسلطة الضرورية ليتسنى له أن يضطلع بفعالية أكبر بمسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد تعيد بنن، من على هذا المنبر، تأكيد مطامح أفريقيا المشروعة. إن إضفاء الطابع الديمقراطي على

الأمم المتحدة يعني أيضا التزاما أقوى باحترام القانون الوطني والدولي من قبل الدول الأعضاء.

وهنا تجدد بنن التزامها الراسخ بمواصلة المساهمة في جهود التكيف الجارية في المنظمة، المرتكزة بثبات على مبادئها الرئيسية للمساواة السيادية بين الدول واحترام الكرامة البشرية والنهوض بالتعاون الإنمائي والبحث عن أفضل الحلول لمشاكل العالم.

بهذه الروح أود أن أختتم بالتوجه بنداء عاجل من أجل تقوية التعاون الدولي. التعاون الدولي ليس نوعا من المساعدة الاجتماعية ولا نظاما هجينيا منظما من الاستجداء والتضليل. وبالتالي ينبغي أن يرتكز على المصالح المتبادلة المشروعة – أن يكون جهدا جماعيا لإبرام عقد للتضامن يمكّننا من أن نحصل جميعا على الوسائل اللازمة لتهيئة الظروف اللازمة للبشرية حتى تنعم بالكرامة والروح الخلاقة المتعاظمة أبدا. هذه هي الفكرة التي تلهمنا في هذه السنة عندما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلال ١٧ بلدا أفريقيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

تلقيت طلبين لممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات المدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سلسبيلي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في الجلسة المسائية هذه تضمن البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا ادعاءات لا أساس لها من الصحة ضد البرنامج النووي الإيراني السلمي عندما اعتبره تهديدا لنظام منع الانتشار الدولي. وأود، في هذا الصدد، أن أبين ما يلي في ممارستي لحق الرد.

أولا، تلك الادعاءات لا أساس لها البتة. فأنشطة إيران النووية مكرسة وكانت دائما مكرسة للأغراض السلمية، وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرارا وتكرارا الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني.

ثانيا، استنادا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يعتبر تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية حقا غير قابل للتصرف للدول الأعضاء كافة، وبلدي ليس استثناء في هذا الصدد. ولدى ممارسة إيران هذا الحقّ، فإنها تتحمّل مسؤولياتها على محمل الجد. ويبقى التزامنا بعدم الانتشار ثابتا.

وأخيراً، إنّ التركيز غير المبرّر على المرافق النووية السلمية والخاضعة للضمانات في جمهورية إيران الإسلامية، بدل معالجة التهديد القائم بالانتشار المتعلق الذي تفرضه منشآت السلاح النووي للنظام الصهيوني السرّية وغير الخاضعة للضمانات، له نتائج عكسية ويشكّل إرباكاً خطيراً. ونحن نحثّ بلجيكا على الكفّ عن غضّ النظر عن ذلك التهديد الحقيقي المتعلق بالانتشار، وعلى التخلّي، في ذلك الصدد، عن نهجها غير المتّسق إزاء عدم الانتشار.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أُذكّر ممثّل إيران بأن بلجيكا، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، تمثل امتثالاً كاملاً للموقف الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي مرارا وتكراراً بشأن المسألة النووية الإيرانية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.